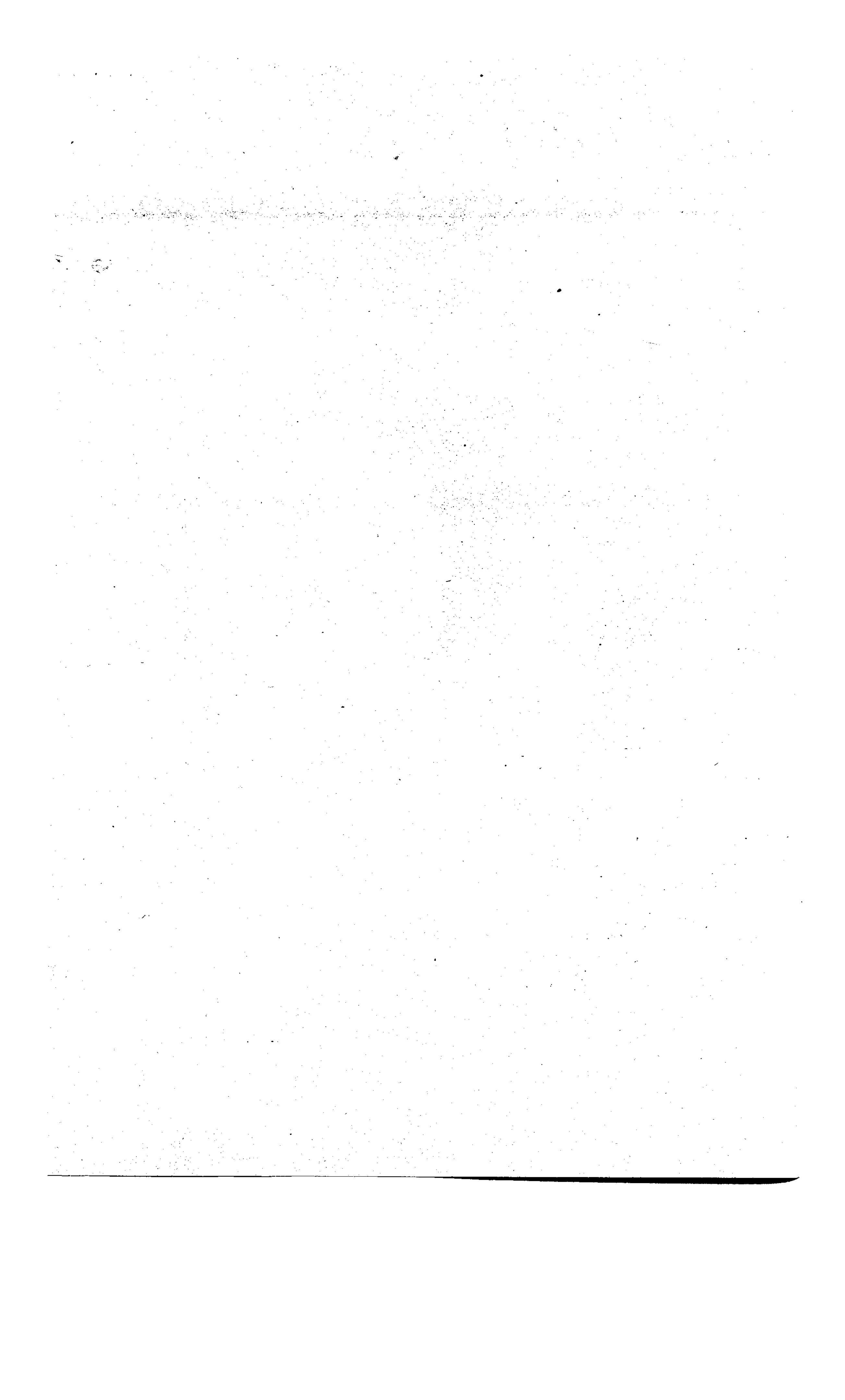
الدكتور سعيد الخضرى
أستاذ الإقتصاد السياسى
جامعة قناة السويس

التراكم الرأسمالى على الصعيد الوطنى

٢٠٠٣

دار النهضة العربية
٢٢ ش عبدالخالق ثروت
القاهرة

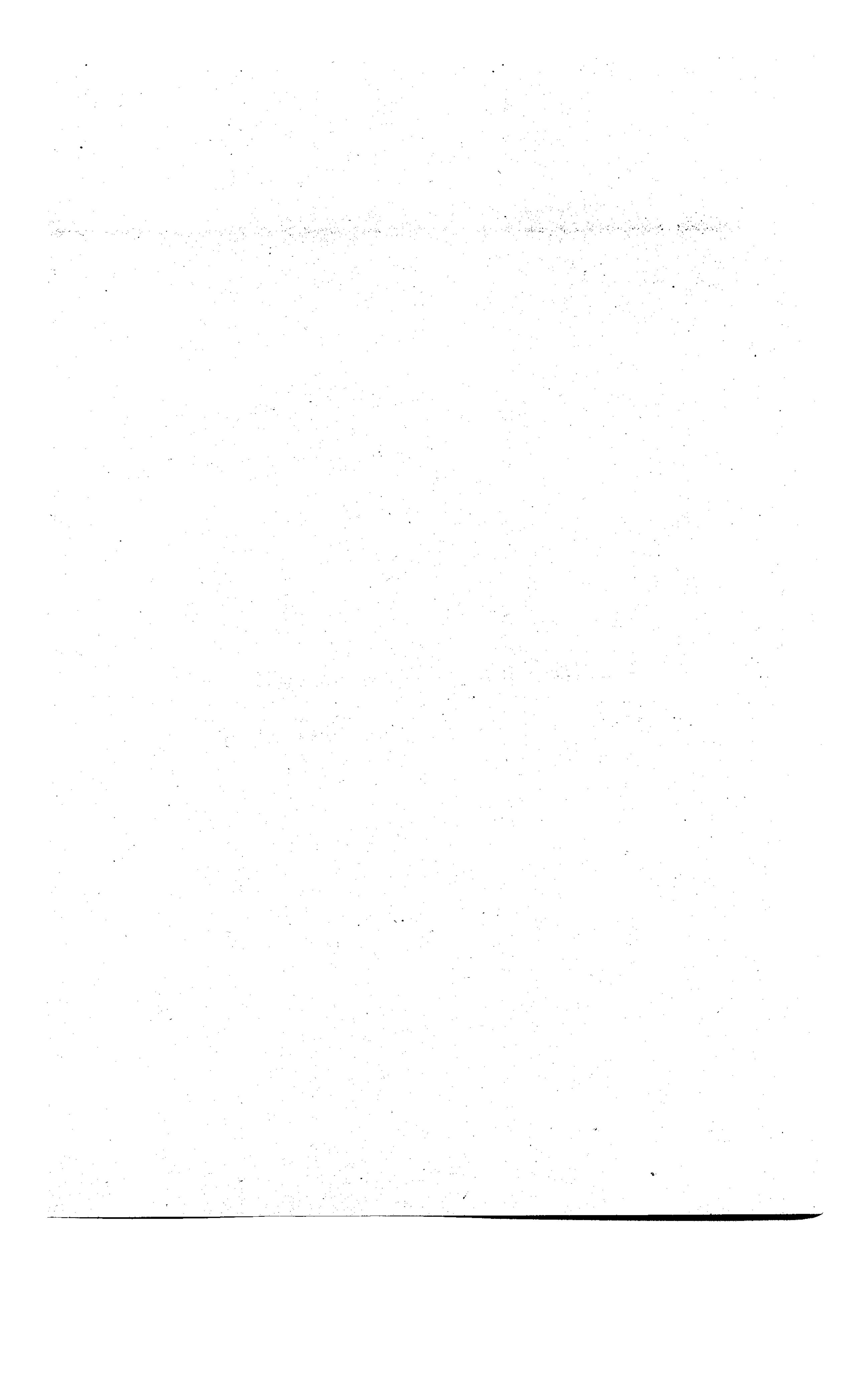


بسم الله الرحمن الرحيم

" قل هذة سبيلى أدعو الى الله على بصيرة

أنا ومن أتبعنى وسبحان الله وما أنا من المشركين "

صدق الله العظيم



تقديم

التراكم الرأسمالى الوطنى بمحتوياته وشروطه هو الأساس الطبيعى للتطور والتقدم الإقتصادى والإجتماعى والسياسى ، ويعتمد بالدرجة الأولى على تعبئة الفائض الإقتصادى والمحافظة عليه داخل المجتمع من التبديد الأستهلاكى أو الهجرة الى الخارج وكذلك يعتمد على إختيار الأسلوب الامثل لإستخدامه فى تجديد الطاقة الإنتاجية للمجتمع وزيادتها وتطويرها باستمرار عبر الزمن بهدف زيادة رفاهية أفراد المجتمع وزيادة قوة الدولة وهيبتها فى الداخل والخارج .

وتحويل الفائض الإقتصادى الى التراكم الرأسمالى يتم على مستويين ، المستوى الأول ، هو مستوى التراكم البدائى الذى يتحقق من خلاله تجديد الطاقة الإنتاجية وإنتاج نفس تشكيلة السلع والخدمات دون توسع فى أى منها . والمستوى الثانى والتالى ، مستوى التراكم الرأسمالى الكثيف ، والذى يتحقق من خلاله توسيع الطاقة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها ، وبالتالى زيادة إنتاج السلع الإستهلاكية وتطويرها وتحديثها ، لزيادة إشباع حاجات الأفراد وزيادة رفاهيتهم ، وكذلك زيادة قوة الدولة بتوفير الشروط المادية والتكنولوجية لإنتاج أسلحة الدفاع عن الوطن .

وإذا كان الفائض الإقتصادى يمثل القدم الأولى للتراكم الرأسمالى فإن التطوير التكنولوجى الوطنى يمثل القدم الثانية لقيام وبقاء التراكم الرأسمالى الوطنى ، ولعل بناء التراكم الرأسمالى على الصعيد الوطنى هو التحدى الرئيسى والأساسى الذى تواجهه دول العالم الثالث (المتخلف) الاقل تطورا ، ذلك التحدى الذى لا يهدد فقط بنقصان رفاهية أفرادها لحساب الذين سبقوا الى التراكم الكثيف من العالم الاكثر تطورا ، بل يهدد هذة الدول وهذة الشعوب بفقدان إستقلالها الوطنى الحقيقى ، وتحولهما الى ذرات فى محيط لا تملك فيه من أمرها شيئا .

إلا أن التراكم الرأسمالى على الصعيد الوطنى يحتاج إلى تضحيات كبيرة والى جهود مضنية ، ومع ذلك متانية وواعية لرسم خطوات المستقبل بكل دقة وكل حسم، والثقة بالنفس والإعتماد على الذات عند أعلى مستوى لتحقيق أهم الأهداف العليا للشعوب بناء التراكم االرأسمالى الوطنى . ولا يشذ ذلك عن القانون الإلهى الذى وضعه الله لتيسير الكون وتيسيير العباد من البشر ، إذ جعل من بذل الجهد وتحمل المشاق والصبر عليها الشرط الوحيد للتقدم والنجاح ، ولم يجعل الإعتماد على الآخرين أو الركون الى ما هو كائن إلا سببا فى الضياع والهوان وإستعلاء الآخرين بحقهم فيما بذلوا من جهد وتضحيات وصبر عليها .

ويلاحظ أنه فى بعض الحالات قد يستعصى التراكم الكثيف على بعض الدول الصغيرة والشعوب الاقل حجما ، مثل بعض الدول العربية ، إلا أن ذلك لا يمنع من إنجاز التراكم الكثيف على مستوى أكثر من دولة بالتعاون والتضامن القائم على الأخاء والمساواه ، وتقسيم التضحيات ، وتوزيع ناتج التقدم والنمو والتطور على مستوى الدول المتضامنة . ولعل ذلك التضامن الإقتصادى فى تحقيق التراكم الكثيف يشكل أهم مقومات وحدة الشعوب المتضامنة ، وبالتالى تحقيق قوتها الإقتصادية التى تشكل أساس قوتها السياسية ، وهو ما نامل أن يتحقق للعالم العربى الذى لا يمنعه من ذلك إلا زيادة وعيه بمصالحة الوطنية التى لن تتحقق إلا فى إطار من الوعى القومى العربى والتضامن العربى ، والخروج من تبعية دول الشمال الاكثر تطورا التى تحقق مصالحها من تفرد دول العالم العربى وتشرذمها وعدم تحقيقها للتراكم الرأسمالى عند أى مستوى .

وتبعا لذلك فإن هذة الدراسة للتراكم الرأسمالى على الصعيد الوطنى قد تناولت ظروف تحقيقه على مستوى العالم العربى ، ولعلها تكون بدايه لتوجيه الوعى لدى الشعوب العربية بقبول التحدى الاكبر والتضامن من أجل إستكمال بناء التراكم الرأسمالى على المستوى البدائى والإنتقال إلى بناء التراكم الرأسمالى على المستوى الكثيف فى الفترة التاريخية القادمة ، وهو ما يحقق الأستقلال الحقيقى

لدول العالم العربى ، ويحقق مزيدا من رفاهية شعوبها وكذلك يحقق للوطن العربى القوة والمنعة فى مواجهة الأعداء التقليديين الأصليين للشعوب العربية بصفه خاصة والشعوب الإسلامية بصفه عامة الولايات المتحدة الأمريكية وأسرائيل

والله تعالى ولى التوفيق .

القاهرة ، جمهورية مصر العربية .
يناير عام ٢٠٠٢

سعيد الخضرى



الفصل الأول - مفهوم التراكم على مستوى الفرد والمجتمع (١).

حتى نفهم قضية التراكم التى تعتبر حجر الزاوية فى نظرية الاستثمار، فاننا لابد نلجا الى التجريد من الوضع الحالى أو الظروف التى يعيشها الانسان حاليا وان نعود الى مرحلة البدائية التي كان يعيشها الانسان كفرد منعزل يعيش وحيدا مزيدا فى مواجهة قوى الطبيعة ،ثم ننظر كيف يمكن أن تتم بالنسبة لهذا الانسان عملية التراكم. ثم ننتقل بعد ذلك الى تعميم النتائج واستخدام نفس الاسلوب لاحداث التراكم بالنسبة للمجتمع. ولو ان هذا الاسلوب معيب منهجيا اذ انه يتجاهل الطبيعة الاجتماعية للمشاكل الاقتصادية كما انه يتجاهل للطبيعة الاساسية لعلم الاقتصاد الذى يبحث اساسا فى العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين أفراد المجتمع اثناء قيامهم بعملية الانتاج الاجتماعى لاشباع حاجاتهم الاجتماعية. وذلك بالطبع اعتراض سليم ،الا انه لا يمنع من استخدام هذا المنهج لاكتشاف اساسيات مشكلة التراكم والتعرف فقط على الاسلوب الذى يتم عن طريقه تكوين التراكم.

فاذا ما افترضنا أن هذا الفرد المنعزل لابد أن يعمل عشر ساعات يوميا للحصول على ما يشبع حاجاته المادية القادرة على الابقاء على حياته ،وبافتراض انه لن يشبع الا حاجاته المادية القادرة على الابقاء على حياته ،وبافتراض

---

١) يراجع فى ذلك ما قدمه استاذنا الدكتور فوزى منصور الاستاذ بمعهد التخطيط التابع للامم المتحدة بداكار مجلة المعاصرة عدد يوليو عام ١٩٧١.

أنه لن يشبع الا حاجة واحدة للطعام باصطياد الاسماك دون بقيةحاجاته للملبس او الامن او الشراب وهو افتراض تحكمي الا أننا سوف نقبله لتوضيح أسس عمليه التراكم.

فاذا ما كانت كل ساعة من العمل قادرة على اعطائه وحدة واحدة من الطعام (سمكة) وان هذه الوحدات متجانسة لكافة العشر وحدات التى يحصل عليها بعمله عشر ساعات ونظرا لان هذا الفرد المنعزل لايستطيع أن يعمل اكثر من عشر ساعات لانه لابد ان يوجه اربعة عشر ساعة من وقته للراحة والنوم ،فان انتاج العشر ساعات بالكاد يكفيه ، ولذلك فانه يرحب بالحصول على وسيلة يمكنه بواسطتها الحصول على كمية اكبر من الناتج مع بذله لنفس المجهود(عشر ساعات عمل يوميا).

فاذاما استطاع هذا الفرد المنعزل أن يهتدى الى هذه الوسيلة ولتكن شبكة يستطيع بها مضاعفة انتاجه فى كل ساعة عمل يقوم بها،فان هذه الوسيلة (اى الشبكة) سوف تكون قادرة علىانتاج وحدتان كل ساعة عمل ، كماأن هذه الساعة من العمل سوف تكون كافية لانتاج الوحدتين بالاضافة الى المحافظة على الشبكة وصيانتها من الاستهلاك بسبب استخدامها فى العمل او التقادم ،كما تكفى ساعة العمل هذه باستمرار للعمل تدريجيا على صنع شبكة جديدة اوأداةجديدة تحل محل الاداة الاولى عندما تستهلك تماما او تتقادمولاتصلح للاستخدام.وهو ما يعنى أن الانتاجية الصافية لهذه الاداة الانتاجية هى وحدتين كاملتين بعد حساب العمل الازم للصيانة والتجديد .

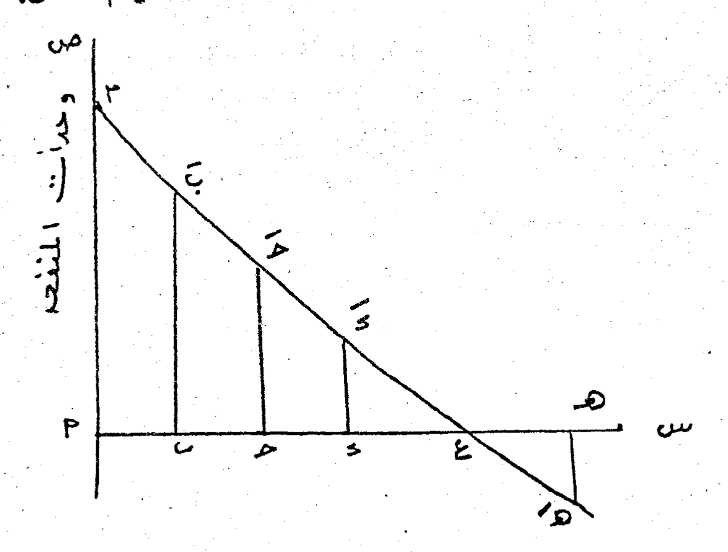
وفى ظل الافتراضات السابقة ،وهى ان الفرد المنعـــزل لايعمل الا عشر ساعات فقط ويخصص اربعة عشر ساعة للنـــــوم والراحة ،وان الانتاجية الحالية للعشر ساعات عمل تكفـــى لاشباع حاجاته بالكاد ،فان هذا الفرد المنعزل سوف يجد انه اذا ما اقبل على صنع هذه الاداه الانتاجية بواقع ساعة كـــل يوم فسوف ينقص استهلاكه بمقدار وحدة واحدة يوميا ٠

فاذا ما كانت هذه الاداة الانتاجية تحتاج الى ثلاثيـن ساعةعمل من اجل اتمامها ، وكانت المشقة او الجهد المبـذول فى ساعة عمل يقضيها الفرد المنعزل فى صنع الاداة الانتاجيـة مساوى تماما للمشقة او الجهد الذى كان يبذله فى العمل من اجل الحصول على المال الاستهلاكى ،فكيف يمكن للفرد المنعزل ان يتصرف فى ساعات عمله المحددة ،ويقسمها بين العمـــــل لانتاج السلع التى يستهلكها لاشباع حاجاته الى الطعام،وبين العمل لانتاج الاداة الانتاجية ٠او بمفهوم اخر كيف يقسم العشر ساعات المتاحة بالنسبة له بين العمل من اجل الاستهلاك الحالـى العاجل،والعمل من اجل الاستهلاك الآجل المتضاعف بانتاج الاداة الانتاجية بحيث يحصل على اقصى اشباع ممكن من ساعات العمـــل التى يبذلها سواء فى الحصول على السلع الاستهلاكية او فـــى صنع الاداة الانتاجية ٠

ويقتضى التصرف فى هذه المشكلة بتحديد الساعـــــات المخصصة لانتاج اموال الاستهلاك الحاضرة ،وكذلك تحديد الساعات المخصصة لانتاج الاستهلاك فى المستقبل (لانتاج الاداة الانتاجية) التعرف على ظاهرة اقتصادية هامة وهى ظاهرة تناقص المنفعـة الحدية ٠

وتنصرف هذه الظاهرة الى تناقص المنفعة التى يحصل عليها الفرد نتيجة استهلاكه لوحدات متتالية من مال استهلاكى باستمرار ، اى انه يحصل على منفعة من استهلاك الوحدة الثانية اقل من المنفعة التى حصل عليها من استهلاك الوحدة الاولى ،وكذلك فان المنفعة التى يحصل عليها من استهلاك الوحدة الثالثة أقل من منفعة الوحدة الثانية وهكذا حتى تصل المنفعة الى الصفر من الوحدة الاخيرة او قد تصبح المنفعة سالبة .

ويمكن تصوير المنافع المتتالية من كل وحدة يقوم الفرد باستهلاكها (المنفعة الحدية لكل وحدة) لاشباع حاجته من شاى مثلا فى شكل اكواب متتالية من الشاى بالرسم التالى:



الوحدات المستهلكة

(شكل رقم ١)

اذا ما احس الانسان حاجة الى شرب الشاى فانه يقوم بتناول وحدات متتالية من أكواب الشاى ليشبع حاجته اليه فاذا ما تناول الكوب الاول فان منفعتها سوف تكون اكبر ما يمكن وتمثلها المساحة (أ م ب ب) فى الشكل السابق، (حيث ان الاكواب متساوية فى حجم الماء ويدل على ذلك تساوى كل من أب ، ب ج ، ج د ، دع ، ع هـ ، على المحور الافقى)• واذا شرب الانسان كوبا ثانية (ب ج) فانه يحصل على منفعة اضافية تمثلها المساحة (ب ب ج ح) وهى اقل من منفعة الكوب الاول ،وكذلك تتناقص المنفعة التى يحصل عليها الانسان عند تناوله الكوب الثالث (ح د) حيث تساوى المساحة (ح ح د د) وهى أقل من منفعة الوحدة السابقة• وهكذا عندما يستمر الانسان فى شرب الكوب الرابع ثم الخامس فانه يحصل على منفعة سلبية من الكوب الخامس (اى ضررا كالغثيان مثلا) تمثله المساحة (ع هـ هـ)•

وتسمى المنفعة لتى يحصل عليها الانسان من كل كوب اضافى بالمنفعة الحدية وهى منفعة متناقصة، اى تتناقص بزيادة عدد الوحدات المستهلكة من نفس السلعة ،ويمثل تدرج المنافع الحدية المنحنى (م ح) فى الشكل السابق ،وهو منحنى ينحدر من اعلى اليسار الى ادنى اليمين دلالة على تناقص المنفعة الحدية تبعا لزيادة عدد الوحدات التى يستهلكها الانسان خلال فترة زمنية معينة (١)•

---

١) تحدث نفس الظاهرة بالنسبة للسلع الاستهلاكية الاخرى كالفاكهة واللحوم وغيرها، الا انه بالنسبة لمال كالماء فان المنفعة الحدية للوحدة الاولى منه سوف تكون كبيرة جدا بحيث لا يتقاطع منحنى المنفعة الحدية مع المحور الراسى بل يبقى مفتوحا من اعلى دلاله على أن منفعة الوحدة الاولى مالانهاية ،ويحدث ذلك بالنسبة لكل مال اخر شام لايمكن الحصول على بديل كامل له مثل الخبز للفقراء اوالوحدة الاولى للملابس الداخلية•

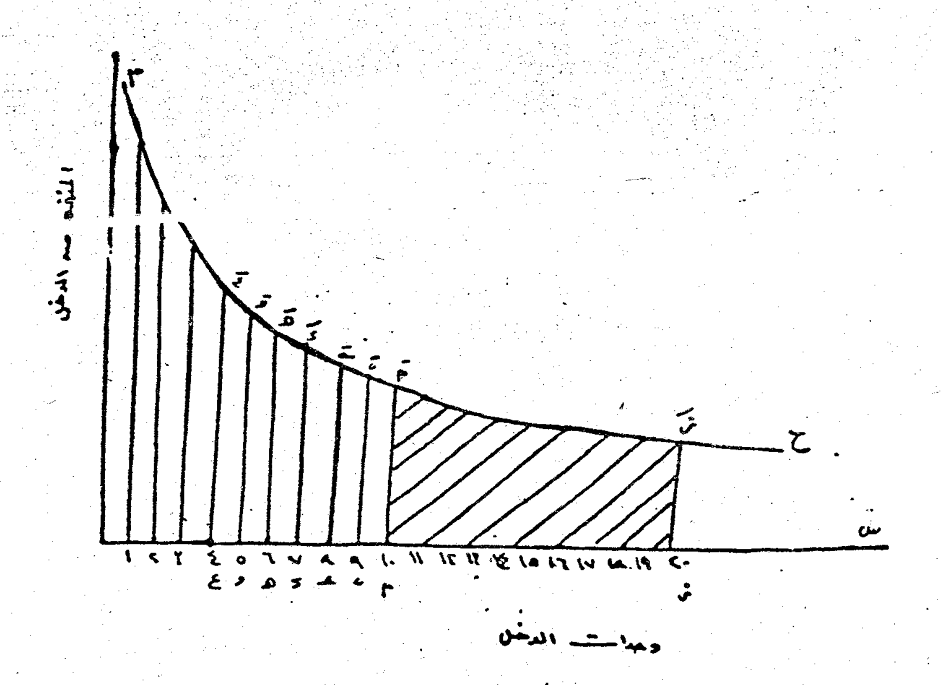
=

وفى ضوء ظاهرة تناقص المنفعة الحدية يمكن دراسة البدائل المختلفة التى يمكن أن ياخذ بها الفرد المنعزل لبناء الاداة الانتاجية.فاذا كان هذا الفرد المنعزل لايمكن أن يقل حجم استهلاكه عن خمس وحدات يوميا والا تعرضت حياته للخطر ،ومن ثم لن يستطيع ان يقوم بالعمل.وعلى ذلك فان البدائل المختلفة يجب أن تنحصر فى الخمس ساعات التالية من العمل حيث يستطيع أن يعمل فى انتاج السلع الاستهلاكية لمدة تسع ساعات ويخصص ساعة واحدة لبناء الاله لمدة ثلاثون يوما او يخصص ثمان ساعات لانتاج السلع الاستهلاكية ويخصص ساعتين يوميا لانتاج الاداة الانتاجية لمدة خمسة عشر يوما ،وهكذا يمكن أن يخفض الساعات المخصصة لانتاج سلع الاستهلاك الى ست ساعات فينتج الاداة الانتاجية فى سبعة ايام ونصف يوم، أو ينتجها فى ستة ايام اذا خصص خمس ساعات لانتاج السلع الاستهلاكية والخمس ساعات الثانية لبناء الاداة الانتاجية.

ويلاحظ أن هذه البدائل الخمسة تختلف من حيث التضحية التى يقوم بها الفرد المنعزل (التضحية باستهلاك الحالى بانقاص ساعات العمل الموجهه الى انتاج السلع الاستهلاكية)

= وتصدق نفس الظاهرة الاخيرة بالنسبة للدخل ،حيث منفعة الوحدة الاولى من الدخل النقدى لانهائية حيث يمكن ان يحصل عن طريق هذه الوحدة على الاموال التى لاغنى لحياته عنها ومنفعة الوحدة الثانية من الدخل كبيرة جدا لانها تنفق على الاساسيات وهى منفعة اقل ،وهكذا تتناقص المنفعة الحدية لوحدات الدخل الاضافيه . الا ان منحنى المنفعة الحدية للدخل لايمكن ان يصل الى الصفر ابدا،فلا يتقاطع مع المحور الافقى ابدا بل يمتد موازيا له ،وذلك دلالة على أن الوحدات الاضافيه للدخل دائما ما يكون هناك منفعة من انفقاها مهما كانت ضئيلة.

وكذلك من حيث المقابل لهذه التضحية والتى تتمثل فى الحصول على الاداة الانتاجية القادرة على مضاعفة الدخل،وهذه التضحية تتناسب طرديا مع المقابل ،فكلما زادت التضحية كلما زادت المنفعة التى يحصل عليها والعكس بالعكس- ويمكن تصوير ذلك بالرسم البيانى التالى (شكل رقم ٢) فى ظل استمرار افتراض انه ينتج نوعا واحدا من المال يشبع به حاجاته (حاجته للطعام) ،ومن ثم فان هذا المال تصدق عليه صفات الدخل ،ويمكن تمثيل المنفعة الحدية من هذا الدخل بالمنحنى م ح ، وتتمثل المساحة بين أ أ والمحور الرأسى تحت



وحدات الدخل

(شكل رقم ٢)

المنحنى م ح المنفعة الكلية للوحدات العشر من الدخل التى يحصل عليها يوميا ومستهلكها لقاء عمله لمدة عشر ساعات يوميا . والمساحة أ أَ بَ ب تمثل المنفعة التى يحصل عليها من استهلاك الوحدة العاشرة وهى أقل من المساحة ب بَ جَ ج التى تمثل المنفعة الحدية لاستهلاك الوحدة التاسعة ،وهى أيضا أقل من المنفعة التى يحصل عليها باستهلاك الوحدة الثامنة والمتمثلة فى المساحة ج جَ دَ د .وكذلك فان المساحة أأَ زَ ز تمثل المنفعة الكلية التى سوف يحصل عليها يوميا بعد استكمال بناء الالة الانتاجية . ويمكن توضيح البدائل المختلفة المتاحة لهذا الفرد المنعزل لبناء الاله بالجدول التالى :

جدول رقم (١)

البدائل المتاحة لبناء الاداة الانتاجية عند فرد منعزل

عددالساعات المخصصة يوميا	المنفعة التى يضحى بها فى كل حالة	المنفعة التى تكتسب نتيجة لبناء الاداة فى كل حالة
١	(أأَبَ ب) × ٣٠	أأَ زَ ز × بقية عمره بعد ٣٠يوم
٢	(أأَجَ ج) × ١٥	أأَ زَ ز × بقية عمره بعد ٣٠يوم + أأَ زَ ز × ١٥ يوم.
٣	(أأَ دَ د) × ١٠	أأَ زَ ز × بقية عمره لمدة ٣٠يوم + أأَ زَ ز × ٢٠ يوم.
٤	(أأَ هَ هـ) × ٧ر٧	أأَ زَ ز × بقية عمره بعد ٣٠يوم + أأَ زَ ز × ٢٢ر٢ يوم.
٥	(أأَ وَ و) × ٦	أأَ زَ ز × بقية عمره بعد ٣٠يوم + أأَ زَ ز × ٢٤ يوم.

ويتمثل البديل الاول فى أن يضحى الفرد المنعزل بمنفعة الوحدة العاشرة بأن يخصص ساعة واحدة كل يوم لبناء الاداء الانتاجية ،وأن يعمل تسع ساعات للحصول على وحدات الدخل التى يستهلكها كل يوم ولمدة ثلاثون يوما ،وبذلك يضحى بمنفعة مقدارها (أأَ بَ ب) لمدة ثلاثون يوما ،على أن يكسب مقابل ذلك منفعة الوحدات من ١١ — ٢٠ التى تمثلها المساحة (أأَ زَ ز) كل يوم طوال حياته .

أما البديل الثانى المتاح والذى يتضمن مزيدا من التضحية فهو يتمثل فى تخصيص هذا الفرد المنعزل ساعتين كل يوم لبناء الاداة الانتاجية ،وبذلك تزداد التضحية التى يقدمها هذا الفرد اذ سوف يضحى بمنفعة اكبر من المنفعة التى ضحى بها فى البديل الاول وهى المساحة (أأَ جَ ج) ولمدة خمس عشر يوما فقط ،وينتهى من صنع الاداة الانتاجية بعد خمس عشر يوما بدلا من ثلاثين يوما .

وازاء زيادة التضحية يزداد الكسب المتحقق وهو الحصول على الانتاج الذى تحققه الاداه الانتاجية لمدة خمس عشر يوما وهو يتمثل فى (أأَ زَ ز × ١٥ يوما) .الا انه يلاحظ ان التضحية فى البديل الثانى اكبر من التضحية التى تم تقديمها فى البديل الاول لان أأَ جَ ج × ١٥ يوم) اكبر من(أأَ بَ ب × ٣٠يوم) اذ أن المنفعة المضحى بها اخيرا أأَ جَ ج ليست ضعف المنفعة أ أَ بَ ب وانما هى أكبر منها وذلك لان منفعة الوحدة التاسعة (ب بَ جَ ج) اكبر من منفعة الوحدة العاشرة (أ أَ بَ ب) والاخيرة .

ولذلك فان الخيار الافضل هو الذى يوازن بين التضحية والكسب بحيث يكون الفارق بينهما اكبر ما يمكن. وهذا ما

يستدعى أن لا نقتصر فى المقارنة بين البدائل المختلفة على البديل الاول والثانى بل تمتد المقارنة الى البديل الثالث، حيث يضحى الفرد المنعزل بثلاث ساعات لبناء الاله مضحيا بمنفعة الوحدات العاشرة والتاسعة والثامنه، ومن ثم ينتج الاداة الانتاجية فى عشر ايام، ومن ثم يزداد كسبه عن البديل الاول بما يعادل انتاج الاداة لمدة عشرين يوما اضافيا، اى المساحة (أ أَ زَ ز × ٢٠ يوم) . وكذلك الخيار الرابع والخامس، وهو اقصى ما يمكن أن يقدم به من تضحية حيث لايمكن التضحية بأكثر من الخمس وحدات الاخيرة من الاستهلاك (العاشرة حتى الخامسة)، والا كان مهددا بالاضرار بصحته ونقص قدرته على العمل .

وبعد بناء الاله تبعا لاى بديل من البدائل فان ساعة العمل الواحدة لن تعطى وحدة واحدة من الدخل الاستهلاكى بل سوف تعطى وحدتين وسوف يستمر ذلك طيلة حياة الفرد الذى بنى الاله - وقد افترضنا أن ساعة العمل الواحدة سوف تدر وحدتين من الدخل الاستهلاكى الى جانب امكانية صيانة الالة وتجديدها لكى تحل محلها اخرى عند تقادمها وهو ما يعنى أن الفرد سوف يخصص كمية صغيرة من الوقت دقيقة او اكثر لعملية الصانة والتجديد، أو ساعة كل اسبوع مثلا، وهو مايضمن استمرار تدفق الانتاج بمعدل وحدتين كل ساعة وصيانة الالة وتجديدها عبر الزمن ، اى أن الناتج الصافى بعد عمل حساب الصيانة والتجديد للاداة الانتاجية سوف يكون وحدتين لكل ساعة عمل طوال عمر الفرد الذى بنى الاله .

وتنتهى دراسة التراكم عند فرد بدائى منعزل الى عدة حقائق ونتائج أساسية وعامة وهى:

١ - ان التراكم يعتمد على امكانية وجود الفائض الاقتصادى ،وهو الزيادة فى الدخل بعد اشباع الحاجات الضرورية للانسان. فلو أن هذا الفرد المنعزل لم يكن يستطيع ان ينتج خلال ساعات عمله العشرة الا خمس وحدات فقط من اموال الاستهلاك الكافية لاستمرار حياته فقط ،فلا شك أنه كان من المتعذر عليه أن يقوم بتخصيص أى وقت لانتاج الاداه الانتاجية .

وعلى ذلك فانعملية التراكم تقتضى توفير قدر معين من الموارد والامتناع عن استخدامها فىالاشباع المباشر لحاجات الانسان،وهو ما يطلق عليه فىالاصطلاح الاقتصادى الحديث ادخارا ،ثم استخدام هذه المواردفى انتاج اموال الانتاج،وهى اموال غير قادرة علىاشباع الحاجات الانسانية مباشرة،ولكنها قادرة على زيادة قدرة الانسان على انتاج الاموالالاستهلاكية التى تشبع الحاجات الانسانية مباشرة،وهومايطلق عليها اصطلاحا بالاستثمار.

ولقد كانت الموارد المدخرة فىالحاله السابقة هى قوة العملالتى توجهت لانتاج الاله الانتاجية بدلا من انتاج اموال الاستهلاك .

ولاشك أنه فى حالة وجود موارد عاطلة فانالامر يختلف حيث أن ضرورة الادخار فى مثالنا السابق مرتبطه بوجود حالة منالتشغيل الكامل ،حيث كان الفرد يعمل عشرساعات كاملة لانتاج سلع الاستهلاك وانه لابد أن ينام ويرتاحأربعة عشر ساعة أخرى ،ولذلك كان لابد من الادخار فى وقت العمل الموجه لانتاج سلع الاستهلاك وتوجيهه لانتاج سلع الانتاج.اما اذكان لديه فسحة من الوقت فلا يلزم لنومه وراحته الا عشر ساعات فقط فسوف تكون هناك أربع ساعات يمكن توجيهها لبناءالاداة،

الانتاجية دون ضرورة الادخار السابق، وعلى ذلك فان وفرة الموارد العاطلة يمكن أن تساهم فى عملية التراكم دون التركيز على الادخار (١).

٢ - ان التراكم يستلزم بالدرجة الاولى وجود الاكتشاف التكنولوجى الذى سوف يستخدم التراكم فى استحداث الاموال الانتاجية على أساسه. فلو أن فردنا المنعزل لم يهتد بعد الى فكرة الشبكة لصيد الاسماك، فماذا كان يجدى التراكم وتحويل الموارد عن انتاج الاموال الاستهلاكية ؟ بل بالطبع لم يكن ليحدث، ولكنه ما ان اهتدى الى التطبيق التكنولوجى الا وكان لزاما عليه أن يقوم بعملية التراكم السابقة من أجل انتاج الاله الانتاجية تبعا لهذه التكنولوجيا.

ومادامت التكنولوجيا تعتبر اسلوبا جديدا فى عملية الانتاج تتميز بتوفير الموارد المستخدمة فى الانتاج كما تتميز بقدرتها على زيادة الناتج، فان أول تطبيق لها يحتاج دائما الى التراكم، ومع ذلك فانه يمكن بعد ذلك أن يتم التراكم دون ابتداع تكنولوجيا جديدة، كما لو كان التراكم السابق قد انصرف الى العمل على زيادة عدد شبكات الصيد التى تم اختراعها لاول مرة، او استخدام نفس الاختراع فى مجالات انتاجية اخرى، كما لو كانت الاداة الانتاجية قطعة من الحديد (حربة) لصيد الحيوانات، ثم عمد الى استخدامها فى الزراعة وتقليب الارض.

---

١) فى المجتمعات التى تخص بالبطالة المقنعة حيث تقوم اسرة مكونة من خمسة افراد بعمل يكفيه عاملان فقط، اوحيث ينتشر الوسطاء التجاريين من بائعى السلع التموينية وصغار التجار والشيالين وماسحى الاحذية: الذين لايقدمون اى خدمات حقيقية، او حيث يوجد موظفون فى اماكن العمل دون عمل، فان هذه الموارد من قوة العمل تعتبر فائضا وموارد معطلة يمكن استخدامها بدلا من الادخار السابق.

ومن هنا أصبحت الاداة المخترعة تستخدم فى اشباع حاجات متعددة. الا أن استخدام نفس التكنولوجيا سوف يعمل على ثبات انتاجية العمل عند المستوى التى وصلت اليه كما فى مثالنا السابق حيث اصبحت انتاجية ساعة العمل وحدتين بدلا من وحدة واحدة. اما مزيد من الاختراع والتقدم التكنولوجى فانه يضمن مزيد من دفع انتاجية العمل، كما لو استطاع هذا الفرد المنعزل أن يخترع القارب الى جانب الشبكة فتزداد انتاجية ساعة العمل من وحدتين الى اربع وحدات، وهكذا فان التقدم التكنولوجى المستمر قادر على زيادة فاعليه التراكم ومنحه امكانية الزيادة المستمرة فى انتاجية العمل.

٣ - ان عملية التراكم وقد قصرناها على توجيه مورد العمل من انتاج الاموال الاستهلاكية الى انتاج الاموال الانتاجية فى المثال السابق، فان الواقع قد يحتم ضرورة مساهمة موارد اخرى الى جانب العمل، ومن ثم لابد من وجودها والا فلن تتم عملية انتاج الاموال الانتاجية. ففى مثال الشبكة لابد من وجود الخيوط، وكذلك لابد من توافر الخشب لصنع القارب أو الحديد لصنع الرمح أو المحراث، فما لم توجد هذه الموارد فان عملية التراكم لن تتم.

قد يقال أنه يمكن تسليط العمل على الموارد الطبيعية للحصول على الخشب مثلا، وهو ما يعتبر أيضا جزء من توجيه العمل لصنع الاداه الانتاجية الا أنه لو كانت الارض لاتوجد بها أشجار بتاتا، فان الامر يقتضى اما توقف عملية التراكم او على الاقل تحويلها لمجال اخر غير بناء القارب او بناء القارب من غير الخشب، وهو ما يعنى استخدام العقل التكنولوجى فى ابتداع نوع التراكم المناسب للظروف البيئية المحيطة بكل مجتمع على حده، حتى لا تتوقف عمليه التراكم.

٤ ـ أن عملية التراكم سواء على مستوى الفرد او على مستوى المجتمع انما يصاحبها تضحيات عاجلة، ولكنها مؤقتة وكذلك فانه يصاحبها أو ينتج عنها فائدة مستمرة وذات طبيعة دائمة . ففى حالة الفرد المنعزل السابقة قدم التضحية مرة واحدة ولفترة معينة ، الا أن هذه التضحية أدت الى ارتفاع قدرته الانتاجية الى الضعف و استمر هذا المستوى من الانتاجية طوال حياته او حياة من يتولى الاداة الانتاجية بعده..

وكذلك فان عملية التراكم لاول مرة تقضى الى مزيد من التراكم حيث يمكن استخدام الفائض المتحقق من التراكم الاول فى بناء تراكم آخر . فلو ان فردنا المنعزل عمل بعد بناء الاداة الانتاجية خمس ساعات فقط فسوف يحصل على عشر وحدات من اموال الاستهلاك وخصص الخمس ساعات الاخرى لبناء اداه انتاجية جديدة فانه سوف ينجزها فى ستة ايام فقط لتضاعف قدرته على الانتاج مرة اخرى وهكذا فان عملية تراكم تدفع دائما لمزيد من التراكم عن طريق استخدام فائض التراكم الاول فى خلق التراكم الثانى وهكذا . هذا فضلا على أن عملية التراكم قادرة على رفع مستوى المعيشة الى مستوى افضل دائما بزيادة امكانية انتاج اموال الاستهلاك فى كل مرحلة عنها فى المرحلة السابقة .

الا أننا يجب أن نلاحظ أن التضحيات المقدمة لعملية التراكم وخاصة فى المرحلة الاولى تزداد كلما زاد معدل انحدار منحنى المنفعة الحدية . اذ أن هذا الانحدار هو الذى يعمق التضحية اكثر فاكثر كلما كان معدل الانحدار اكبر . ففى المثال السابق لو أن معدل انحدار منحنى المنفعة الحدية اكبر فان منفعة الوحدة التاسعة سوف يكون اكبر بكثير من منفعة الوحدة العاشرة ، اما اذا كان منحنى المفعة الحدية اقل

انحدار فان الفارق فى المنفعة بين الوحدة التاسعة والعاشرة سوف يكون أقل منه فى الحالة الاولى.

واذا واصلنا التقدم فى التحليل للاقتراب من واقع دراسة عملية التراكم وتحللنا من افتراض التراكم عند فرد بدائى منعزل ،فاننا ندرس التراكم عند مجموعة من البشر ولتكن جماعة بدائية من البشر يعيشون عيشة مشتركة فى تعاون كامل من اجل تحقيق الناتج ومن ثم تقوم بتقسيم هذا الناتج بالتساوى بين افراد الجماعة. وسوف نفترض ان منحنى المنفعة الحدية واحد لكل من هؤلاء الافراد وهو افتراض قريب من الواقع .

فاذا كانت هذه الجماعة مكونة من عشرة افراد ،وكل منهم يعمل عشر ساعات وينام ويرتاح اربعة عشر ساعة ، واذا افترضنا ان الاداة الانتاجية المزمع بناؤها تحتاج الى ثلاثمائة ساعة عمل. فاذا ما قررت الجماعة أن يكون معدل التراكم المختار قادرا على بناء الاداه الانتاجية فى ثلاثين يوما فان امامها اختيار احد بديلين الاول هو تكرار مافعله الفرد البدائى المنعزل ، اى انه يعمل كل فرد من الجماعة تسع ساعات فى اليوم ويعمل ساعة فى بناء الاداه الانتاجية ، أو أن يلجا الى اسلوب أكثر تقدما يعتمد على التخصص وتقسيم العمل ،فيخصص تسعة افراد من الجماعة لانتاج أموال الاستهلاك أما الفرد العاشر فيعمل فى انتاج الاداه الانتاجية وكل المجموعة العشرة افراد يستمرون فى العمل كل فى تخصصه لمدة ثلاثون يوما حتى ينتهى بناء الاداه الانتاجية .

ونظرا لان الفرد الاخير الذى يعمل فى بناء الاداة الانتاجية لن ينتج سلع استهلاكية فانه لابد ان يعتمد فى استهلاكه على بقية الافراد العاملين فى انتاج سلع الاستهلاك

ولذلك فان كل فرد من الافراد التسعة يعمل عشر ساعات وينتج عشر وحدات من أموال الاستهلاك الا أنه لايستهلك منهم الا تسع وحدات فقط ويسلم الوحدة العاشرة الى الفرد الذى يبنى الاداة الانتاجية لمدة ثلاثون يوما٠

وبانقضاء فترة بناء الادارة الانتاجية وهى ثلاثون يوما توجد الاداه القادرة على مضاعفة انتاجية العمل عند افراد الجماعة٠ فاذا ما كانت الاداه الانتاجية تحتاج الى عشر ساعات عمل يوميا لصيانتها وتجديدها وانتاج اخرى تحل محلها عند فنائها، فانه من الطبيعى أن يتم تخصيص الشخص الذى بناها لهذه العملية ،ومن ثم سوف يتخصص فى انتاج الادوات الانتاجية مع بقاء الافراد التسعة الاخرين فى العمل بواسطة هذه الاداة، فى انتاج اموال الاستهلاك، وسوف ينتج هؤلاء التسعة افراد باستخدام الاداة الانتاجية مائة وثمانون وحدة (لان انتاجهم تضاعف باستخدام الاداة الانتاجية من عشر وحدات الى عشرين وحدة فى اليوم) توزع عليهم جميعا بالتساوى فيحصل كل منهم على ثمانية عشر وحدة بما فيهم من يعمل لانتاج الاداة الانتاجية ولا ينتج اموالا استهلاكية٠

وهكذا نجد أنه فى مرحلة التراكم الاولى ضحى كل فرد من المجموعة بجزء من أموال الاستهلاك التى أنتجها بمنحها للفرد القائم بانتاج الاداة الانتاجية وهذه هى مرحلة التضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل مزيد من الاستهلاك فى المستقبل ٠

وبعد بناء الاله تضاعفت الانتاجية واصبح كل فرديعمل فى انتاج اموال الاستهلاك ينتج عشرين وحدة بدلا من عشرة باستخدام الاداة الانتاجية وهى مرحلة جنى ثمرة التراكم التى

تمت التضحية من أجلها سابقا . وحتى يستمر الاداء فى العمل والانتاج فلقد خصصها الفرد العاشر لصيانتها وتجديدها واحلال محلها ، وتتم اعالته عن طريق منحة وحدتين من اموال الاستهلاك التى ينتجها كل فرد من التسعة الاخرين.وبذلك يكون دخل كل فرد هو ثمان عشر وحدات بما فيهم منتج الاداة الانتاجية .

وننتهى أخيرا من دراسة التراكم بالنسبة لمجموعة من الافراد داخل مجتمع معين الى هذه الحقائق :

١ – ان الفائض الجديد الذى حصلت عليه المجموعة (٨٠ وحدة اضافية من اموال الاستهلاك) ،كان بفضل التضحية السابقة والمؤقته لمدة ثلاثون يوما فقط ، اما هذا الفائض فانه دائم التجديد والتكرار يوميا بفضل تخصص الفرد العاشر فى العمل فى انتاج ادوات الانتاج .

٢ – ان المحافظة على الوضع الجديد (انتاج ١٨٠ وحدة يوميا) لايستلزم أى تضحيات جديدة ، اذ أن الفائض الجديد دائم ومستمر .

٣ – ان مصدر الفائض فى الحالتين واحد ،وهو العمل سواء العمل الذى يقوم به الافراد المستخدمين للاداه الانتاجية لانتاج المال الاستهلاكى ، او العمل الذى بذله المنتج للاداة الانتاجية (والذى يبذله لاصلاحها وتجديدها) ، اى العمل المختزن او المتجمد فى شكل اداه انتاجية . فكلا النوعين من العمل هو المصدر الحقيقى للفائض الجديد الذى يتولد على وجه الدوام .

اما التضحية السابقة فقد قام بها أيضا كل افــراد المجتمع سواء من يعمل فىانتاج اموالالاستهلاك أم اموالالانتاج (الاداه الانتاجية) .

وعلى ذلك فان انتاج الاموال الاستهلاكية سوف يحتاج الى نوعين من العمل ، العمل المباشر لانتاج المالالاستهلاكــى والعملغير المباشر والمختزن او المتجمد فىالادارة الانتاجية .

٤ ـ ان الجماعة او المجتمع لابد ان تاخذ بتقسيــم العمل بحيث يخصص جزء من القوة العاملة لديه للعمل فى مجال انتاج الاموالالاستهلاكية ،ويخصص جزء آخر من قوة العمــل لانتاج الاموال الانتاجية حتى يستطيع أن يقوم بعملية تراكم او تكوين لراس المال الانتاجى.وبل قد يؤدى التوسع فــى عملية التراكم الى خلق تقسيمات متعددة لقوة العمل المتاحة للمجتمع ،فنجد البعض من قوة العمل فىالخط الاول لانتــاج وسائل الانتاج ،والبعض الاخر من قوة العمل يعمل على خــط ثانى لانتاج المواد الاولية ،ومجموعة ثالثةمن قوة العمــل تعمل على خط ثالث لانتاج اموالالاستهلاك وهكذا قد تتعــدد تقسيمات مجموعات القوة العاملة تبعا لظروف عملية الانتــاج الاجتماعى .

٥ ـ انه نظرا لتساوى التضحيات المقدمة فى المرحلة الاولى لعملية التراكم من كافة افراد المجتمع سواء العاملين فى مجالانتاج الاموال الانتاجية او فى انتاج الاموالالاستهلاكية فانه لايمكن أن يكون مقبولا تميزالعاملين فىمجال علــى العاملين فىمجال اخر فى عملية التوزيع ،اذ لابدان يتــم توزيع الناتج بالتساوى . ولايمكن قبول تمييز العاملين فــى

مجال انتاج الاموال الانتاجية لان الادوات التى ينتجونها هـي السبب فى زيادة انتاجية العمل وزيادة الناتج الكلـي اذ انه لولا تضحيات الافراد فى مجال انتاج الاموال الاستهلاكيـة لما كان من الممكن اتمام عملية التراكم وبناء راس المال.

......

الفصل الثانى ـ التراكم البدائى
" تجدد الانتاج البسيط"

بعد العرض التجريدى السابق لمفهوم عملية التراكم فى الفصل الأول ،ننتقل بالتحليل الى مستوى أقل تجريبدا للاقتراب من الواقع أكثر ، وذلك بالانتقال الى صورة قريبة من الواقع الاقتصادى الفعلى لمجتمع تتعدد فيه القطاعات الاقتصادية ، والطبقات الاجتماعية ، ويقوم فيه الاقتصاد على التبادل النقدي المعمم ، وعلى التخصص وتقسيم العمل داخل القطاعات الانتاجية. وفى هذه المرحلة من التحليل سوف نهتم باكتشاف الشروط التى يتم على أساسها اعادة الانتاج ،أى اعادة انتاج نفس الحجم من الناتج القومى دون أى تغيير كمى من مرحلة زمنية لأخرى ،أو بكلمات أخرى الشروط التى تسمح للمجتمع بان ينتج من الانتاج الغذائى والضرورى ما يكفى لاشباع الحاجات الاستهلاكية لكافة أفراده ،بحيث يمكن المحافظة على استمرار قوة العمل وتجددها عبر الزمن، وكذلك انتاج أدوات الانتاج اللازمة لتعويض ما استهلك منها فى عملية الانتاج الاجتماعى فى الفترة السابقة. وهو ما يعنى أن الاقتصاد القومى فى هذه الحالة انما ينتج فى كل فترة زمنية (ولتكن عام) نفس الحجم من الانتاج السابق تحقيقه فى الفترة السابقة ، ومن ثم يظل حجم الانتاج القومى الاجمالى عند مستواه الكمى دون أى تغيير وان حدثت بعض التغيرات الكيفيه. وهذا المجتمع بهذا الاداء انما يكون عند مستوى التراكم البدائى أو الأولى ، وتسمى عملية اعادة الانتاج علىهذا النحو بتجدد الانتاج البسيط [1].

---

١) أول من ناقش شروط تجدد الانتاج والعلاقات بين =

ويمكن تقديم صورة للمجتمع فى مرحلة التراكم البدائى وتحديد الشروط اللازمه لتجدد الانتاج البسيط بثلاثة طـــرق: الاولى على غرار ما قدمه العالم الاقتصادى فرانسواه كينيه فى الجدول الاقتصادى ، او على نسق المعادلات التى قدمهـــا ماركس فى الجزء الثانى من كتابه رأس المال ، او على أساس ما قدمه فاسيلى ليونتيف فى نموذجه الشهير للمدخلات والمخرجات (المستخدم/ المنتج) - الا أن المعادلات التى قدمها ماركس تعتبر أفضل اسلوب لعرض الموضوع اذا تتلافى البعد عن الواقع المعاش فى تحليل كينيه وخاصة فيما يتعلق بالعمل المنتج وغير المنتج (الطبقة العقيم) ،وكذلك تتلافى التعقيد الذى يكتنف اسلوب ليونتيف وخاصة تعدد القطاعات بما لايتناسب مع المرحلة الحاليه من التحليل التى لا تحتاج فيها الا عدد محدود من القطاعات لاكتشاف شروط تجدد الانتاج فى مراحلـــه البدائية ، ومن ثم فانه سوف يتم تقديم صوره للمجتمع فــى مرحله التراكم البدائى على اساس المعادلات التى تحكم تجدد الانتاج البسيط التى قدمها كارل ماركس ،وكذلك ابتداء مـن الفروض التى وضعها وقصد منها الوصول الى نوع من التجريـد يوضح شروط التناسب اللازم توافرها اثناء عملية الانتـــاج الاجتماعى وعملية تبادل الناتج القومى بين القطاعـــات الاقتصادية وبين الطبقات الاجتماعية بما يسمح بتجدد الانتاج فى مجتمع مازال عند مرحلة التراكم البدائى،وكذلك بما يضمن المحافظة على التوازن الكلى للاقتصاد القومى والتوازن الجزئى

= القطاعات الاقتصادية رائد مدرسة الطبيعيين(الفيزوقـــراط) فرانسواه كينيه حيث قدم ما يسمى بالجدول الاقتصادى،يراجع فى ذلك المؤلف التالى :

-I.H.Rima, Development of Economic Analysis, Richard D.Irwin, Irwin,Inc. Home Wood, Illinois, 1967, pp. 48-51.

على مستوى القطاعات الاقتصادية ،على أساس مجموعة من الفروض يمكن ايضاحها على النحو التالى[١] :

١ - يحتوى الاقتصاد القومى على قطاعين فقط ، الاول ينتج السلع الانتاجية والثانى ينتج السلع الاستهلاكية .

٢ - يحتوى المجتمع على طبقتين فقط ، الاولى طبقة الرأسماليين التى تقدم رأس المال النقدى الذى يتحول الى وسائل انتاج ومواد أولية يسمى كلاهما معا برأس المال الثابته. وتحصل هذه الطبقة على دخلها فى شكل فائض القيمة الذى ينفق على الاستهلاك الشخصى أو الاستهلاك الانتاجى حسب الاحوال (فى تجدد الانتاج البسيط ينفق الرأسماليون كل دخولهم على الاستهلاك الشخصى، أما الطبقة الثانية فهى العمال الذين يقدمون قوة العمل ويحصلون على الاجور التى ينفقونها بالكامل على الاستهلاك الشخصى أيضا) .

٣ - الاقتصاد مغلق، ليس له اى علاقة بالاقتصاديات الخارجية ،وهو ما يعنى الغاء اثر العلاقات الدولية على المجتمع محل الدراسة ايجابا أو سلبا .

٤ - يتم الانتاج والعمل فى ظل ظروف المنافسة الكاملة وليس هناك أى تدخل حكومى فى النشاط الاقتصادى.

٥ - البعد الزمنى لدورة رأس المال عام ، أى أن الفترة التى تستغرقها عملية الانتاج الاجتماعى وتداول الانتاج عام

---

١) دكتور محمد دويدار، مشكلة الاستثمار فى اطار نظرية التطور الاقتصادى المخطط، مذكرات على الاله الكاتبه لطلبة دبلوم العلوم الاقتصادية والمالية ،كلية الحقوق، جامعة عين شمس العام الجامعى ١٩٧٢/٧١ ، (غير منشورة) .

ولو أن هذا العام لايفصل بين عملية الانتاج وتجدد الانتاج بل كل منهما يتم عبر الفترة الزمنية بحيثيتحقق الانتاج والتجدد فى نفس الوقت.

٦ - يتم تبادل السلع وفقا لقيمتها الحقيقية ،وهى كمية العمل الاجتماعى المبذول لانتاج هذه السلع ،وهومايعنى التجريد من كل انحراف للثمن عن القيمة الحقيقية .

٧ - عدم وجود أى تقدم تكنولوجى،وهو ما يعنى ثبات التركيب العضوى لرأس المال(رأس مال ثابت:/ رأس مال متغير) فى كلا القطاعين بنسبة ١/٤،ويعنى ذلك ثبات انتاجية العمل.

٨ - عرض العمل كامل المرونة،وهو ما يعنى عدم وجود أى صعوبات فى الحصول على القوى العاملة .

٩ - النقود تسهل عملية التبادل فقط ،وهى موجودة فى يد الطبقة الرأسمالية،كما يتم استهلاك كامل راس المال خلال الفترة الانتاجية،ويتم ايضا استهلاك كامل السلع الاستهلاكية ويفترض عدم وجود اى اكتناز للنقود.

١٠ - يتحقق فائض القيمة فى كل من القطاعين بنسبة ١٠٠ ٪ من رأس المال المتغير وهو يشكل دخل الرأسماليين(ربحهم) .

وعلى ذلك فان قيمة الناتج الاجتماعى تنقسم الى ثلاثة أقسام :

- قيمة رأس المال المنتج (أدوات الانتاج، موادأولية موضوع الانتاج) الذى استهلك أثناء الفترة الانتاجية ،ونرمزلها بالرمز (ك)،أى قيمة رأس المال الثابت المستهلك.

- قيمة القدرة على العمل المستخدمة فى الانتاج،ويرمز لها بالرمز(ع) وتسمى برأس المال المتغير.

- قيمة الناتج الفائض الذى يتحقق فى عملية الانتاج ويرمز لها بالرمز (ف) وتسمى بفائض القيمة.

وبذلك فان الناتج الاجتماعى الذى يتحقق سواء فى شكل سلع انتاجية ينتجها القطاع الاول،أو سلع استهلاكية ضرورية او كمالية ينتجها القطاع الثانى يمكن التعبير عنها كما يلى :

القسم الاول $ك_{١} + ع_{١} + ف_{١}$

القسم الثانى $ك_{٢} + ع_{٢} + ف_{٢}$

ويمكن التعبير عنها فى صورة رقمية كما يلى :(١)

القسم الاول ٤٠٠٠ + ١٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٦٠٠٠

القسم الثانى ٢٠٠٠ + ٥٠٠ + ٥٠٠ = ٣٠٠٠

وبذلك يكون الناتج الاجتماعى معادلا لتسعة آلاف وحدة نقدية يخص الرأسماليون فى القطاع الاول ستة الاف (وسائل انتاج انتاجية واستهلاكية) • ويخص الرأسماليون فى القطاع الثانى ثلاثة آلاف (سلع استهلاكية ضرورية وكمالية) •

ولكى يتم تجدد الانتاج فى الفترة التالية لابدأن يتم التعويض عن رأس المال الثابت الذى استهلك خلال عملية الانتاج الاجتماعى ،وهو يتم من خلال عدد من المبادلات بين القطاعين ،أى انتقال قدر من السلع الانتاجية من القطاع الاول الى الثانى على أن ينتقل فىمقابلها قدر من السلع الاستهلاكية من القطاع الثانى الى الاول،وذلك فى اطار احترام قدر من

العلاقات المتناسبة التى تحكم هذا التبادل بين القطاعات والطبقات تحقق الشروط اللازمة لاعادة الانتاج خلال دورة رأس المال على النحو التالى :

١ - يشترى الرأسماليون فى القطاع الاول بجزء من راس مالهم (١٠٠٠) قوة العمل ،فيحصل العمال من القطاع الاول على النقود لينفقوها على السلع الاستهلاكية بالشراء من الرأسماليين فى القطاع الثانى، وبذلك تنتقل السلع الاستهلاكية من القطاع الثانى (١٠٠٠) الى القطاع الاول وتستقر النقود فى يد الرأسماليين فى القطاع الثانى التى يدفعوها الى الرأسماليين فى القطاع الاول للحصول على سلع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية (١٠٠٠) ،وبذلك يتم تجديد نصف راس المال الثابت فى القطاع الثانى (١٠٠٠) ،ويحقق الرأسماليون فى القطاع الاول جزء من فائض القيمة الخاص بهم ،ذلك أن جزء من راس المال النقدى الذى اطلقه الرأسماليون فى التداول(١٠٠٠) قد أكمل دورته كامله وعاد مرة أخرى اليهم .

٢ - يشترى الرأسماليون فى القطاع الاول بدخلهم من عملية الانتاج الاجتماعى (فائض القيمة) سلعا استهلاكية من القطاع الاول (١٠٠٠) ،ويقوم الرأسماليون فى القطاع الثانى بشراء أدوات انتاج من القطاع الاول (١٠٠٠) فيجددوا الجزء الباقى عن رأس مالهم الثابت ،ويحقق الرأسماليون فى القطاع الاول جزء من فائض القيمة الذى تحقق فى القطاع الاول(١٠٠٠) .

٣ - يقوم الرأسماليون فى القطاع الثانى بشراء قوة العمل (٥٠٠) ،فيحصل العمال على النقود(٥٠٠) أجور لينفقونها على السلع الاستهلاكية من القطاع الثانى، لتعود كمية النقود الى الرأسماليين فى القطاع الثانى كثمن للسلع الاستهلاكية (٥٠٠) .

٤ – يستبقى الرأسماليون فى القطاع الاول كمية من انتاجهم الذى يأخذ الشكل العينى لوسائل الانتاج وتكون قيمته المادية مساوية لقيمة راس المال الثابت المستهلك داخل القطاع الاول (٤٠٠٠)،ويتم تبادل ادوات الانتاج هذه بين الراسماليين بعضهم البعض بحيث يتم لكل منهم تجديد منا استهلك من رأس المال الثابت خلال فترة الانتاج،مع تحقيق الجزء الباقى من فائض القيمة الذى تحقق فى عملية الانتاج.

٥ – يقوم الرأسماليون فى القطاع الثانى بانفاق دخولهم من فائض القيمة (٥٠٠) على السلع الاستهلاكية ،فيتم تداول النقود فى مقابل السلع الاستهلاكية بين الرأسماليين فى القطاع الثانى ،وبذلك يحقق الرأسماليون فى القطاع الثانى الجزء الباقى من فائض القيمة الذى تحقق فى عملية الانتاج.

وعلى هذا النحو من انتقال السلع بين القطاعات الانتاجية بواسطة التبادل بين الطبقات من طريق النقود يتم تحقيق الدخول وانفاقها،ويتم ايضا تجدد الانتاج عبر الزمن. ويتبلور الشرط الاساسى المحقق للتوازن وهو ان تتساوى قيمة راس المال الثابت فى القطاع الثانى – قطاع السلع الاستهلاكية – مع قيمة راس المال المتغير فى القطاع الاول مضافا اليه قيمة فائض القيمة فى نفس القطاع. أى لابد ان تكون $ك_٢ = ع_١ + ف_١$.

أى أن:

الاول : ٤٠٠٠ + ١٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٦٠٠٠

الثانى ٢٠٠٠ + ٥٠٠ + ٥٠٠ = ٣٠٠٠

ويعنى هذا الشرط ذاته أن القطاع الثانى لابد أن يتخلى عن كمية من انتاجه من السلع الاستهلاكية تكون قيمتها مساوية

لقيمة رأس المال الثابت الذى استهلك فى عملية الانتاج ، وان يبادل بهذه السلع الاستهلاكية كمية من السلع الانتاجية من انتاج القطاع الاول ، وهذا الشرط انما يضمن تحقيق تجدد الانتاج كما يضمن التوازن الكلى والقطاعى فى ظل الاعتماد المتبادل بين قطاعات الاقتصاد القومى، حيث نجد الطلب الكلى سوف يكون على النحو التالى :

الطلب الكلى على مستوى الاقتصاد القومى
= الطلب على السلع الانتاجية + الطلب على السلع الاستهلاكية .

= (ك١ + ك٢) + (ع١ + ف١ + ع٢ + ف٢)
= (٤٠٠٠ + ٢٠٠٠) + (١٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٥٠٠ + ٥٠٠)
= ٩٠٠٠

العرض الكلى على مستوى الاقتصاد القومى
= عرض السلع الانتاجية + عرض السلع الاستهلاكية

= (ك١ + ع١ + ف١) + (ك٢ + ع٢ + ف٢)
= (٤٠٠٠ + ١٠٠٠ + ١٠٠٠) + (٢٠٠٠ + ٥٠٠ + ٥٠٠)
= ٩٠٠٠ .

الطلب الكلى على السلع الانتاجية =
ك١ + ك٢ = ٤٠٠٠ + ٢٠٠٠ = ٦٠٠٠
العرض الكلى للسلع الاستهلاكية =
ك١ + ع١ + ف١ = ٤٠٠٠ + ١٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٦٠٠٠

الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية = $ع_1 + ف_1 + ع_2 + ف_2$

= ١٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٥٠٠ + ٥٠٠ = ٣٠٠٠

العرض الكلى للسلع الاستهلاكية = $ك_1 + ع_1 + ف_1$ =

= ٢٠٠٠ + ٥٠٠ + ٥٠٠ = ٣٠٠٠.

ويجب أن نلاحظ أن كل عنصر من العناصر المكونة للطلب الكلى والعرض الكلى ذو طبيعة مزدوجة، اذ يمثل كل عنصر فى نفس الوقت عنصرا فى الطلب وعنصرا فى العرض، فعلى سبيل المثال $ع_1$ تمثل جزء من انتاج السلع الانتاجية (عرض سلع القطاع الاول)، وفى نفس الوقت تمثل نصيب العمال من ناتج القسم الاول ونصيبهم أيضا فى الناتج القومى ،وانفاقه يشكل جزء من الطلب على سلع الاستهلاك الضرورى (طلب على سلع القطاع الثانى). الا أنه اذا كان العنصر يشكل عنصرا فى عرض منتجات أحد الاقسام ،وفى نفس الوقت يشكل طلبا على منتجات نفس القسم تكون بصدد مبادلة داخلية للقسم ذاته كما فى حالة ($ك_1$) أو ($ف_2$). وعلى كل الاحوال فان المبادلات بين القطاعين الاول والثانى انما تعكس الطبيعة المزدوجة لعناصر التركيب الاقتصادى للقطاعات حيث لابد ان يخلق العرض فى قطاع الطلب المساوى له فى القطاع الاخر، او فى نفس القطاع ،وهو ما يعكس بشكل عام الضرورة الفنية للاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية التى تقوم على التقسيم الاجتماعى للعمل ،وهى ضرورة تستدعى استخدام منتجات قطاع معين كمستلزمات انتاج فى القطاع الاخر.

وهذا النموذج التجريدى افترض فيه ان وسائل الانتاج الثابته تستهلك كلية خلال الفترة الانتاجية (عام) وهو افتراض

بعيد عن الواقع اذ يجرد من اثار استهلاك وسائل الانتاج الثابته على دفعات زمنية متتالية،فعادة ما يستغرق عمر وسائل الانتاج الثابته أكثر من دورة انتاجية،واذا ما تم الاستهلاك المالى للاصل الانتاجى - أى بصورة نقدية كقسط استهلاك منتظم طوال العمر الانتاجى له- فان الاستبدال العينى لادوات الانتاج من الاصول لن يتم الا فى نهاية الفترة الانتاجية باستكمال الاقساط النقدية للاستهلاك، وهى ممارسة تزيدالمشكلة تعقيدا حيث يكون الطلب الكلى عند مستوى أقل من مستوى التوازن طوال هذه الفترة، أما عندما تبدأ فترة الاستبدال العينى فان العكس يحدث حيث يتفوق الطلب ويعجز العرض عن ملاحقته ، اذ لابد أن يستجيب العرض لمعدل الطلب العادى الى جانب الطلب الناتج عن الاستبدال وهو ما يخل بالتوازن على مستوى القطاع الاول ومن ثم على المستوى الكلى. ولذلك فان افتراض استهلاك وسائل الانتاج الثابته خلال الفترة الزمنية للانتاج انما يسهل طريقة الحساب ويبرز ماتود ان نوضحه من شروط ومقومات تجدد الانتاج عند مرحلة التراكم البدائى.

...

الفصل الثالث ـ مدى تحقيق شروط انجاز مرحلة التراكم البسيط فى العالم العربى.

ان السؤال الذى يطرح نفسه حاليا هو " هل استطاعت الاقتصاديات العربية أن تصل الى مستوى التراكم البدائى أم مازالت لم تحقق كامل شروطه الاساسية والتفصيلية حتى الآن ؟ وهو ما يدفعنا الى مناقشة شروط الوصول الى مرحلة التراكم البدائى الاساسية والتفصيلية بالاضافة الى ماسبق التعرف عليه من عرض لنموذج تجدد الانتاج البسيط ،وبالقياس على اسلوب الاداء الاقتصادى الذى يحكمه هذا النموذج[1].

الشرط الأول

تحقيق حجم من الناتج الكلى يتسم بالثبات النسبى عبر الزمن على الاقل (اذ المفروض أن يتجه للزيادة) ،وأن لايناقص عن مستواه فى أى مرحلة زمنية تالية.

الشرط الثانى

القدرة على اعادة تكوين قوة العمل ،وذلك بانتاج كميات من الغذاء وبالاسعار المناسبة للدخول بحيث تضمن تدفق قوة العمل الى كافة مجالات الانشطة الاقتصادية ،وضمان استمرار هذا التدفق عبر الزمن.

---

(١) انظر فى شروط التراكم من وجهة نظر أخرى خاصة بسيطرة البرجوازية المؤلف التالى :
دكتور سمير أمين ،ما بعد الرأسمالية ،بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،عام ١٩٨٨،ص ٢٤ ـ ٢٥ وما بعدها حتى ص ٥١.

الشرط الثالث

تحقيق قدر من الفائض الاقتصادى يسمح بتجديد الطاقة الانتاجية عبر الزمن لتغطى نفس مستوى الانتاج ،وهومايستلزم أن تكون للمجتمع القدرة على جذب هذا الادخار والسيطرة عليه سواء كانت السيطرة مباشرة أو غير مباشرة من خلال التحكم فى الاسواق الماليه والنقدية ، وبالتالى القدرة على ابقائه وتركيزه داخل المجتمع فى خدمة عملية الانتاج الاجتماعى .

الشرط الرابع

السيطرة على الاسواق الداخلية ووضع سياسات الاثمان التى تضمن استقرار الانتاج والاستهلاك ،والتى تسمح باستقرار المبادلات عند المستوى الذى يؤدى الى تحقيق قدر من فائض القيمة (دخول للمنتجين) يحفز على الاستثمار،كما يسمح بتحقيق فاعلية الاجور فى الاشباع من السلع الاجرية .

الشرط الخامس

السيطرة على الموارد الطبيعية المتاحة ،وهو ما يتطلب أكثر من ملكيتها اذ يتطلب القدرة الكاملة على استغلالها أو الاحتفاظ بها دون استغلال ،وضمان عدم تبديدها داخليا أو خارجيا.

الشرط السادس

ضمان قدر من الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية يتزايد عبر الزمن ليصل هذا الاعتماد المتبادل الى الاقتراب من مرحلة الاعتماد على الذات ان لم يحقق الوصول اليها كاملة.

الشرط السابع

السيطرة على التكنولوجيا المستخدمة فى عمليات الانتاج الاجتماعى فى كافة مراحلها ، اى ابتداء من انتاجيا الى تشغيلها الى تطويرها ابتداء من المستوى التكنولوجى الذى وصل اليه المجتمع ، وذلك ضمانا لاستمرار احلال وسائل الانتاج عبر الزمن دون اختناقات ،ودون الاعتماد على العالم الخارجى .

والآن نستطيع أنه نرى المرحلة من التراكم التى وصل اليها العالم العربى ابتداء من مدى تحقيقه لهذه الشروط:

أولا – حجم الناتج المحلى الاجمالى عبر الزمن

يوضح الواقع الاقتصادى للعالم العربى عدم القدرة على تثبيت حجم الانتاج الكلى عبر الزمن ،ويشهد هذا الحجم من الناتج تراجعا اجماليا منذ عام ١٩٨١. فتبعا للتقرير الاقتصادى العربى الموحد نجد ان الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٣ قد تراجع بمعدل ٢ر٣٪ سنويا اذا ما تم قياسه بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٠ (أى بعد استبعاد أثر التضخم)(١). ويمكن التمييز بين أربعة مجموعات من دول العالم العربى بالنسبة لنمو اجمالى الناتج المحلى :

المجموعة الاولى ، وهى الدول العربيه البترولية (الامارات والسعودية وعمان وقطر والكويت وليبيا) والتى

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ،صندوق النقد العربى، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط ،عام ١٩٨٥، ص ٤١ – ٤٢.

يمثل ناتجها المحلى ٤ر٦٤ ٪ من اجمالى ناتج بلدان العالم العربى بالاسعار الثابته ،ويمثل سكانها ٨ر٩ ٪ من اجمالى سكان الوطن العربى ، انخفض اجمالى الناتج المحلى الاجمالى بها خلال الفترة ٨٠ – ١٩٨٣ بمعدل سنوى قدره ٣٪ فى المتوسط وهذا الانخفاض انما يعزى الى انخفاض ناتج صناعات الاستخراج (النفط) الذى لم تستطيع أن تعوضه الزيادة فى انتاج القطاعات الانتاجية الاخرى ،مع ملاحظة أن أعلى معدلات النمو القطاعية فى المجموعة الاولى تحققت فى قطاع التمويل والمصارف ٩ر١٤ ٪ وقطاع الخدمات الحكومية ٣ر٨ ٪ وهى قطاعات بعيدة عن الانتاج السلعى ،حيث كان معدل نمو القطاعات السلعية مجتمعة سلبيا ووصل الى ٩ر٨ ٪.(١)

أما المجموعة الثانية (البحرين وتونس والجزئر وسوريا والعراق ومصر) والتى يمثل ناتجها المحلى ٦ر٢٩ ٪ من اجمالى ناتج الوطن العربى بالاسعار الثابته ،ويشكل سكانها نحو ٨ر٥٤ ٪ من اجمالى سكان الوطن العربى ،فقد تزايد الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بها خلال الفترة ٨٠ – ١٩٨٣ بمعدل ٦ر٢ ٪ سنويا (بأسعار عام ١٩٨٠) – ويلاحظ أنه أعلى معدل لنمو القطاعات تحقق فى قطاع التمويل والمصارف ١ر١٢ ٪ ويليه مباشرة القطاع الحكومى ٥ر٢٪ وهى أيضا قطاعات غير سلعية ،حيث وصل معدل نمو القطاعات السلعية مجتمعة الى معدل سلبى وصل الى – ٣ر٢ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٣.(٢).

---

(١) المرجع السابق ،ص ٤٢ – ٤٣.

(٢) المرجع السابق ،ص ٤٢.

المجموعة الثالثة : الاردن ولبنان والمغرب) التى يشكل ناتجها المحلى الاجمالى ٤ر٤ ٪ من اجمالى ناتج الوطن العربى بالاسعار الثابته والتى يشكل سكانها نحو ٩ر١٤ ٪ من سكان الوطن العربى ،فلقد انخفض الناتج المحلى الاجمالى بها خلال نفس الفترة ٨٠ – ١٩٨٣ بمعدل ٢ر١٠ ٪ سنويا.(١).

المجموعة الرابعة : (جيبوتى والسودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالى والجنوبى) التى يشكل ناتجها نحو ٦ر١ ٪ من اجمالى ناتج الوطن العربى بالاسعار الثابته ويشكل سكانها نسبة ٢٨ ٪ من سكان الوطن العربى ،نجد أن الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى بها باسعار عام ١٩٨٠ قد انخفض بمعدل سنوى ٩ر٢٥ ٪ (٢).

وباستبعاد أثر التغيرات فى الاسعار وباستخدام الاسعار الثابته وأسعار صرف عام ١٩٨٠ حققت الاقتصاديات العربية ككل تراجعا فى النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى بلغ معدله – ٦ر٢ ٪ عام ١٩٨٣،ثم اصبح – ٩ر٤ ٪ عام ١٩٨٤ ، ثم تحول من التراجع الى النمو البطىء بلغ معدله ٨ر٪ عام ١٩٨٥ ، ومن المتوقع تراجع النمو مرة اخرى عام ١٩٨٦ بنسبة اعلى من المتوسط العام للنمو فى البلدان النامية ككل(٣).

---

(١) المرجع السابق ،ص ٤٢ – ٤٣.

(٢) المرجع السابق ،ص ٤٣.

(٣) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون ،عام ١٩٨٧،ص ٣١. ويلاحظ أن تصنيف مجموعات الدول العربية فى التقرير الاقتصادى العربى عام ١٩٨٧ قد تغير عن تصنيفها فى التقارير السابقة،ففى تقرير عام ١٩٨٧ تضمن المجموعة الاولى الامارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت ،وتضم المجموعة الثانية =

وكذلك يجب أن نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى قد تناقص عام ١٩٨٥ بالنسبة لما كان عليه عام ١٩٨٤ بمعدل - ٢ر٣ ٪ بالنسبة لافراد الوطن العربى ككل وبالنسبة لمجموعة الدول الاولى فان معدل انخفاضه - ٧ر٧ ٪ ، وبالنسبة للمجموعة الثانية - ٥ر٢ ٪ ، أما المجموعة الثالثة فلقد كان معدل نموه ايجابى وصل الى ٩ر٢ ٪ أما المجموعة الثالثة فلقد كان معدل نموه ايجابى وصل الى ٩ر٢ ٪ ، اما بالنسبة للمجموعة الرابعة فقد كان المعدل سلبى - ٨ر٢ ٪ - واذا أخذنا فترة أطول ٨٠ - ١٩٨٥ فان المعدل يصل الى - ٧ر٢٠ ٪ بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من العالم العربى ككل ،ويصل معدل التراجع بالنسبة لنصيب الفرد فى المجموعة الاولى الى - ٥ر٣٤ ٪ ، - ٦ر٧٧٪ بالنسبة للمجموعة الثانية ،٤٠ ٪ بالنسبة للمجموعة الثالثة ،- ١٠ ٪ بالنسبة للمجموعة الرابعة.(١).

ثانيا - اشباع الحاجات الضرورية

ولعل أهم الضروريات التى يحتاج اليها الانسان فى العالم العربى هى الغذاء الملائم للابقاء على القدرة الانتاجية للعمل والابقاء على المستوى الصحى العام ، وتوفير المسكن الملائم لحياة مستقرة ، بالاضافه الى توفير مستوى من التعليم يزيل الامية أولا ويؤهل للعمل ثانيا ،وكذا توفير مستوى ملائم من الخدمة الصحية يسمح بالمحافظة على القدرة على العمل .

= الجزائر والعراق وليبيا، وتضم المجموعة الثالثة الاردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب ،وتضم الرابعة جيبوتى والسودان والصومال وموريتانيا واليمن الشمالى والجنوبى.

(١) المرجع السابق ،ص ٣١.

واشباع الحاجات الغذائية انما يعتمد فى الغالب على الانتاج الزراعى ،ومعدل نمو الانتاج الزراعى فى الوطن العربى لم يتجاوز ٢ر٥ ٪ سنويا فى أفضل الاحوال خلال العقد والنصف عقد الماضيين ،أما معدل نمو الطلب على الانتاج الزراعى فلقد زاد بنحو ٦ ٪ سنويا، وهذا التفاوت بين معدلى نمو الانتاج والطلب أدى الى فجوه ازدادت من حوالى ١ر٢ مليون دولار عام ١٩٧٠ أى حوالى ٩ر١٧ بليون دولار بالاسعار الجاريه عام ١٩٨٠ ،ثم الى ٢٠ بليون دولار فى المتوسط للفترة ٨٠ – ١٩٨٤ ، ومن المتوقع أن تصل عام ١٩٨٥ الى ٢١ بليون دولار بأسعار عام ١٩٨٠. وبالرغم من ان معدل نمو الطلب بدأ يتراجع اعتبارا من ١٩٨٧، الا أنه من المتوقع ان تبلغ الفجوة عام ٢٠٠٠ حوالى ٤٥ بليون دولار بأسعار عام ١٩٨٤. (١).

ونسبة الاكتفاء الذاتى فى الوطن العربى من المنتجات الزراعية الرئيسية تناقصت خلال الفترة ٧٥ – ١٩٨٥، فانخفضت بالنسبة للحبوب من ٦٠ ٪ الى ٤٠٪ ،وللفاكهة والخضر من ١٠٤ ٪ الى ٩٥ ٪ ، وللبقول من ١٠٠ ٪ الى ٧٨ ٪ وللمحاصيل الزيتيه من ٦٠ ٪ الى ٣٩ ٪ ،وللحوم من ٨١ ٪ الى ٧٤ ٪ وللبيض من ٨١ ٪ الى ٧٨ ٪ ،واللبن من ٩٥ ٪ الى ٩١ ٪ وتكاد تكون المحاصيل السكرية هى الوحيدة التى زادت نسبة الاكتفاء الذاتى فيها من ٣٠ ٪ الى ٣٨ ٪ ،ويكاد يكون القطن بصفة خاصة والجلود والصوف الخام والاسماك من المنتجات الرئيسية التى يتوافر فيها فائض على مستوى الوطن العربى (٢).

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٨.
(٢) المرجع السابق ، ص ٤٨.

أما بالنسبة للوضع الغذائي للانسان العربي فانه حتى عام ١٩٧٠ كانت الغالبية الساحة من افراد الشعوب العربية لا تستطيع الوصول الى الاستهلاك الضروري من الغذاء(١)، الا أنه في بداية الثمانينات تحسنت الاحوال الغذائية بشكل عـــام فلقد حققت كل الجدول العربية المستوى الغذائي المطلـــوب ووصلت الى متوسط من الاستهلاك الفردى من السعرات الحرارية اكبر من الاحتياجات اليومية بنسبة مئوية تتراوح مابيـــن ٥٥ ٪ في ليبيا الى ٥ ٪ في المغرب ، ماعدا خمس دول عربية لم تصل بعد الى المستوى المطلوب من الغذاء هي الســودان، والصومال ،وموريتانيا ،واليمن الشمالي واليمن الجنوبـي، وقد تراوح العجز مابين ١١٪ في الصومال الى ٣ ٪ في موريتانيا لكن مع ذلك فان العالم العربي ارتفع متوسط السعـــرات الحرارية للفرد فيه من اقل من ٦٠٠٠ سعر عام ١٩٦٠ الـــى أكثر من ٦٦٠٠ سعر عام ١٩٨٠ ،وهو يمثل ١٠٦ ٪ من المطلـــوب صحيا (٢).

أما بالنسبة للمؤشرات الصحية ،فلقد حدث تقدم ملموس في هذا المجال ، الا انه لم تصل اى دولة عربية الى توفيـــر المياه الصالحة للشرب لكل السكان، وان كان هناك نجـــاح كبير بالنسبة للمدن فان الريف مازال محروما من هذه الخدمة. فعلى مستوى المدينة مازالت بعض الدول العربية لم توفـــر

---

(١) دكتور جلال احمد امين ،اشباع الحاجات الاساسيـة كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية ،بحث ضمن دراســات في التنمية والتكامل الاقتصادى العربي ،مركز دراســات الوحدة ،عام ١٩٨٣م ص ٢٦٦ - ٢٦٩.

(٢) دكتور سعد الدين ابراهيم ،مستقبل المجتمـــع والدولة في الوطن العربي ، منتدى الفكر العربي ،عمـــان عام ١٩٨٨ م ص ٢١٦ - ٢١٧.

مياه الشرب النقية لسكانها مثل الصومال واليمن الجنوبي وموريتانيا ،حيث تصل نسبة المحرومين من السكان الى ٣٥ ٪ و ٣٧ ٪ ، ٢٠ ٪ من سكان مدن هذه الدول على التوالى ،بينما تتسع هذه الشريحة فى الريف لتشمل كامل الوطن العربى حتى تتراوح نسبة المحرومين فى الريف بين ١٠ ٪ فى ليبيا الى ٧٩ ٪ فى الصومال واليمن. اما نسبة عدد الاطباء لعدد السكان فبينما كان عدد السكان لكل طبيب واحد يتراوح بين ٣٧٠٠٠، فى موريتانيا الى ١١٥٠ فى الكويت عام ١٩٦٠، فان هذا العدد انخفض عام ١٩٨٠ الى مابين ١٤٠٠٠ فى الصومال الى ٥٣٠ فى فى لبنان ،وتأتى فى مقدمة الاقطار العربية التى احدثت تقدما لبنان ثم الكويت ٥٩٠ نسمة ،ليبيا ٧٣٠ نسمة، الامارات العربية ٩٠٠ نسمة ،مصر ٩٧٠ نسمة وتاتى بعد ذلك دول يتراوح فيها عدد السكان لكل طبيب مابين ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ نسمه ،وهى السعودية والاردن ،ثم بلدان يتراوح فيها عدد السكان لكل طبيب ما بين ٢٠٠٠ الى ٥٠٠٠ نسمة ،وهى الجزائر وتونس وسوريا ، أما الصومال واليمن الشمالى ،وموريتانيا والسودان ،واليمن الجنوبى ،فان عدد السكان لكل طبيب هو ١٤٢٩٠، ١١٦٧٠، ١١٤٠٠ ، ٨٨٠٠ ، ٧٣٩٠ على التوالى.ونتيجة لذلك فلقد انخفض معدل الوفيات فى العالم العربى خلال الفترة ٦٠ — ١٩٨٠ ، فانخفض فى الكويت من ١٠ فى الالف الى ٣ فى الالف ،وفى الامارات من ١٩ فى الالف الى ٤ فى الالف ،وفى السعودية من ٢٣ فى الالف الى ٨ فى الالف ،وعمان من ٢٨ فى الالف الى ١٣ فى الالف ،وفى الاردن من ٢٠ فى الالف الى ٧ فى الالف ،وفى سوريا من ١٨ الى ٨ فى الالف ،وفى العراق من ٢٠ فى الالف الى ٨ ، وفى لبنان من ١٤ فى الالف الى ٨ فى الالف وفى مصر من ٢١ فى الالف الى ١٩ فى الالف ،وفى كل من الجزائر والمغرب وليبيا انخفض الى ١٠ فى الالف ،وفى تونس انخفض الى ٩ فى الالف . الا انه مازال عاليا فى كل من السودان

٤٦ فى الالف ،وفى الصومال ٢٣ فى الالف ،وفى عمان ١٣ فى الالف ، وفى اليمن الشمالى والجنوبى ١٧ فى الالف [١] وكذلك ارتفع متوسط عمر الفرد من ٤٥ عاما عام ١٩٦٠ الى ٥٥ عاما عام ١٩٨٥ على مستوى العالم العربى ككل الا أن متوسط عمر الفرد لايزيد عن ٤٥ عاما فى الصومال واليمن ،ويصل الى ٤٦ عاما فى موريتانيا ، ٦٧ عاما فى مصر والمغرب ،ويصل الى اقصاه فى الامارات العربية ٧ر٧٢ عاما. [٢].

أما مؤشرات التعليم مما زالت الاميه موجوده فى العالم العربى بنسبة عاليه رغم الجهود المبذوله فى هذا المجال ، ففى عام ١٩٦٠ تراوحت نسبة غير الاميين من ٢٪ فى الصومال الى ٦٠ ٪ فى لبنان ،اما عام ١٩٨٥ فان النسبة تراوحت بين ١٥ ٪ فى اليمن الشمالى الى ٧٠ ٪ فى الازدن ونسب غير الاميين تصل الى ٦٨ ٪ فى لبنان ،٦٢ ٪ فى تونس و ٥٨ ٪ فى سوريا، ٥٦ ٪ فى الامارات ، ٤٤٪ فى مصر ، ٤٠٪ فى اليمن الجنوبى ، ١٧٪ فى موريتانيا ، ٢١ ٪ فى اليمن الشمالى ، ٢٥ ٪ فى السودان ،٢٨ ٪ فى المغرب ، ١٣ ٪ فى موريتانيا ، ٢١ ٪ فى اليمن الشمالى ، ٢٥ ٪ فى السودان و ٢٨ ٪ فى المغرب . ولعل افضل انجاز كان فى الصومال حيث رفعت نسبة غير الأميين من ٢٪ الى ٦٠ ٪ خلال الفترة ٦٠ - ١٩٨٥ وهو ما يؤكد ان محو الاميه لا تحكمه وفره الموارد بقدر ما تحكمه صدق الارادة وحسن السياسة ، وهو ما ينطبق على اليمن الجنوبى حيث رفعت نسبة غير الاميين من ٥ ٪ عام ١٩٦٠ الى

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٦ ، صندوق النقد العربى ،واخرون ،ص ٤٨ - ٤٩.

(٢) دكتور أحمد منير نجار،قراءات فى اقتصاديات الوطن العربى ،جامعة الامارات العربية ،عام ١٩٨٩ ،ص ٥٨.

٤٠ ٪ عام ١٩٨٥. الا أنه من الواضح تخلف تعليم الاناث عن الذكور ،وهناك فجوة بين تعليم كليهما تصل الى ٢٦ نقطة مئوية عام ١٩٨٤،وان كانت هناك دول عربية اغلقت هذه الفجوة بين نسبة تعليم البنين والبنات هى لبنان وتونس والاردن والعراق .

أما التعليم الجامعى فمازالت نسبته قليله لعدد السكان حيث لم يتجاوز ٨ ٪ فى الوطن العربى عام ١٩٨٠،ويصل الى أعلاه فى لبنان ٣٥ ٪ ،ثم فى الاردن ٢٧ ٪ ثم مصر ١٥ ٪ ثم فى الكويت ١٢ ٪ ، ٩ ٪ فى العراق ، ٧٪ فى اليمن الشمالى ٦ ٪ فى ليبيا ، ٥ ٪ فى سوريا وتونس والجزائر،٤ ٪ فى المغرب ، ٣ ٪ فى الامارات ، ٢ ٪ فى كلا من السودان وعمان ١ ٪ فى كل من اليمن الجنوبى والصومال (١).

أما بالنسبة لتوفير المسكن فان كثافة المسكن كانت فى عام ١٩٧٠ فى كل من الامارات ،وتونس ،والجزائر،والسودان ولبنان ،والمغرب هى ٩ر١ شخص للغرفة الواحدة ،٧ر٢ ، ٨ر٢، ٥ر٢ ، ١ر٢ ، ١ر٢ على التوالى ،مع غياب البيانات عن الدول العربية الاخرى ،وبطبيعة الحال كانت الكثافة عالية اذوصلت هذه الكثافة فى الدول الصناعية الى ٨ر٠ شخص للغرفة (٢). ومن المعروف أن كثافة المسكن تزايدت فى العالم العربى فى الفترة الاخيرة ، ذلك أن مشكلة توافر المسكن اصبحت من أعقد المشاكل فى الدول العربية متوسطة الدخل والفقيرة

---

(١) دكتور سعد الدين ابراهيم ،مستقبل المجتمع والدوله فى الوطن العربى، مرجع سابق ،ص ٣١٨ - ٣٢١.

(٢) دكتور جلال احمد امين ، اشباع الحاجات الاساسية كمعيار فى تقديم تجارب التنمية العربية ،مرجع سابق ، ص ٢٦٦ - ٢٦٩.

مثل مصر والسودان سواء من حيث التفاوت الرهيب بين العرض والطلب ، أو من حيث تكاليف الحصول عليه .

ثالثا - مدى السيطرة على الفائض الاقتصادى

وبحث مدى السيطرة على الفائض الاقتصادى فى العالم العربى انما يقتضى أن لا ننظر فقط الى الفائض الاقتصادى الفعلى الذى هو الفرق بين الناتج الاجتماعى الفعلى والاستهلاك الجارى الفعلى ،بل يجب ان نوسع دائرة البحث الى الفائض الاقتصادى الاحتمالى والفائض الاقتصادى المخطط الذى قدمها (بول باران) (١).

وعلى مستوى الفائض الاقتصادى الفعلى الذى يشير اليه معدل الادخار الواقعى فى دول العالم العربى فان هذا الفائض رغم تواضعه فى دول العالم العربى غير البترولى ورغم الحاجة الشديدة الى بقائه واستثماره محليا داخل الوطن العربى الا أنه لا يستقر داخل هذه المجتمعات وينزح جزء معتبر منه الى أوربا الغربية والولايات المتحدة ليستثمر فى أوراق مالية وودائع مصرفية. وتصل نسبة الموجودات الاجنبية لدى البنوك التجارية فى كل من الصومال ومصر واليمن الشمالى والسودان عام ١٩٨٦ الى ٣ر٣٧ ٪ ، ٢ر٢٠ ٪ ، ٥ر١٩ ٪ ، ٦ر١٨ ٪ على التوالى ،وتقدر صافى الموجودات الاجنبية عام ١٩٨٥ فى مصر بما قيمته ١ر٢ بليون دولار،وفى السودان ٣٠٠ مليون دولار(٢).

---

(١) - P.A.Baran, The Political Economy of Growth, New York, Monthly Review Press, 1962, pp. 22-24.

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد،عام ١٩٨٧،مرجع سابق ،ص ١٤٧.

وإذا كان هذا هو مقدار تسرب الفائض الاقتصادى عبر قنوات شرعية معلن عنها، فان ما يخرج من خلال قنوات غير شرعية يصل الى اضعاف اضعاف ما سبق الاعلان عنه. فظاهرة تهريب الثروات والقيم المنقوله أخذت أبعادا مروعه فى العالم الثالث كله وبالتالى العالم العربى، سواء اتخذ هذا التهريب شكل تهريب الصادرات من السلع والعملات الاجنبية أو التهريب الذى يأخذ شكل عمولات ووساطة وسمسرة تقتطع من القروض والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها الدولة فى فترة معينة، ومن أموال تدفع لبعض الافراد وأصحاب النفوذ على أنها عوائد لقاء خدمات منجزه. وتظهر بشكل واضح فى حالات القروض السلعية، أى صفقات توريد سلع وخدمات (مثل توريد مواد غذائية، أو منتجات صناعية وآليه، أو توريد سلاح أو وقود ..الخ). وقد اعترف البنك الدولى فى تقريره عام ١٩٨٥ بخطورة هذه الظاهرة- ظاهرة نهب القروض- حيث قال " ومن الناحية الفعلية، فان كثيرا من الاموال التى كانت تقترض من الخارج، كانت تتسرب الى الخارج مباشرة مرة اخرى ومن ثم لا تدر عوائد يمكن استخدامها فى خدمة الدين .. وفى مثل هذه الحالات كان للاقتراض الاجنبى صفه الكارثة (١). وقد وصلت نسبة الأموال المهربة للخارج الى اجمالى الديون الخارجية الطويلة والمتوسطة الاجل للفترة ٧٦ - ١٩٨٢ الى

---

(١) البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٥، ص ٨١، هامش جدول ٤ - ٤.

كذلك انظر فى نفس الظاهرة احصائيات بنك التسويات الدولية التى تعرفت على نسب الاموال المهربة للخارج خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٥ الى اجمالى ديون بعض الدول المتخلفة المسجلة فى عام ١٩٨٣، وهى تتراوح ما بين ٩٠ ٪ من جملة القروض (فنزويلا) الى ٥ ٪ (شيلى).

دكتور رمزى زكى، ازمة القروض الدولية: دار المستقبل العربى، القاهرة، عام ١٩٨٧، ص ١٢٧.

٩٦٪ بالنسبة لسوريا، والى ٣٤٫٢٪ فى مصر ،والى ٣٣٫٣٪بالنسبة للاردن،والى ١٤٫٧ ٪ فى تونس على سبيل المثال.وهذه القيم التى تأخذ شكل ايداعات بالبنوك العالمية تدر عوائد تبقى أيضا فى الخارج ،وهذه البنوك عادة ما تعيد اقراض هذه الموارد الماليه للبلاد العربية المدينة،اى أن البلد انما يقترض امواله - أو يقترض نفس القرض مرة ثانية - عبر وسيط ثالث ،ثم يقوم أخيرا بدفع قيمة القرض مرتين (١) ،ولعل ذلك أدى الى تعمق مأساة مديونية دول العالم العربى الفقير ووقوعه فى مصيدة الديون الخارجية التى وصلت عام ١٩٨٥ الى ما قيمته ٦٥٫٥ بليون دولار،كما بلغت أعباء خدمة هذه الديون فى نفس العام ما قيمته ١٠٫١ بليون دولار(٢) ،لدرجة أن معدل انتقال صافى الموارد اصبح سلبيا فى أربع دول عربية هى الجزائر والمغرب والاردن والسودان ، ففى عام ١٩٨١ وصل معدل انتقال الموارد فى الجزائر الى - ٤٠ ٪ حيث بلغ حجم القروض المستخدمة ٢٫٩ بليون دولار بينما بلغت خدمة الدين ٣٫٩ بليون دولار،وعلى نفس النسق وصل معدل انتقال الموارد الى - ٨٪ عام ١٩٨٥ للدول الثلاثة الاخرى (٣).

---

(١) ميشيل مارتو ،قياس المديونية الخارجية ،ندوة المديونية والارصدة الخارجية ،منتدى الفكر العربى،عمان، ١١-١٢ فبراير ١٩٨٧، ص ٦١ - ٧٠.

دكتور رمزى زكى،فكرة الازمة ،دراسة فى ازمة علم الاقتصاد الرأسمالى ،والفكر التنموى الراسمالى، القاهرة ،مكتبة مدبولى ،عام ١٩٨٧،ص ١٨٢.

Sussan Erbe, The Flight of Capital From Developing - Curntries, in: Intereconomics Reviwe of International Trade and Develcpment, Hamburg, Nevember/Decemper,1985 P.274.

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ،الامانه العامة لجامعة الدول العربية عام ١٩٨٧،مرجع سابق ،ص ١٧٨.

(٣) المرجع السابق ،ص ١٨٢.

وبطبيعة الحال فان راس المال الاجنبى الاوربى والامريكى انما يحل محل رأس المال الوطنى الهارب فى شكل قروض واستثمارات مباشرة داخل العالم العربى ، والشكل النهائى لرأس المال الاجنبى - الاستثمار المباشر - انما يحقق داخل العالم العربى أرباحا طائلة تفوق أضعاف ما يحصل عليه رأس المال العربى المهاجر الى الخارج طلبا لسعر الفائدة السائد على الودائع أو معدل أرباح الاسهم والسندات بما يحدث لهما من تقلبات قادرة على الاطاحة بجزء معتبر من قيمتها الحقيقية . ففى الوقت الذى وصل فيه معدل الفائدة على القروض طويلة الاجل الى ٩ر١٣٪ فى الولايات المتحدة عام ١٩٨١ كان معدل الارباح التى يحصل عليها رأس المال الامريكى المستثمر بالخارج ٥ر٢٢٪ فى المتوسط فى نفس العام ، وهو أقل معدل من الربحية حصل عليه راس المال الامريكى ، اذ وصل هذا المعدل عام ١٩٧٤ الى ٦ر٥٣ ٪ فى المتوسط (١).

ولعلنا اذا ناقشنا نمط استخدام الفائض الاقتصادى المحلى المتبقى داخل المجتمعات العربية نجد أنه يستخدم استخداما غير رشيد ، فعلى سبيل المثال وصل حجم الفائض الاقتصادى داخل المجتمع المصرى خلال الفترة ٣٩ - ١٩٥٣ الى ثلث الدخل القومى ، الا ان نسبة ٣٨ ٪ من هذا الفائض خصصت للاستهلاك الترفى من قبل الطبقات المالكية ، ٣٤٪ من هذا الفائض خصصت للاستهلاك الترفى من قبل الطبقات المالكة

---

(١) دكتور رمزى زكى ، أزمة القروض الدولية ، الاسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربية ، جامعة الدول العربية ، دار المستقبل العربى ، عام ١٩٨٧ ، ص ٢٣٤ .

- U.N. Transnational Corporation in World Development Third Survey, 1985, p. 212.

و ٣٤ ٪ منه خصصت للتوظيف العقارى ، ١٥ ٪ منه خصصت في التوظيف السائل (ذهب وعملات) وشبه السائل (صناديق الدولة)، و ١٤ ٪ فقط خصصت فى استثمارات انتاجية فعلا (أرباح غير موزعة ، تمويل ذاتى للمنشآت العائلية ،اكتتاب الجمهور فى اصدارات الاوراق المالية).(١)

واذا نظرنا الى الفائض الاقتصادى الاحتمالى ،وهو الناتج عن ضبط الاستهلاك فى حدود ما يسمح فقط بتجدد الانتاج كما أسلفنا،وهو ما يعنى الغاء كل انفاق استهلاكى ترفى أو كمالى لا تسمح به ظروف كافة الدول العربية غير البترولية فان الفائض الاقتصادى الفعلى سوف يتضاعف ويغنى العالم العربى عن الاستدانه وعن اللجوء الى راس المال الاجنبى فى شكل استثمارات مباشرة. فاذا أخذنا مثالا على ذلك الاستهلاك غير الضرورى فى المجتمع المصرى من السلع الاستهلاكية المعمرة (ثلاجات غسالات كهربائية ،عربات ركوب خاصة ،تليفزيون أدوات مطابخ كهربائية ..الخ) فى فترة سميت بفترة ضبط النفس وتقليل الاستهلاك غير الضرورى وهى فترة اوائل الستينات (٦٠ / ١٩٦٥)،نجد أن هذه السلع تضاعف انتاجها عدة مرات وصلت بالنسبة لبعض السلع الى ٤٠٠٪ من سنة الاساس بينما كانت الغالبية الساحقة من السكان تلهث وراء السلع الضرورية مع قمح وذره شاميه وفول وشاى وزيوت نباتية وكيروسين تزايدت بمعدلات سنويه ضئيلة وصلت الى ٢ر١٪ و٥ر٢٪ و ١٪ و ٢ر١ ٪ و ٣ر٪ و ٣ر٢ ٪ على التوالى (٢).وهذا لايوضح

---

١) دكتور سمير امين ،التراكم على الصعيد العالمى نقد نظرية التخلف ،بيروت ،دار ابن خلدون ،١٩٨١،ص ٣٣.

٢) دكتور محمد دويدار،الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ،الاسكندرية ،دار الجامعات المصرية ،عام ١٩٧٨، ص ٥٠٨ — ٥١٠ .

وزارة التخطيط ،متابعة وتقييم المعالم الاساسية فى الخطة الخمسية الاولى ، القاهرة ،عام ١٩٦٦.

=

فقط سيادة الاستهلاك غير الضرورى المبدد للفائض الاقتصادى الاحتمالى ، بل يعكس سوء تخصيص الموارد الذى تعمق فى فترة الانفتاح الاقتصادى نتيجة لاستجابته لنمط من الاستهلاك الترفى الطائش حيث تتراكم هذه السلع بنوعياتها المتعددة فى الاسواق حاليا بلا مشتر ،والتى قامت بانتاجها العديد من الشركات الخاصة والمشتركة مع راس المال الاجنبى ،مع ارتفاع معاناة الغالبية الساحقة من أفراد الشعب المصرى أضعاف ماكانت عليه فى الستينات (١).

وفى دراسة لتحديد الفائض الاقتصادى الفعلى خلال الفترة ٦٨ – ١٩٦٩ الى ٧١ – ١٩٧٢ فى القطاعين الزراعى والصناعى فقط (٢)،وجد أن حجم الفائض الاقتصادى بملايين الجنيهات فى هذه السنوات كان على النحو التالى ١١٠٢، ١١٨١، ١٢٥٠، ١٣٥١ ، هذا فى الوقت الذى قدر فيه الاستثمار القومى فى ميزانية ١٩٧٣ بما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه (٤٥٠ مليون استثمار عام ٥٠ مليون استثمار عام)(٣). وهكذا فان الفائض الاقتصادى الفعلى يفوق حجم المستثمر منه ، اى أن هناك تبديدا للفائض الفعلى وعدم استخدامه كاملا فى الاستثمار والادعاء بنقصانه عن مستوى الاستثمار المطلوب ومن ثم التسليم

= وزارة التخطيط،متابعة وتقييم النمو فى الجمهورية العربية المتحدة ،سبتمبر عام ١٩٦٧،ص ٨٠– ٩٠.

(١) يقصد بالاستهلاك الطائش" الاستهلاك للسلع الاستهلاكية ذلك الاستهلاك الموجه لراحة مستهلك ويتحقق على حساب معاناة الاخرين.. انه علامة السير فى مقارنته بالمنبوذين.ت.فبلن، نظرية طبقة الفراغ،طباعة منتن بوكس ،نيويورك ، ١٩٦٠،ص ٦٣ ماخوذ عن : دكتور محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير،مرجع سابق ،ص ٢٦٥.

٢) دكتور عبد الهادى النجار،الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئة كلية الحقوق،جامعة الاسكندرية ،رسالة دكتوراه عام ١٩٧٤.

٣) تقرير البنك الاهلى،التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية ،عدد فبراير – مارس عام ١٩٧٥،ص ١٧.

بضرورة الاستعانة برأس المال الاجنبى ليسد الفجوة بين الادخار والاستثمار، وهو ادعاء غير صحيح. وتؤكد الدراسة السابقة أن هناك قدر كبير من الفائض الاحتمالى الذى يمكن تعبئته سواء من خلال تعديل النظام الضريبى الذى يتميز بمحاباة أصحاب الدخول المرتفعة على حساب أصحاب الدخول المتوسطة والمنخفضة أو من خلال ضبط الاستهلاك ونبذ الاستهلاك الترفى الطائش.(١).

وبطبيعة الحال فان الفائض الاقتصادى المخطط سوف يكون أعلى مستوى من الفائض الاقتصادى الاحتمالى الذى يعتمد على ترشيد الاستهلاك فى حدود ما يسمح بتجدد الانتاج البسيط. ذلك أن الفائض المخطط يكون نتاج عملية ترشيد الانتاج الاجتماعى وتخصيص الموارد فى اطار اولويات خطة اقتصادية تهدف الى تحقيق أقصى كفاءة ممكنه لتخصيص الموارد وأقصى اشباع ممكن للحاجات الاجتماعية، وهو ما يؤدى الى زيادة الفائض الاقتصادى نتيجة للقضاء على التبديد وسوء استخدام الموارد ليس فى مرحلة الاستهلاك فقط ولكن فى المرحلة السابقة عليها وهى مرحلة استخدام الموارد فى عملية الانتاج الاجتماعى.

وبالنسبة لمجموعة الدول العربية الثانية وهى الدول البترولية، فان هذه الدول يتوافر لديها حجم كبير من الفائض الاقتصادي وبالعملات الحرة نتاج ببع النفط فى العالم الاوربى والامريكى، ونتيجة لعدم قدرة اقتصادياتها على

---

١) أنظر فى نقد النظام الضريبى المصرى وخاصة التعديلات التى تمت فى فترة الانفتاح الاقتصادى لتوفير المناخ المطلوب لقدوم راس المال الاجنبى المؤلف التالى :

دكتور محمد دويدار ، الاقتصادى المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سابق ، ص ٥٨٠ - ٦١٢.

استيعاب هذه الفوائض فى استثمارات محليه،ومن ثم خرجت هذه الفوائض الى العالم الاوربى والامريكى بحثا عن مجـالات للاستثمار،هذا باستثناء كل من الجزائر وليبيا وعمان الذين استطاعوا تشغيل هذا الفائض داخل المجتمعات الوطنية فى استثمارات منتجة،وينضم اليهم العراق فى استنزال فائضه النفطى فى الحرب مع ايران. وتعبر نسبة الموجودات الاجنبية الى جملة موجودات البنوك التجارية عن هذا الاتجاه فى كل من الامارات والبحرين والسعودية وقطر والكويت والتى وصلت الى ٤٥٫٨ ٪ ٤٤٫٨٪ ، ٤٩٫٩ ٪ ، ٤١٫٧ ٪ ، ٢٩ ٪ على التوالى عام ١٩٨٦، ولقد بلغت صافى قيمة هذه الموجودات الاجنبية لهذه الدول مجتمعة فى نفس العام ماقيمته ٣٠٫١ بليون دولار. (١).

وهذه الفوائض النفطية العربية المستقرة فى دول أوربا الغربية والولايات المتحدة والتى قدرت عام ١٩٨١ بما قيمته ٣٣٠ بليون دولار(٢)،لاتشكل عاملا للقوة الاقتصادية العربية بقدر ما تشكل عنصرا هاما فى أضعاف الارادةالعربية ذلك أن هذه الايداعات والاستثمارات تعتبر رهينة يكفى التلويح بتجميدها أو تأميمها كما حدث مع دول اخرى سابقة مثل ايران لكى تعيد اى من الدول العربية المالكة لها التفكير فى أى قرار لا يتفق مع مصالح الدول المضيفة لهذه

---

١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ،عام ١٩٨٧،مرجع سابق ،ص ١٤٦ ، ١٤٧.

٢) دكتور رمزى زكى ، الديون والتنمية، القاهرة ، دار المستقبل العربى ،عام ١٩٨٥،ص ٢١١.

دكتور رمزى زكى، الاقتصاد العربى تحت الحصار،دراسات فى الازمة الاقتصادية العالمية وتاثيرها فى الاقتصاد العربى ديسمبر عام ١٩٨٩،ص ٢٨٤ — ٢٨٥.

الموارد المنقوله (الفائض النفطى)كذلك فهى عرضه دائما للتناقص تبعا لانخفاض قيمة الدولار عالميا والتضخم وارتفاع الاسعار داخل دول اوربا الغربية والولايات المتحدة المضيفة لهذا الفائض العربى البترولى ،ذلك أن البترول انما يقيم بالدولار وهذه الودائع والاستثمارات أيضا مقيمة بالدولار.

وطبقا لاخر تقدير نشره بنك انجلترا فى نوفمبر ١٩٨٥ عن قيمة الموجودات الخارجية التى تملكها دول الاوبك ،تبين ان مجموع الودائع المصرفية لتلك البلاد يصل الى ١٥٤ر٥ بليون دولار[1]. يخص منها الدول العربية النفطية ١٠٠ بليون دولار (سواء فى شكل ودائع دولارية او استرلينية او عملات اوربية اخرى)، ويتضح من دراسة الدكتور عبد الوهاب التمار أن معدل العائد الحقيقى السنوى لهذا النوع من الاستثمارات المالية فى أسواق النقد الامريكى وسوق الدولارات الاوربية ،وفى السندات الامريكية بانواعها المختلفة كان مساويا للصفر أو سالب ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار مستوى التضخم الذى ساد فترة الدراسة ٧٤ - ١٩٨١ والذى يصل فى المتوسط الى ٩ر٣٪ سنويا وان كان تراجع معدلات التضخم فى كثير من البلاد الصناعية الراسمالية بعد عام ١٩٨١ جعل العائد موجبا. وتضيف نفس الدراسة أن الاستثمارات فى العقارات والمشاركة فى ملكية الشركات الصناعية المالية والتجارية لم تحقق عائدا يختلف عن الاستثمارات المالية السابقة ،ذلك ان العائد لم يتجاوز سعر الفائدة الاسمى خلال نفس الفترة ٧٤ - ١٩٨١،وذلك بسبب تدهور معدلات الربح عموما فى الدول الصناعية الراسمالية

---

١) دكتور عبد الوهاب التمار، الاصول الماليه الخارجية لاقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، نشأتها، ادوارها ودورها المامول فى تطوير التنمية المحلية ، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع عام ١٩٨٥، ص ١٥١ - ١٦٨.

فضلا عن أن شراء الاصول من جانب المستثمرين العرب تم في ظروف كانت هذه الشركات تعاني فيها من نقص السيولة والمديونية وركود الانتاج وباسعار عالية. هذا بالاضافه الى الضياع الذى يحدث بالنسبة لبعض هذه الاستثمارات الخارجية نتيجة تقلب السياسات الاقتصادية للدول المضيفة للفائض الاقتصادى العربى مثال ذلك قرار الحكومة البريطانية تخفيض استثمارات الكويت فى شركة النفط البريطانية (برتش بتروليم) من ١٦ر٢١٪ الى ٩ر٩ ٪ ،وهو ما كلف الكويت خسارة لا تقل عن ٦٠٠ مليون دولار فى ما يقرب من عام واحد من الاستثمار، اذ أن الكويت اشترت اسهم الشركة عام ١٩٨٧ بما قيمته ٠٩ر٥ بليون دولار،وكذلك مثل الخسائر المتوقعة للبنوك الخليجية (السعودية والامارات والبحرين والكويت) ضمن الخيارات التى تطرحها المكسيك سدادا للقروض والاستثمارات العربية داخلها والتى تصل الى بليون دولار وهى خيارات على حساب الفائض الاقتصادى العربى وهى اما تقديم مزيد من القروض ،او تخفيض سعر الفائدة او التنازل عن ٢٥٪ من قيمة الديون (١). هذا بالاضافه الى الخسائر المعتبرة التى يتحملها المستثمرين العرب نتيجة لتقلب سوق الاوراق المالية مثل ما حدث فى بورصة (وول ستريت) وامتد أثره الى بورصات العالم (طوكيو لندن ،فرانكفورت..) حيث تقدر استثمارات الدول العربية النفطية فى الاوراق المالية بحوالى ١٠٠ بليون دولار ،واذا كانت قيمة الاوراق المالية فى البورصات العالمية قد انخفضت بنسبة تتراوح بين ٢٠٪ الى ٢٥ ٪ خلال الفترة اكتوبر - ديسمبر ١٩٨٦،فان خسائر المستثمرين العرب تقدر بما يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ بليون دولار ،وطبقا لتقدير آخر تصل هذه الخسائر الى ٢٤ بليون

---

١) جريدة الاتحاد ،دولة الامارات ، ١٩٨٩/١٠/٢٤.

دولار (١). وجدير بالذكر أن الدول العربية غير البترولية لم تسلم من هذه الخسائر، فعلى سبيل المثال بلغت حجم الخسائر التى لحقت لأربع شركات لتوظيف الاموال فى مصر تتعامل مع البوصات المالية باسماء افراد وشركات سرية وغير معلنة نحو ٨٠٠ مليون دولار، أى ما يعادل بليونى جنيه مصرى ،وذلك خلال الاسبوع الاول من انهيار البورصات (٢).

رابعا – مدى السيطرة على الاسواق الداخلية

تتجلى صور عدم السيطرة على السوق الداخلية فى العالم العربى فى المعاناة اليومية التى يعيشها الغالبية الساحقة من السكان فى كافة الاوطان العربية – باستثناء الدول العربية البترولية وهى دولة الامارات والكويت والسعودية وقطر والبحرين وعمان وليبيا ،ويقدر سكان هذه البلاد بنحو ١١٫٧ ٪ من سكان العالم العربى (٣)– حيث يفتقر الانسان الى الضروريات المقيمة لحياته المادية والمعنوية ابتداء من صعوبة الحصول على فرصة عمل ، الى صعوبة الحصول على مكونات الغذاء اليومى الضرورى ، الى صعوبة الحصول على مسكن ، الى صعوبة الحصول على المياه النقية، الى صعوبة

---

(١) دكتور رمزى زكى ، الاقتصاد العربى تحت الحصار مرجع سابق ،ص ٢٨٦ نقلا عن :

– تأثير انهيار البورصات العالمية على الاستثمارات العربية ، الاقتصاد والاعمال ،نوفمبر عام ١٩٨٧.

– نشرة الخليج الاقتصادية والمالية (بنك الخليج الدولى) ، السنة الثالثة، العدد ٩ ،نوفمبر ١٩٨٧.

(٢) جريدة السياسة، الكويت ،١٩٨٨/١/١٢.

(٣) حسبت هذه النسبة من بيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد،جامعة الدول العربية واخرون،١٩٨٧ ،مرجع سابق ص ٣٢٩، الصفحة الاولى الخاصة بالمؤشرات العامة.

التخلص من المياه الملوثة، الى صعوبة الحصول على مصدر للاضاءة ليلا او نهارا فى المساكن التى لا تدخلها الشمس بالاضافه الى صعوبة الحصول على مكان فى المدرسة للتعلم، او فى المستشفى للتداوى ، او فى وسائل المواصلات للتنقل.. الخ.

ويلاحظ أن جميع دول العالم العربى انما تعتمد على قوى السوق فى تخصيص الموارد حتى بالنسبة للدول التى تعلن انها تدير اقتصادها القومى من خلال خطة اقتصادية شاملة مثل مصر وسوريا وتونس والجزائر..الخ ، وهذه الدول جميعا لم تصل بها عملية التخطيط الى تفويض المخطط فى تخصيص الموارد بشكل كامل وتحديد اثمان مخططة لها ومن ثم ظل تخصيص الموارد موكلا الى قوى السوق اذ ان تشغيل الموارد يرتكن على فكرة ربحية المشروعات ولا يرتكن على ابعاد اجتماعية كلية على مستوى الاقتصاد القومى وابتداء من المصلحة القومية ،ولذلك ساد التخطيط الهامشى الذى وصل فى كل الاحوال الى برنامج زمنى للاستثمار فى المشروعات الجديدة وجدولة للمشروعات العامة.

وقوى السوق فى العالم العربى كاملا فشلت تماما فى تخصيص الموارد تخصيصا قادرا على اشباع الحاجات الضرورية وايضا فشلت فى استخدام الموارد المحلية بكفاءة، او فى استخدام جزء معتبر منها اصلا وتركته بدون استغلال ،وهو ما ينطبق أيضا على الموارد النادرة نسبيا التى تعانى من التبطل وعدم الاستغلال. ففي المجتمع المصرى ذو الكثافة السكانية العالية والندرة فى الارض الصالحة للزراعة لايستخدم من هذه الارض الا ٥٥ر٠ ٪ من مساحتها الكلية[1].وفى دولة

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد،عام ١٩٨٧مرجع سابق ،ص ٢٧٦.

الامارات والكويت حيث ندرة العامل البشرى تظهر البطالة المقنعة والمسافرة لهذا العنصر حيث وصلت البطالة فى الكويت الى ٨٨٨٦ عامل عام ١٩٨٠،وهى اكثر من ذلك بكثير فى الاعوام الاخيرة (١).وكذلك نجد دول العالم العربى الفقيرة التى تعانى من نقص راس المال وخاصة بالعملات الحرة مثل السودان ومصر والصومال وغيرها تعجز عن ايجاد الحافز لاستمرار تواجد راس المال الوطنى بها وتعجز عن ايجاد مجالات استثمار مجزية لراس مالها القليل نسبيا والذى يتوجه بدوره الى العالم الخارجى ليستثمر داخل المجتمعات الاوربية والامريكية ،رغم ان هذه الدول تلهث وراء الحصول على راس المال الاجنبى سواء فى شكل قروض او فى شكل استثمارات مباشرة على النحو الذى نوضحه حالا فى موضعه من هذه الدراسة .

ومما يعكس تشوهات السوق الداخلية وعدم قدرتها على تخصيص الموارد التخصيص الامثل لاشباع الحاجات الاجتماعية أن العرض من السلع الضرورية والاجرية يقصر دائما عن الوفاء بالطلب عليها،بينما على العكس نجد عرض السلع الكمالية والترفيهية يتميز بالوفرة والتعدد النوعى مما يفوق قدرات الطلب . ويحدث ذلك فى اطار من سيادة الطاقات العاطلة فى

---

(١) منظمة العمل العربى ،مكتب العمل العربى،الكتاب الدورى لاحصاءات العمل فى البلدان العربية ،ص ١٨٩ - ١٩٨- ويلاحظ انه احدث مصدر لكنه لايحتوى على البيانات الحديثة واغلب البيانات لغالبية الدول العربية غير موجوده،وهو ما يؤكد تعمد اخفاء بيانات العماله فى الوطن العربى والدليل على ذلك ان التقرير الاقتصادى العربى الموحد يوضح بيانات البطالة ومعدلاتها فى دول العالم المتقدم ولايورد اى بيانات عنها فى العالم العربى .

فى القطاعات المنتجة التى قدرت فى مصر بنحو ١٤ ٪ من الطاقة الانتاجية لقطاع الصناعة فقط عام ١٩٧٢ [(١)]، رغم توافر البطالة السائدة على كافة مستويات وتخصصات العمل الاجتماعى فى مصر . ويعرض التقرير الاقتصادى العربى الموحد للطاقات العاطلة فى العالم العربى على انها ظاهرة تشمل العالم العربى كله ، ويضرب امثلة لذلك بصناعة الاسمنت التى تبلغ طاقتها ١٠٠ مليون طن ولا تنتج الا ٧٣ مليون طن، رغم وجود فائض فى الطلب يشبع بالاستيراد ، وكذلك الصناعة البتروكيماوية التى تبلغ طاقتها ٢٠ مليون طن بينما الانتاج لايتجاوز ٩ مليون طن ، مما يفطر العالم العربى الى تغطية نحو ٧٠ ٪ من حاجاته الاستهلاكية بالاستيراد من خارج العالم العربى [(٢)].

وكذلك يرتبط بعدم القدرة على السيطرة على السوق المحلى الداخلى عدم القدرة على حماية الانتاج الداخلى من المنافسة الخارجية ، ويظهر ذلك بوضوح فى دولة الامارات العربية حيث تتواجد المنتجات الزراعية المستوردة لتقلل من تسويق المنتجات الزراعية المحلية لدرجة توقف عمليات

---

(١) فى عام ١٩٧٢ بلغت قيمة الانتاج المعطل فى قطاع الصناعة ١ر٢٣٢ مليون جنيه ، اى مايمثل ١٤٪ من الطاقة الانتاجية موزعة على النحو التالى (بالمليون جنيه): ١٢٠ر٣١٢ر٨٢، فى الصناعات الغذائية ٢١٦ر٣٥ فى الصناعات الهندسية والالكترونية ، ٢٠٧ر٢٩ فى الصناعات الكيماوية ، ٥٢٩ ر٢٦ فى الصناعات المعدنية ، ٢٥٥ر ١٤ فى الغزل والنسيج ، ١٨٣ ر ٢ فى صناعة مواد البناء والحراريات ، ٤٣ فى القطاع الخاص.

دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، مرجع سابق ، ص ٥١٢.

وزارة الصناعة ، الطاقات العاطلة فى قطاع الصناعة ووسائل معالجتها واقتصاديات تشغيلها ، القاهرة ، يوليو ١٩٧٣ ، ص ٣.

٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، عام ١٩٨٧ ، ص ٦١-٦٢.

الانتاج ذاتها لبعض المنتجات الزراعية (الخضروات بصفة خاصة)، ولعل هذه المشكلة الى جانب مشاكل اخرى من اهم معوقات تنمية قطاع الزراعة فى دولة الامارات [1]، وكذلك نفس الحال بالنسبة لصناعة الاسمنت التى يزاحم منتجاتها الاسمنت المستورد، مما اضطر المشروعات المنتجة ان تعمل بحوالى ٥٠٪ من طاقتها الانتاجية، وهو ما أخل بتوازن المشروعات المنتجة وهددها بالتوقف من جراء انخفاض ارباح المستثمرين فى هذه الصناعة عام ١٩٨٧. ونفس الحال يتكرر فى المجتمع المصرى بالنسبة للسلع الاستهلاكية كاملة الصنع سواء المعمرة او غير المعمرة والضرورى منها مثل السلع الغذائية والمنسوجات والملابس، وكذلك صناعة الاثاث والادوية والكيماويات ومستحضرات التجميل ...الخ. ويكفى ان نشير فى ذلك الى ما انتهت اليه مناقشات اتحاد الصناعات المصرى لبحث مشاكل ٤٠٠٠ منشأة انتاجية من القطاع الخاص والعام والتى تشملها اثنى عشرة غرفة تجارية حيث تقرر" ان المنتجات الاجنبية تامة الصنع ومنتجات المناطق الحرة والمنتجات المهربة تغمر الاسواق بالرغم من وجود منتجات وطنية مماثلة جيدة لايحرمها من فرص المنافسة المتكافئة سوى ارتفاع تكلفة انتاجها نتيجة تحملها باعباء كثيرة من رسوم انتاج وخزانة وغيرها، فضلا عن ارتفاع الرسوم الجمركية على خاماتها ومستلزماتها". وفى مواجهة ذلك يطالب الاتحاد" بالتنسيق بين امكانيات الانتاج الوطنى واحتياجات السوق من المنتجات حتى يتيسر تحديد الكميات المستوردة التى تغطى ذلك الانتاج الذى يقصر عن

---

١) انظر فى مشكلة تسويق الانتاج الزراعى بشكل عام:
وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية الاجتماعية فى دولة الامارات العربية، عام ٨٠ - ١٩٨٢ ص٥٤ - ٥٦.
وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية عام ٧٥ - ١٩٨٥ . ص ١٠٦.

الوفاء بتلك الاحتياجات مع اعفاء الخامات والمستلزمات من الرسوم الجمركية" [(١)] وهكذا فان المشرع الاقتصادى فى مصر غفل عن حماية المنتجات الصناعية المحليه وفرض الرسوم الجمركية بلا وعى على مستلزمات انتاجها المستوردة وبلا اهتمام بأثر ذلك على تكاليف انتاجها واثمانها، بحيث أصبحت السلعة المستوردة أقل ثمنا أو مساوية لثمن السلعة المنتجة محليا، مما أدى الى تحول الطلب الى السلع المستوردة فى اطار أنماط الاستهلاك الموروثة التى تفضل السلع الاجنبية بصرف النظر عن كل المعايير الموضوعية لرشد المستهلك بما فيها معيارى الجودة والثمن، فهو يفضل الاجنبية حتى ولو كانت أقل جودة أو ذات ثمن مرتفع بعض الشىء، وهو ما أدى الى تراكم المخزون السلعى عام ١٩٨١ الى ما يقرب من ثلاثة بلايين جنيه [(٢)]، ونفس المشكلة انما تشغل الساحة العربية كلها. ففى اجتماع خبراء الصناعات الصغيرة فى ثلاثة عشر دولة عربية فى القاهرة خلال الفترة ٣ - ٨ ديسمبر عام ١٩٧٧ لمناقشة المشاكل التى تواجه هذه الصناعة والتى يمثل عدد منشاتها ٩٠ ٪ من اجمالى المنشآت الصناعية وتستوعب ٣٠ ٪ الى ٦٠٪ من العماله الصناعية فى الوطن العربى، يقرر الخبراء أن من ضمن أهم المشكلات الاساسية التى تقابل هذه الصناعات" مشاكل التسويق مع عدم القدرة على دراسة السوق وعدم القدرة على مواجهة المنافسة والافتقار الى الدعم الحكومى" [(٣)].

---

(١) دكتور محمد دويدار، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، مرجع سابق، ص ٦٢٧ - ٦١٨.

(٢) يراجع فى ذلك مناقشات مؤتمر تنظيم وادارة القطاع العام الجهاز المركزى للتنظيم والادارة واتحاد جمعيات التنمية الادارية، القاهرة عام ١٩٨١.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٢٩.

وكذلك فان عدم القدرة على السيطرة على الاسواق الداخلية ينعكس فى فوضى الاثمان التى تعانى منها اسواق العالم العربى دون ضابط ، الى جانب تواجد حالات الغش التجارى والاخلال بمواصفات الجودة والمواصفات الصحية للسلع الغذائية . ولعل فضائح السلع الفاسدة غير الصالحة للاستهلاك الآدمى التى تنفجر على صفحات الجرائد اليومية للعالم العربى لدليل على انفلات السوق الداخلى من رقابة الدولة وكذلك فان أوضح مثال عليه ذلك هو القرار ١١٩ لعام ١٩٧٧ الذى اصدره وزير التجاره والتموين المصرى الذى حدد نسبة الربح فى الاتجار فى السلع المستوردة ،حيث استطاعت البورجوازيه التجاريه الجديدة الانفتاحية (نسبة الى سياسة الانفتاح الاقتصادى) أن توقف تنفيذ القرار ،رغم انه يخدم الاقتصاد المصرى بالمحافظة على الصناعة الوطنية وتشغيل الايدى العاملة بما لها من قدرات انتاجية ،ورغم ان عدم تنفيذ هذا القرار يهدد أنجح الصناعات المصرية بالتوقف مثل صناعة الدواء والمكرونة وحبر الطباعة وصناعة التريكو والملابس الجاهزة وغيرها الا ان القرار لم ير النور ،وليس من العجيب طبعا ان يطالب الرافضون للقانون ان تلغى العقوبة البدنية المقررة لمخالفته اذا ما طبق واستبدالها بالغرامة المالية ،ذلك لأنهم يعلمون جيدا أنهم عازمون على مخالفته اذا ما طبق وحين ذلك يكفى دفع الغرامة المقررة التى لاتكلف شىء يذكر بالنسبة للربح غير المشروع الذى سوف يحصلوا عليه من المخالفة ،والا فلم الخوف من العقوبة البدنية (١).

خامسا - مدى السيطرة على الموارد المحلية

وتعنى السيطرة على الموارد القدرة الكاملة والحرية التامة فى اختيار طرق واساليب استغلال هذه الموارد دون تدخل

(١) المرجع السابق ،ص ٦٢٧.

من العالم الخارجي بما يضعف هذه القدرة أو يعوق هذه الحرية بالاضافة الى الحق المطلق فى الاختصاص النهائى بكافة عوائد استغلال هذه الموارد اختصاصا كاملا غير منقوص ولعله من المتصور لاول وهله أن تكون الملكية الكامله للموارد قرين السيطرة الكامله عليها، ولكن الواقع أن شكل ونمط العلاقات الاجتماعية داخل اى مجتمع وبصفة خاصة علاقات الانتاج هى المحدد الاخير لهذه السيطرة، كما أن شكل ونمط علاقات المجتمع مع العالم الخارجي هى المحدد لمدى السيطرة على الموارد المحليه، وكذلك المحدد لمدى استفادة كل طرف من اطراف العلاقات المترابطة لاستغلال هذه الموارد، سواء كانت هذه الاطراف محلية أم خارجية أجنبية.

ولعل دول العالم العربى منذ الفتح العثمانى على الاقل حتى الآن مروا بحقبة الاستعمار الاوربى لم تحقق سيطرتها على مواردها بالمفهوم السابق تحديده قط، بل كانت فى كل مرحلة تاريخية محلا لنهب الموارد ونقلها الى العالم الخارجي من خلال سياسات وأدوات تتفق مع كل مرحلة تاريخية، ابتداء من نهب البشر والكفاءات الانتاجية التى نقلت من دول الفتح العثمانى الى الاستانة، الى اعتصار كافة الموارد الطبيعية لحسابها أيضا(1). بل ان المساهمة فى نهب موارد العالم

---

١) نقل السلطان سليم الفاتح ١٥٠٠ عامل ماهر من مصر وتبريز الى اسطانبول كدفعة أولى فى بداية الفتح العثمانى وكذا تملكت الدول العثمانية كل شئ فى الدول المفتوحة اذ اعتبر الباب العالى أراضى واملاك هذه الدول وافرادها اسلاب يحصل عليها الجيش العثمانى بعد الانتصار الحربى على هذه الدول (دار الحرب) وطبق نفس المبدأ حتى على الدول الاسلامية المفتوحة، وابتدع نظام (السلب) لتسليم المنتجات المحلية الى الباب العالى والذى استبدل بعد ذلك بنظام الضريبة النقدى. انظر فى ذلك المؤلف التالى :

=

العربى - والعالم المتخلف - والانفراد بها بعد ذلك كان هو الهدف الاساس لحملات الاستعمار الاوربى الغربى لدول العالم العربى خلال القرن التاسع عشر . بل اكثر من ذلك فان رأس المال الاجنبى فى مصر قبيل الاحتلال العسكرى وبعده، بذل قصارى جهده لاخراج كامل الارض الزراعية من ملكية الدولة وتعميم الملكية الخاصة عليها لتصبح سلعة مثل كافة السلع الاخرى التى يتم تبادلها بالنقود (١)، وذلك لتتاح له فرصة

= أحمد صادق سعد ،تاريخ العرب الاجتماعى ،تحول التكوين المصرى من النمط الاسيوى الى النمط الراسمالى، بيروت ، دار الحداثة للطباعة والنشر ،عام ١٩٨٠، ص ٤٣، ص ٥٤ - ٦٧.

١) لقد كانت الارض الزراعية فى مصر مملوكة ملكية عامة منذ عهد الفراعنه حتى ولاية محمد على على مصر، ولم تكن الملكية الفردية للارض موجودة الا فى حدود ضيقة للغاية واذا توافرت تكون استثناء للملكية العامة، وعادة ما تكون محلا للمصادرة لحساب الاخيرة كل فترة واخرى . ولقد أعاد محمد على ملكية الارض كاملة الى الملكية العامة عام ١٨٠٨ بالغاء الالتزام وجعل نفسه المالك الوحيد عام ١٨١٤، إلا انه بعد ذلك وضع اساس الملكية الفردية للارض من خلال توزيعاته لاقاربه وللعاملين فى ادارته من كبار رجال الجيش والادارة والالبان والاعراب والمشايخ من المصريين، وذلك فى شكل شفالك (جفالك) ،وابعاديات ،وأواسي، وعهد ،ومسموحات، الآن هذه المساحات المقتطعة من الارض كانت استثناء من القاعدة العامة للملكية العامة للارض وحتى بالنسبة لهذه الملكيات الفردية فلقد ظل حق الرقبة وانتقال ملكية الارض للابناء بالميراث محلا للتراجع والتقدم. أما بعد ذلك فلقد بدء تعميم الملكية الخاصة للارض ابتداء من اصدار لائحة عام ١٨٤٦ التى نصت على حرية حائز الارض فى التصرف فيها بالرهن أو التنازل للغير ،واللائحة السعيدية عام ١٨٥٨ التى منحت حق توريث حق الانتفاع وحق تأجير الارض لمدد محددة، واقرت حق بيع الانتفاع للغير مع احتفاظ الدولة برقابة عامة على عدم زراعتها واستردادها عند استمرار عدم زراعتها خمس سنوات وفى عام ١٨٧١ كان قانون المقابلة الذى ثبت الحائزين للأواسى ومنحهم ملكية كاملة بدفع مقابل الارض ،وفى عام ١٨٨٠ كان قانون التصفية لمنح صكوك التمليك ملكية كاملة، واخيرا فى عام ١٨٩١ فى عهد الاحتلال كان القانون المدنى لمنح بعض المنتفعين بالارض الملكية الكامله بدون قيد او شرط يراجع فى هذا التطور مايلى :
=

الحصول على جزء منها والتأثير على طريقة استغلالها بما يحقق السيطرة على الانتاج الزراعى واستخلاص جزء من الفائض الاقتصادى الزراعى لحساب هذا الرأسمال. ولقد استطاع العنصر الاجنبى تبعا لذلك ان يمتلك ٢٣٪ من الارض ذات المساحات الكبيرة (أكبر من ٥٠ فدان) ،وخلال الفترة ١٩٠١ - ١٩١٠، زادت مساحة الاراضى المملوكة للاجانب من ٥٥٤٠٩ فدان الى ٧٢٠٢٣٠ فدان ، اى ارتفعت نسبة ملكية الاجانب من اجمالى مساحة الاراضى الزراعية من ٩ر١٠ ٪ الى ٢ر١٣٪[1] وفيما بين عام ١٩٠٧-

---

= - عزيز خانكى ، الملكية العقارية فى مصر ، القاهرة المطبعة العصرية بدون تاريخ ،ص ٦٥١ - ٦٥٧ وما بعدها.

- دكتور محمد على حنبولة، الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصة ،رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ،عام ١٩٧٣،ص ٣٢٠ - ٣٢١.

- وصف مصر،تأليف علماء الحملة الفرنسية،ترجمة زهير الشايب ،مكتبة الخانكى ، القاهرة ، الطبعة الاولى، عام ١٩٧٩ ص ٢٩ - ٣٠ وما بعدها.

- دكتور احمد احمد الحته ،تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، القاهرة،مكتبة النهضة المصرية،عام ١٩٥٧ ص ٧٥ - ٧٦ وما بعدها.

- دكتور عبد العظيم رمضان،صراع الطبقات فى مصر القاهرة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر عام ١٩٧٨،ص ٥٥ - ٥٦ وما بعدها.

- ابراهيم عامر، الارض والفلاح، المسالة الزراعية فى مصر ، القاهرة ،مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ،عام ١٩٥٨ ص ٨٠ وما بعدها.

- دكتور محمد كامل مرسى ، الملكية العقاريه فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنة حتى الان ، القاهرة مطبعة نورى ،عام ١٩٣٦،ص ٨٣ - ٨٤ وما بعدها.

- دكتور صوفى ابوطالب ،مبادىء تاريخ القانون القاهرة مكتبة النهضة الحديثة،ص ٥١٢ - ٥٢٤.

- دكتور سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الاسلامى، الاصول المنهجية الملكية والتوزيع ،القاهرة،دار النهضة العربية،عام ١٩٨٦ ص ٦٢٠ - ٦٢٥.

(١) دكتورعبدالعظيم رمضان،صراع الطبقات فى مصر،مرجع سابق ،ص ٧٥.

١٩١٣ انتزع البنك العقارى المصرى (أجنبى) ملكية مليـون ومائة فدان من الارض الزراعية ،وفى عام ١٩٣١ استطاعت البنوك العقارية الاستحواذ على ثلث الارض الزراعية ،وكانت على وشك نزع ملكيتها لصالحها برفع القضايا للمطالبة بها أمام المحاكم المختلطة سدادا للديون التى اقترضها الملاك المصريين وخاصة كبار الملاك لولا تدخل الحكومة لصالح هؤلاء الملاك(١). وهكذا كان تحويل طريقة استغلال الأرض الى الملكية الخاصة الكاملة بلا أى نوع من الرقابه عليها من الدولة من أهم الاسباب التى مكنت القوى الاجنبية من السيطرة الكاملة على جزء معتبر منها بالاضافه الى الاساليب الاخرى التى اتبعت لانتزاع الفائض الاقتصادى الزراعى كما سوف يرد .ومما يجدر ملاحظتـه أن الارض فى اسرائيل مؤممة ومملوكة للدولة(٢).

ولقد كانت أهم اساليب افقاد الشعوب العربية لقدرتها على السيطرة على مواردها فى الفترة السابقة على تحررها من الاستعمار الاوربى الغربى هى نشر المحاصيل التصديرية فى البلدان العربية الزراعية مثل مصر وسوريا والسودان والجزائر ،واحتكار التجاره الخارجية (٣) ،وفرض الارتباط

---

(١) المرجع السابق ،ص ٧٧ — ٩١ .
دكتور سعيد الخضرى ، المذهب الاقتصادى الاسلامى، مرجع سابق ،ص ٦٥٨ — ٦٥٩.

(٢) احمد صادق سعد ،تاريخ العرب الاجتماعى ...،مرجع سابق ،ص ٢٥٢،وكذلك انظر :

- F.Tokei, Contribution a la Nouvelle discussion sur le Mode de Production Asiatique, Nouvelles Etudes Hongroises, Vol. 7, 1972, p. 89.

(٣) دكتور عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية، بيروت دار النهضة العربية عام ١٩٧٥، ص ١٧٨ — ٢٠٦.

- G.Myrdal, Asian Drama, An Inquiry into the Poverty of nations, Aplican Book, 1968, pp. 442 - 449.

بين العملة الوطنية والعملات الاجنبية للدول المستعمرة. أما الآن فلقد استحدثت اساليب اخرى تتناسب مع تغير الظروف العالمية بعد سقوط الاستعمار الكولونيالى مع الاحتفاظ بنفس الاساليب السابقة، ولعل أهم هذه الاساليب الجديدة هى الارتباط التكنولوجى والاسقاط تحت وطأة الدين، وتدوير رأس المال بالنسبة للدول العربية الغنية.

ولقد استطاعت الاساليب الثلاثة الاولى (فرض المحاصيل التصديرية والارتباط النقدى بين العملات الوطنية والعملات الاجنبية واحتكار التجارة الخارجية) ان تحقق المقومات الاساسية لعدم السيطرة على الموارد بتقييد حرية استغلالهما وسحب جزء من الفائض الاقتصادى خارج البلاد. فالدول التى فرضت عليها المحاصيل التصديرية مثل القطن فى مصر والسودان أو الكروم فى الجزائر لم يكن لديها خيار فى ذلك فلم تكن تنتج ما تحتاجه بل كانت تنتج ما يحتاجه السوق العالمى الرأسمالى من المواد الاولية الزراعية، وهى تسد حاجتها من السلع الصناعية من فائض الانتاج الصناعى لدول السوق الاخيرة، ذلك الوضع الذى شوه اقتصاديات الدول العربية وجعلها احادية القطاع تعتمد على الزراعة (١). اما الارتباط النقدى واحتكار التجارة الخارجية الى جانب البنوك الاجنبية التى كانت موجودة فلقد كانوا الادوات التى تعاونت على نزح الفائض الاقتصادى من هذه البلدان.

ولنأخذ مثالا على ذلك من المجتمع المصرى فى هذه الفترة فلقد تم ربط العملة المصرية ، الجنيه المصرى الورقى بالجنيه

---

(١) انظر فى تفصيل ذلك المؤلف التالى:
دكتور سعيد الخضرى ، اقتصاديات التخلف والتطوير، مكتبة الجلاء الحديثة، بورسعيد ، عام ١٩٨٥، ص ٢٧ - ٣٥.

بالجنيه الاسترليني الورقى بسعر صرف ثابت للجنيه الاسترليني
يساوى ٩٧٫٥ قرش ،وهو ما يعنى حرية تحويل النقود المصرية
الى الجنيه الاسترليني الورقى حسب سعر التعادل السابق دون،
قيود كما يمكن اصدار أوراق البنكنوت المصرية بطريقة آلية
مقابل اذونات الخزانة البريطانية كما يمكن اصدار أوراق
البنكنوت المصرية بطريقة آلية مقابل إذونات الخزانة
البريطانية أو ايداع جنيهات استرلينة ورقية لحساب البنك
الاهلى فى بنك انجلترا وهو المهم من وجهة نظر مصالح انجلترا
حيث تستطيع أن تصدر أى كمية من النقود المصرية دون أى
رقابة من الحكومة المصرية على عملية الاصدار اوكميته ،وكذلك
كانت انجلترا تحتكر صادرات القطن المصرية الذى كان انتاجه
يشكل عماد الثروة الاساسية للمجتمع المصرى ،وتقوم انجلترا
بايداع قيمة الصادرات المصرية من القطن فى بنك لندن لحساب
البنك الاهلى ،وليقوم البنك الاهلى بدفع المقابل فى شكل
جنيهات مصرية حسب سعر التعادل الثابت (سعر الصرف) ،فاذا زادت
الكميات المصدرة من القطن أو ارتفعت اثمانه العالميه ،فان
الثمن يدفع أيضا لبنك لندن لحساب البنك الاهلى الذى يدفع
كمية اكبر من النقود المصرية ثمنا للقطن،والبنك الاهلى فى
هذه الحالة يزيد حجم الاصدار النقدى تبعا لكمية النقود
الاسترلينية الورقية المودعه فى بنك لندن لحسابه ،وبذلك
لايجنى المجتمع المصرى ثمنا لزيادة الانتاج من القطن أو
لارتفاع أثمانه الا التضخم وارتفاع الاسعار تبعا لحجم
كمية النقود المصرية التى تم اصدارها. اما فى حالة نقص
كمية الانتاج والتصدير أو انخفاض الاثمان العالمية
فان نفس الدورة تتم ويحدث انكماش سريع فى حجم النقود
المدفوعة مما يؤدى الى الانكماش الاقتصادى السريع
وتقلص الانشطة الاقتصادية وخروج بعض المنتجين من حلبة
الانتاج سواء بتوقف الانتاج أو الافلاس . ولقد كان السبب
الاساسى فى ذلك هو تثبيت سعر الصرف بين العملة المصرية

والانجليزية اذ أدى ذلك الى أن تفضى زيادة الانتاج او ارتفاع الاسعار العالمية الى زيادة كمية النقود الورقية المصرية فقط ، او انخفاض كمية النقود الورقية فى حالة نقص الانتاج أو انخفاض الاسعار.

ولقد كان الوضع الطبيعى الذى يجب ان يسود وخاصة فى ظل سيادة قاعدة الذهب أن لايكون هناك سعر صرف ثابت ،وفى هذه الحالة فان زيادة الطلب على القطن كانت تعنى زيادة الطلب على الجنيه المصرى بما يرفع من قيمته بالنسبه للجنيه الاسترلينى ،ومن ثم يصبح هناك سعر تعادل جديد فى صالح العملة المصرية تقييم به الصادرات المصريه ،وفى حالة وجود فائض فى الميزان التجارى لصالح مصر كان لابد ان ينتقل الذهب من انجلترا لمصر وفاء لزيادة صادراتها عن وارداتها من انجلترا. الا ان ذلك لم يحدث نتيجة لتثبيت سعر الصرف بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى الورقى وظل المجتمع المصرى يعانى من التضخم والانكماش ولا يستفيد من فائض ميزانه التجارى مع انجلترا حتى تم تحرير العملة المصرية من ارتباطها بالجنيه الاسترلينى عام ١٩٤٨ ،أما قبل ذلك فلقد استطاعت انجلترا ان تستنزف المجتمع المصرى وان تحول لصالحها جزء من الناتج القومى المصرى يتراوح مابين ٢٣ ٪ الى ٢٥ ٪ سنويا طوال الفترة من ١٩١٦ حتى ١٩٤٨،وهى فترة الارتباط النقدى .

بالاضافه الى ان انجلترا استطاعت ان تمول الحرب العالمية الاولى والثانية على حساب المجتمع المصرى ،اذ أن انجلترا استطاعت تشغيل القوى العاملة المصرية والجهاز الانتاجى المصرى فى خدمة الجيوش الإنجليزية فى المنطقة وكذا تمويل المشتريات الانجليزية للمنتجات المحلية المصرية عن

طريق التمويل التضخمى ،أى بزيادة كمية النقود المصرية التى يتم اصدارها بمجرد ايداع اذونات خزانة بريطانية فى بنك انجلترا أو ايداع نقود ورقية استرلينية لحساب البنك الاهلى فى بنك لندن،ولقد أدى ذلك الوضع الى تراكم ديون مصر على انجلترا قدرت بما يساوى ١٥٠ مليون جنيه استرلينى بعد الحرب العالمية الاولى ارتفعت الى ٤٢٠ مليون جنيه بعد الحرب العالمية الثانية،وبطبيعة الحال كان هذا التقدير اقل بكثير مما تحملت مصر ،الا انه تقدير القوى المدين لحق دائنه الضعيف وحيث ينكر الاول أى حق للثانى فى الحياة الا أن يكون فى خدمته .

وهكذا لم تكن سيطرة المجتمع المصرى على اهم موارده كامله ،ومن ثم تم استنزاف موارده من خلال حلقات متكاملة تبدا بفرض زراعة محصول تصديرى - القطن - ثم باحتكار تصديره الى سوق محددة - انجلترا - ثم الارتباط النقدى لابتلاع جزء من الفائض الاقتصادى ،وأيضا تبديد الجزء المتراكم فى شكل ديون يخفض قيمتها التضخم المستمر نظرا لطول فترة السداد على اقساط ومن خلال اتفاقات تلغى ثم تعود لتلغى مرة اخرى ،وما يفرج عنه من هذه الاقساط يكون بشرط استخدامه فى الشراء من السوق الانجليزية.(١).

---

(١) طبقا للتقديرات التى اجراها م.ك . كيرنكروس عن حالة الاستثمارات البريطانية فى الخارج خلال الفترة ١٨٧٠-١٩١٣،تبين أن دخول وعوائد هذه الاستثمارات كان يجاوز كثيرا مقدار رؤوس الاموال التى صدرتها بريطانيا خلال هذه الفترة ،فقد وصل صافى صادرات رؤوس الاموال البريطانية فى تلك الفترة حوالى ٢ر٤ بليون جنيه استرلينى فى حين ان الناتج من هذه الاستثمارات قد بلغ ١ر٤ مليار جنيه استرلينى،وكذلك بالنسبة للتقديرات التى اجراها أ.ب كروشلى فى هذه الفترة حول الاقتصاد المصرى ،تبين انه بالرغم من الفائض المستمر الذى كان يحققه الاقتصاد المصرى ، الا ان هذا الفائض لم يكن =

أما بعد خروج الاستعمار فان اهم اساليب افقاد السيطرة على الموارد واستنزاف جزء منها هى الاسقاط تحت وطأة الدين ،وهو ما حدث للدول العربية الفقيرة والمتوسطة الدخل ،فلقد بلغت قيمة خدمة الديون للدول العربية متوسطة الدخل ٩٤٨٨٫٧ مليون دولار عام ١٩٨٥ (وهى الاردن ٤٥٥٫٣مليون دولار،تونس ٦٧٦٫٩ مليون دولار، الجزائر ٤٥٨٣٫٦ مليون دولار السودان ١٣٠٫٥٤ مليون دولار،سوريا ٣٦٠٫٢ مليون دولار،مصر ٢٢٤٨٫٩ مليون دولار المغرب ١٠٣٤٫٤ مليون دولار) . كما بلغت ديون الدول الفقيرة فى نفس العام ٦٣٠٫٢ مليون دولار (وهى الصومال ٥٧٫٣ مليون دولار،عمان ٢٥٥٫٣ مليون دولار،موريتانيا ٧٨٫٤ مليون دولار ، اليمن الشمالى ١٢٥٫٧ مليون دولار،اليمن الجنوبى ١١٣٫٣ مليون دولار).اما قيمة الديون ذاتها فلقد وصل حجمها عام ١٩٨٥ الى ٦٥٫٥ بليون دولار(1). وان كانت هناك تقديرات اخرى تصل فيها حجم الديون العربية الى ١٤٦٫٨ بليون دولار عام ١٩٨٧.

= يكفى لسداد اعباء فوائد وارباح رؤوس الاموال الاجنبية فى مصر.

- دكتور رمزى زكى ، التاريخ النقدى للتخلف " دراسة فى اثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى بدول العالم الثالث ،سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، اكتوبر عام ١٩٨٧، ص ٦٧ - ٧٤.

- كذلك انظر فى مشكلة الارصدة الاسترلينية كاحد قنوات النهب الاستعمارى مايلى :

- دكتور زكى احمد عطا،مشكلة الارصدة الاسترلينية الاسكندرية ،مكتبة الاداب للطباعة والنشر ،عام ١٩٤٧ ، ص ٢٨ وما بعدها.

- دكتور سعيد الخضرى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى بورسعد ،مكتبة الجلاء الحديثة،عام ١٩٨٥،ص ٥٦ - ٦٢.

(1) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ،عام ١٩٨٧، مرجع سابق ،ص ٤٠٦ ، ص ٢٩ - ٣٣ .

أما بالنسبة للدول العربية الغنية، فان افتقاد السيطرة على الموارد تم من خلال عملية تدوير الاموال التى تحصل عليها الدول العربية البترولية ثمنا لضخ البترول الى الولايات المتحدة ودول اوربا الغربية، فحصيلة البترول انما تعود مرة اخرى الى العالم الغربى الذى أتت منه من خلال ثلاث قنوات، الاولى اثمان أدوات الانتاج والنقل التى تستوردها هذه الدول لبناء مشروعات التنمية الصناعية ولبناء رأس المال الاجتماعى بها، ومما يجدر الاشاره اليه ان دولة مثل الامارات العربية انفقت فى هذا المجال خلال الفترة ٧٥- ١٩٨٥ و ٧٠٦١٨ مليون دولار، رغم ان عدد سكانها لايتجاوز مليون ونصف نسمة ثلثيهم من الاجانب (١). ويمكن القول أن هذا الانفاق الوحيد الذى اعطى فائدة اقتصادية واجتماعية للدول البترولية وان كانت برامج التنمية التى تمت فى هذه الدول وخاصة التنمية الصناعية بها لم تحقق اهدافها وغلب عليها التشوه والارتباط بالعالم الخارجى أكثر من الارتباط بالمجتمع المحلى، فضلا على تكاليفها الباهظة، ويكفى للمقارنة أن تكاليف

---

(١) وزارة التخطيط، الحسابات القومية لدولة الامارات العربية المتحدة، عام ٧٥ - ١٩٨٤، ص ٤٢، ٤٣.

- وزارة التخطيط، التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدولة الامارات العربية المتحدة، ٧٥ - ١٩٨٥، ص ٢١٩.

- دكتور سعيد الخضرى، تقييم مسار التنمية الاقتصادية فى دولة الامارات العربية، حالة دراسية للدول وفيرة راس المال قليلة السكان، دراسة مجلة شئون اجتماعية، دولة الامارات العربية، العدد ٢١ عام ١٩٨٩.

الخطة الخمسية ٥٩ – ١٩٦٤ فى مصر كانت تكاليفها الاستثمارية ١٦٣٦ مليون جنيه مصرى ، والتى بنى خلالهاحوالى الف وحدة انتاجية للصناعات الاستهلاكية والانتاجية ،بالاضافه الى استكمال بناء السد العالى ،وتغيير وجه الحياة فى الريف المصرى بادخال الماء الصالح للشرب والكهرباء ،وبناء المدارس بواقع مدرستين كل ثلاثة أيام ،وغير ذلك من الانجازات التى لا محل لسردها [1].

أما القناة الثانية فهى اثمان السلع الاستهلاكية التى تفجرت مع تفجر النفط وخاصة بعد عام ١٩٧٣ والطفرة التى حدثت فى اثمانها ، حيث وصلت مستويات الاستهلاك الى الاستهلاك الطائش الذى يفوق فى بعض الحالات مستويات الاستهلاك الاوربى الغربى ،ويمكن التعرف على ذلك بمراجعة حجم الاستيراد من السلع والخدمات للعالم العربى قبل عام ١٩٧٣ وبعده.فلقد زادت واردات العالم العربى من ١٠ بليون دولار عام ١٩٧٠الى ٤٤٫٢ بليون دولار عام ١٩٧٥، اى أن الواردات العربية تضاعفت باكثر من أربعة أضعاف خلال الفترة ٧٠ – ١٩٧٥ .وبالنسبة للدول العربية النفطية فلقد زادت وارداتها فى عام ١٩٧٥، لتبلغ ٥١٢ ٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٠، اما الدول العربية نصف النفطية (العراق والجزائر) فلقد زادت وارداتها فى عام ١٩٧٥ لتبلغ حو ٥٠٣ ٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٠ . اما بالنسبة للدول العربية غير النفطية (باقى الدول العربية) فلقد زادت وارداتها لتبلغ ٣٥٨ ٪ مما كانت عليه فى عام ١٩٧٠

- B. Hansen & Marzouk, Development and Economic Policy in the U.A.R.(EGYPT), North - Holland Publishing Company, Amsterdam, 1965, pp. 308 - 310.

الا أنه بدراسة التوزيع النسبى لواردات المجموعات الثلاث بالنسبة لجملة الواردات العربية نجد أن مجموعة الدول النفطية ساهمت بنحو ٢ر٢٦ ٪ عام ١٩٧٠ تزايدت الى ٧ر ٤١ ٪ عام ١٩٧٥، فى حين أن واردات الدول نصف النفطية تعادل ٩ر٢٠٪ عام ١٩٧٠ زادت الى ٧ر٢٣ ٪ عام ١٩٧٥، اما واردات بقية الدول العربية الاخرى فلقد تناقصت مساهمتها فى الواردات من حوالى ٩ر٤٢ ٪ عام ١٩٧٠ الى ٦ر٣٤ ٪ عام ١٩٧٥، وهو مايوضح زيادة الاستيراد فى الدول النفطية ونصف النفطية بعد عام ١٩٧٣ بمعدلات عالية (1). ويلاحظ ان واردات العالم العربى وصلت الى ما قيمته ١١٢ بليون دولار عام ١٩٨٠، اى زادت لتبلغ ٢٥٣ ٪ مما كانت عليه عام ١٩٧٥، وهو معدل اقل من معدل الزيادة خلال الفترة ٧٠ — ١٩٧٥. وفى عام ١٩٨٥ انخفضت قيمة الواردات الى ٧ر١٠٢ بليون دولار تبعا لانخفاض حصيلة البترول فى هذه السنوات ابتداء من عام ١٩٨١.(٢).

أما القناة الثالثة لاستعادة أثمان البترول الى العالم الامريكى والاوربى الغربى فهى تحويل الفائض الى هذه الدول للاستثمار كما المحنا سابقا فى مناقشاتنا حول الفائض الاقتصادى العربى، ولن نضيف اكثر مما يدل على ان هذه الموارد العربية لاتكاد تكون تحت سيطرة العالم العربى الا بشكل اسمى فقط لايستطيع ان يستخدمها فى اكثر مما هى مستخدمة فيه وان صح له ان يحولها من مجال استثمارى الى اخر او من بلد رأسمالى الى اخر، وفى ذلك تقول احد الدراسات

---

١) دكتور محمد كامل ريحان واخرون، اقتصاديات الوطن العربى، جامعة الامارات العربية المتحدة، عام ١٩٨٠ ص ٨٠ — ٨١.

٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد، عام ١٩٨٧، مرجع سابق، ص ٣٨٧.

لجامعة الدول العربية " بحيث تصبح الاموال العربية اداة ارتهان تسيطر عليها وتحركها البلدان الصناعية المتقدمة وتقدر من خلال هذه السيطرة ان تجهض - او على الاقل ان تضعف - القدرة العربية المقابلة فى استخدام النفط وسيلة للتاثير فى القضايا القومية ، وابرزها قضية فلسطين (١) وبهذا تصبح الاموال العربية جهاز ضغط سياسى على العرب بدلا من أن تكون جهاز ضغط سياسى بيد العرب " (٢).

سادسا - مدى الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية :

ويعنى الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية قدرة هذه القطاعات على اعالة بعضها البعض انتاجيا . الا انه يجب أن نشير الى ان الامر لا يتوقف على تغذية القطاعات لبعضها البعض بمستلزمات الانتاج (مواد اوليه ، ادوات انتاج طاقة ...) فقط ، بل ان الامر يقتضى ايضا توفير مستلزمات الاستهلاك الشخصى لكافة افراد المجتمع ، وهو ما يلقى اهمية حيوية على قطاع الزراعة فى تأمين الغذاء القومى . اذ بدون التامين القومى لمستوى معقول من الغذاء الذى لابد أن ينتج محليا لايمكن الحديث عن تنمية جادة مستقلة ، أو عن امكانية وجود اعتماد متبادل بين القطاعات المختلفة ، وهو ما يعطى اهمية استراتيجية لانتاج بعض المحاصيل فى العالم العربى مثل الذرة والقمح .

---

(١) جامعة الدول لعربية ، نحو تطوير العمل الاقتصادى العربى المشترك ، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية (ج ١) ، الامانة العامة ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية تونس ، عام ١٩٨٠ ، ص ٦١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢١ .

وهذا الاعتماد المتبادل بين القطاعات والفروع الاقتصادية يجب أن لا يترك تحقيقه للتلقائية الاحتماليه التى قد تفضى أو لاتفضى الى ذلك ،خاصة فى دول العالم العربى التى ورثت هياكل اقتصادية مشوهة ترتبط فيها أهم القطاعات بالعالم الخارجى أكثر من ارتباطها ببقية القطاعات الوطنية مثل قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة • بل ان الامر يقتضى ايجاد هذا الاعتماد المتبادل سواء عن طريق التخطيط الاقتصادى الملزم للقطاعات باستخدام منتجات القطاعات الاخرى التى تم تخطيط انتاجها لهذا الغرض ، أو عن طريق سياسة الاثمان التى تجعل استخدام منتجات القطاعات المحلية أقل تكلفة من استخدام قرينتها الاجنبية • ولعل الاسلوب الاكثر أهمية لاقامة هذا الاعتماد المتبادل هو تبنى سياسة استثمارية تقوم على تحقيق هذا الهدف مبادءة سواء بانتهاج اسلوب قوى السوق أو اسلوب التخطيط فى ادارة الاقتصاد القومى ،حيث يجب أن تكون هذه السياسة الاستثمارية فى كل الاحوال واعية تماما بتحقيق هذا الهدف •

ففى قطاع الصناعة يشكل التركيب الهيكلى لهذ القطاع أهم مكونات الاعتماد الرأسى المتبادل والذى يتطلب بالدرجة الاولى اعطاء الاولوية فى الاستثمار للصناعات التحويلية الثقيلة، ذلك ان اعطاء الاولوية لفروع انتاج السلع الاستهلاكية يحرم هذا القطاع من الحصول على احتياجاته محليا من أدوات الانتاج وقطع الغيار والسلع الانتاجية الوسيطة ،مما يفرض عليه الاعتماد على العالم الخارجى للحصول على هذه المستلزمات اما اعطاء الاولوية ولو نسبيا لقطاع الصناعات التحويلية الثقيلة (الحديد والصلب ،والنحاس والالومنيوم، المطروقات ••• الخ) انما يؤدى الى توفير مستلزمات الانتاج لصناعة

الالات والمعدات ،وكذلك مستلزمات الانتاج للصناعات الوسيطة مثل قطع الغيار والمعدات المغيرةوأدواتالعمل ،وهو مايُوجد بدوره مستلزمات انتاج السلع الاستهلاكية من أدوات انتاج أو سلع وسيطة (آلات ومعدات أو قطع غيار) •وهذا البناء الهرمى الذى تتكامل فيه الصناعاتالتحويلية الثقيلة مع الصناعات الوسيطة مع الصناعات الاستهلاكية يمكن أن يوجد الاعتماد المتبادل بين الفروع الاقتصادية المختلفة داخل قطاع الصناعة ومن ثم يقلل من اعتماده على العالم الخارجى بقدر تكامل فروعه الانتاجية على النحو السابق وبقدرتنسيق الزيادة فى القطاعات الانتاجية لهذه الفروع.(١).

كما أنه يمكن اقامة الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاخرى وقطاع الصناعة مثل الاعتماد المتبادل بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة ،فبالقدر الذى يتم فيه الاستثمار فى صناعات يمكنها أن تمدقطاع الزراعة بمستلزمات الانتاج مثل الجرارات والحصادات وأدوات الرى وغيرهامن الادوات الزراعية فان قطاع الزراعة يمكنه من خلال زيادة انتاجيته وزيادة ناتجه ان يسد حاجات الصناعات الاستهلاكية من المواد الاولية (مثل القطن والكتان ،والصوف ،والبذور الزيتية ،والجلود والاخشاب ..الخ) بالاضافه الىان زيادة قدرته على تصدير فائض انتاجه انما تعنى تمويل الواردات من السلع الانتاجية التى لم يتم انتاجها بعد محليا.

والاعتماد المتبادل بين القطاعات لايعنى فقط تكاملها الرأسى بل يشمل أيضا تكاملها الافقى ،ولا يقتصر الامر على القطاعات بل يمتد الى الفروع والوحدات المنتجة داخل الفروع بما يجعل الاقتصاد القومى يشكل وحدة متكاملة تستغنى =

---

١) انظرفى تركيب الصناعات من حيث الاولويةو الاعتماد المتبادل المؤلف التالى: =

بمقدار تكاملها عن الاعتماد على العالم الخارجي. وهـــذا بطبيعة الحال لاينفى التعامل مع العالم الخارجي واسقـــاط العلاقات الاقتصادية الخارجية باقامة اقتصـــاد منعـزل اذ أن ذلك شيء مستحيل بالنسبة لاقتصاد أى دولة عربية علـى حدة خاصة فى المرحلة الحالية، ولن يستفيد منه الاقتصـــاد المحلى كثيرا. ولكن الامر يتعلق باعطاء الاولوية لتكامـــل القطاعات الاقتصادية المحلية بحيث لاتكون العلاقات مع العالم الخارجي من قبيل الاندماج فى هذا العالم او التبعية لـــه بحيث لايمكن أن تتم عملية الانتاج الاجتماعى الا ابتداء مـــن هذا الاندماج وكنتيجة للتغيرات التى تحدث فى الاقتصاد المتبوع وفى نفس اتجاه هذه التغيرات. وهذا الموقف الاخير لايسببـــه الا الارتباط بالعالم الخارجي ابتداء من الحاجة الملحة التى لايمكن تجنبها، وابتداء من نمط الاندماج ذاته كموجه للعلاقـــات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان العربية الاقـــل تقدما وبما يفرضه هذا الموقف على توجهات الانتاج المحلـــى وجنوحه الى العمل لحساب حاجات العالم الخارجي على حســـاب الحاجات الوطنية الداخلية.

وعلى صعيد العالم العربى لم تستطع اى دوله أن تحقق كامل الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية، بل ان مـــا تم انجازه فى هذا المجال مازال متواضعا للغاية، ويرجع ذلـــك بالدرجة الاولى الى عدم الاهتمام ببناء الصناعات التحويليـــة والوسيطة بمفهومها السابق تحديده أو منحها الاولويـــــة والانصراف الى منح الاولوية للصناعات الاستهلاكية تبعا لمفهوم

= M.Dobb, An Essay On Econcmic Growth and Planning, Routledge & Kegan Raul, Landon, 1961, Ch. III.

احلال الواردات أو للتصدير ،وهى صناعات تعتمد بطبيعتها على العالم الخارجى فى الحصول على ادوات الانتاج (آلات ومعدات وطرق انتاج وقطع غيار) وكذلك الجزء الاكبر من مستلزمات الانتاج من المواد الاليه، وهو ما ينعكس فى تزايد الطلب الخارجى للعالم العربى على السلع الصناعية ومستلزمات الانتاج الصناعى عبر الزمن وكلما زاد التوجه الى الاستثمار فى الصناعة. وكذلك تعتمد هذه الصناعات على العالم الخارجى لتصريف جزء كبير من انتاجها الذى لاتتسع الاسواق المحلية لاستيعابه. وفى ذلك يقول التقرير الاقتصادى العربى الموحد عام ١٩٨٦" اما عن الصناعات التى انشئت بهدف احلال الواردات وتزويد السوق المحليه باحتياجاتها فنلاحظ أن الطاقاتالانتاجية لبعضها يفوق حجم استيعاب السوق المحليه وبالتالى توجد فوائض سلعية على المستوى العربى منها،وتحول تجزئة السوق العربية الى اسواق قطرية ضعيفة دون تصريفها. مما تصبح معه الصناعات العربية مهددة بنكسات اذا لم يتم التوصل الى حلول يمكن معها توسيع السوق امامها على المستوى العربى .ومن جهة اخرى ،نلاحظ ان طاقات البعض الاخر من الصناعات غير قادرة على تلبية الطلب المحلى أو مواكبة احتياجاته المتزايدة. لذلك يشير الهيكل السلعى للواردات العربية الى ازدياد اعتماد الدول العربية على المصادر الخارجية بشكل متواصل - فالواردات العربية من السلع الصناعية قد تزايدت بشكل ملحوظ خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ اذ ارتفعت قيمتها من حوالى ٥٨ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى حوالى ٦٤ بليون دولار عام ١٩٨٤، اى بنسبة نمو تصل الى ٢ر٢٪ سنويا. وقد كانت الزيادة بشكل رئيسى فى السلع الصناعية الاساسية والتى ارتفعت قيمتها من ٤ر٢٤ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١ر٢٨ بليون دولار عام ١٩٨٤،حيث بلغت نسبة نموها ٤ ٪

سنويا،وبالتالى ارتفعت اهميتها النسبية فى الـــــواردات العربية الاجمالية من ٢٣ ٪ عام ١٩٨٠ الى ٢٥ ٪ عام ١٩٨٤.أما فيما يتعلق بواردات الالات ومعدات النقل فقد بقيت اهميتهـا النسبية فىالواردات العربية الاجمالية ثابته تقريبا وفـــى حدود ٣٢ ٪ خلال الفترة ٨٠ – ١٩٨٤م بينما ازدادت من حيـــث القيمة بحوالى ٢ر٢ بليون دولار خلال نفس الفترة [1]. وهـــو ما يعطى صورة عن التضخم المنقول الىالعالم العربى فى شكل ارتفاع أسعار الواردات، وكذلك تشير الدراسات والتقاريـــر الاقتصادية للامم المتحدة الى مواطن الخلل فى برامج التنمية السابقة ومن اهمها" ان الصناعات الثقيلة والاساسية ظلـــت محدودة [2]. وهو ما يضطر هذه الاقتصاديات نتيجة لذلك الـــى الاعتماد على العالم الخارجى لاستيراد منتجات هذه الصناعـــة ومن ثم لابد من زيادة الصادرات فى مقابل زيادة الـوازدات وهو ما ينتهى بزيادة الانفتاح على العالم الخارجىوالارتباط به وانتقال كافة المؤثرات الخارجية اليه وأهمها التضخم.

ويلاحظ أن الاحصاءات والجانب الاكبر من الدراسات فـــى العالم العربى لا تفرق بين نوعيات الصناعات بشكل دقيـــق حيث تشتمل الصناعة على شقين فقط ، الاول منها الصناعـــة الاستخراجية مثل النفط والمعادن ،والشق الثانى الصناعـــة التحويلية،وهى تتضمن كما يقول التقرير الاقتصادى العربـــى الموحد أنشطة اهمها صناعة الغذاء والمواد الزراعيـــة وصناعة الغزل والنسيج ،وصناعة المعدات ووسائل النقـــل

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ،عام ١٩٨٧ ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.

(٢) انظر على سبيل المثال مايلى :

- .N. , Economic Commission For Western Asia, Development planning Division, Development Trends and prospects in selected ECWA countries, Birnt: ECWA, 1978, p. 3.

وصناعة الكيماويات ،كما تشمل الصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط ،وصناعة الالومنيوم واللدائن الصناعية وصناعات مواد البناء ،وصناعة الطباعة ،والاحذية والورق وغيرها [١]، وهذا الشمول فى الشق الثانى انما يخفى المقومات الحقيقية لقطاع الصناعة من حيث ابراز الاهمية النسبية للصناعات الثقيلة او الاستراتيجية مثل الصناعات التحويلية وصناعة الالات والمعدات والصناعات الوسيطة مثل الصناعات الكيماوية وصناعة قطع الغيار وادوات العمل والصناعات الاستهلاكية . الا أن التقرير الاقتصادى العربى يشير الى ضعف قطاع الصناعة اجمالا حيث ان مساهمته لم تتجاوز ١١ ٪ من الناتج لمحلى الاجمالى للعالم العربى عام ١٩٨٦ [٢] وانه حتى نفس العام لم يستطع ان يقوم بدوره فى عملية التنمية الاقتصادية بالربط بين الموارد والامكانيات المتاحة سواء على المستوى المحلى أو العربى [٣] وهو ما يعنى الاشارة على الاقل الى ضعف الاعتماد على الموارد المحلية فى بناء التنمية الاقتصادية وبصفة خاصة الجانب الصناعى منها . وفى هذا المجال يكفى الاشارة على سبيل المثال الى ان المجتمع المصرى وهو اقدم المجتمعات العربية توجها للصناعة ورغم الجهود التى بذلها لاستكمال هيكل البناء الصناعى خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ٥٩ /١٩٦٤ فان الاهمية النسبية للصناعات الراسمالية بالنسبة لبقية الصناعات تبعا للقيمة المضافة الاجمالية لم تتجاوز ٦ر٣ ٪ ، بينما حققت الصناعات الاستهلاكية ٦٣٪ ،وحققت الصناعات الوسيطة نسبة ٦ر٢٩ ٪ ،وبعض الصناعات الاخرى ٢ر١٪ [٤].

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ،مرجع سابق ص ٥٨.
(٢) المرجع السابق ،ص ٥٨.
(٣) المرجع السابق ،ص ٥٧.
(٤) دكتور عمرو محى الدين ،تقييم استراتيجة =

وفى ذلك فان المجتمع المصرى لم يستطيع ان يحدث تحولا جوهريا فى هيكل الصناعة الموروث منذ الفترة الاستعمارية وبعد خمسة وعشرون عاما من الحديث عن هذا التحول والجهود المبذولة لانجازه، حيث كان الوزن النسبى للصناعات الثلاث داخل هيكل الصناعة على اساس مساهمة كل منها فى القيمة المضافة الصناعية عام ١٩٥٢ على التوالى (١) : الصناعات الاستهلاكية ٧٠ ٪ ، والوسيطة ٢٥٫٨ ٪ ، والصناعات الاساسية ٤٪، ويؤكد توزيع الاستثمارات خلال الخطة الخمسية الاولى ٥٩ - ١٩٦٤ - فى مصر عدم الاهتمام بالصناعات الثقيلة والانتاجية اذ لم تحظ هذه الصناعات الا بما قيمته ١١ ٪ من جملة استثمارات الخطة، فى حين حصلت الصناعة الاستهلاكية على ٣٠٪ بينما حصلت الصناعات الوسيطة على ٤٨ ٪ من جملة الاستثمارات المحققة، وترجع زيادة وتضخم الاستثمارات فى الصناعة الوسيطة الى الاهتمام بقطاع البترول وصناعة الكيماويات حيث حصلت الاولى على ٣٣ ٪ من جملة الاستثمارات فى الصناعات الوسيطة والاخيرة على ٤٠ ٪ منها (٢).

اما الاعتماد المتبادل بين القطاعات المختلفة وخاصة بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة ككل، فانه بالرغم من أن

= التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل، ابحاث ومناقشات المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين المصريين - استراتيجية التنمية فى مصر - القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، عام ١٩٧٨، ص ١٨٨.

(١) انظر فى التكوينات السابقة للصناعة وظروفها المؤلف التالى :

- Samir Radwan, Capital Formation in EGYPTIAN Indnstry and Agriculture 1886-1967, Ithace press, LONDON, 1974, p. 215.

(٢) دكتور عمرو محى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٨٩. نقلا عن :

=

القطاعات الصناعية فى كل دول العالم العربى تم بناؤها او توسيع طاقتها الانتاجية بالاعتماد على فائض قطاع الزراعة باستثناء الدول العربية البترولية، فان القطاعات الصناعية فى هذه المرحلة التوسعية لم يتم تنظيمها بحيث تحتوى على بعض المشروعات او توفير بعض الطاقات الصناعية القادرة على تطوير قطاع الزراعة فى المرحلة التالية، بل على العكس فلقد تم بناء قطاع الصناعة وكانما سوف يكون هو القطاع الوحيد فى الاقتصاد القومى ومع اغفال حقيقة ضرورة ارتباطه باهم القطاعات الانتاجية الاخرى وهو قطاع الزراعة، وتغذيته لهذا القطاع لكى لا يتخلف وخاصة مع استمرار سحب الفائض الاقتصادى من هذا القطاع وقلة نصيبه من الاستثمارات.

ففى الجزائر مثلا نجد ان نصيب قطاع الزراعة من الاستثمارات يصل الى ١٦ ٪ من جملة استثمارات المخطط الثلاثى الاول ٦٧ – ١٩٦٩، الا انه يتراجع الى ١٣٪ خلال المخطط الرباعى الاول ٧٠ – ١٩٧٣ ليصل الى ٧ر٤ ٪ فى المخطط الرباعى الثانى ٧٤ – ١٩٧٧، ثم يتابع الانخفاض الى ٥ر٤ ٪ عام ١٩٧٨ (١) وهو ما أدي الى تخلف قطاع الزراعة بشكل واضح انعكس فى نقص السلع الزراعية وارتفاع اثمانها، وتحول المجتمع الجزائرى الى استيراد ما يقرب من ٥٠ ٪ من حجم استهلاكه الغذائى من العالم الخارجى (٢). وعلى الجانب الاخر فرغم ان الجزائر تعتبر الدولة الاولى الاكثر اهتماما بالصناعات الثقيلة والميكانيكية

= – وزارة التخطيط، متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٥٩/١٩٦٠ – ٦٤/ ١٩٦٥، القاهرة يوليو عام ١٩٦٥.

(١) دكتور عبد اللطيف بن شهنو، تجربة الجزائر: الدينامية الاقتصادية والتطور الاجتماعى، بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت عام ١٩٨٧، ص ٤٩٠.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٩٣.

(التجهيزات) فى العالم العربى ،وكذلك الاكثر وعيـــا بضرورة توفير التجهيزات الزراعية والتى انشات مشروعـــات صناعية لانتاجها (الات زراعية وجرارات وحصادات ومضخـــات ومعدات للسدود وسماد وانابيب وغيرها) الا انها لم تستطـــع ان تفى بحاجات قطاع الزراعة منها ولم تصل نسبة الاشبـــاع المحلى من هذه المعدات الا الى ٦٠ ٪ من الحاجات [١]،وهكذا فان قطاع الزراعة سوف يعتمد فى الحصول على احتياجاتـــه الصناعية من العالم الخارجى بنسبة ٤٠ ٪ .

وفى المجتمع المصرى تتزايد الواردات من مستلزمـات الانتاج الزراعى من العالم الخارجى من ٤ر٨ مليون جنيـــه عام ٦٩ /١٩٧٠ الى ٨ر٥٥ مليون جنيه عام ١٩٨٠،وهو ما يعبـر عن تزايد عجز القطاعات الاخرى عن اشباع حاجات قطاع الزراعة لمستلزمات الانتاج ،بل اكثر من ذلك نجد تزايد استيـــراد السلع الزراعية من ١ر٥٩ مليون جنيه عام ٦٩ /١٩٧٠ الـــى ٢ر٤٢١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ وهو ما يعكس عجز قطاع الزراعـة عن مد القطاعات الاخرى بالسلع الزراعية .ولقد ترتب علـــى ذلك ان اصبحت حصيلة الصادرات الزراعية لاتفى بقيمة الواردات الزراعية (مستلزمات الانتاج الزراعى بالاضافه الى السلـــع الزراعية) وظهر العجز ابتداءً من عام ١٩٧٤ بمقدار ٧ر٨٤ مليون جنيه وصل الى ١ر١٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٨،ثم انخفض هـــذا العجز ليصل الى ٦ر١٦٣ مليون جنيه عام ١٩٨٠[٢].

---

(١) المرجع السابق ،ص ١٠٥.

(٢) دكتور رمزى زكى ،بحوث فى ديون مصر الخارجيـــة القاهرة، مكتبة مدبولى ،عام ١٩٨٥، ص ١٩٠ – انظر كذلك :

– وزارة التخطيط ،الاستراتيجية العامة للزراعة والرى والامن الغذائى ، القاهرة ،عام ١٩٨١.

كافة دول العالم العربى بلاستثناء لم تستطع فى كل الاحوال أن تقيم الحد الادنى للاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية ،ولذلك فان كل القطاعات الانتاجية مرتبطة بالعالم الخارجى بعلاقات وثيقة للغاية تؤكد تبعيتها للعالم الخارجى ذلك أن أى من هذه القطاعات يصعب عليه اتمام عملياته الانتاجية الا ابتداء من العالم الخارجى ،هذا ان لم تتحول هذه الصعوبة الى استحالة بالنسبة لبعض القطاعات الاخرى مثل صناعة التجميع .

والاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية لايعنى تكاملها الراسى فقط ،بل يعنى كذلك تكاملها الافقى،ولايقتصر الامر على القطاعات بل يمتد الى تكامل الفروع والوحدات الانتاجية الفروع ،مما يجعل الاقتصاد القومى يشكل وحدة متكاملة تستغنى بمقدار تكاملها عن الاعتماد على العالم الخارجى. وهذا بطبيعة الحال لاينفى التعامل مع العالم الخارجى ولا يعنى اسقاط العلاقات الاقتصادية الخارجية باقامة نوع من الاقتصاد المنعزل ، اذ أن ذلك شيئا مستحيلا ولا يفيد منه الاقتصاد القومى فى كثير ،ولكن الامر يتعلق باعطاء الاولوية لتكامل القطاعات الاقتصادية المحلية ، وان لاتكون العلاقات مع العالم الخارجى من قبيل الاندماج فى هذا العالم بحيث لا تتم عملية الانتاج الاجتماعى الا ابتداء من هذا الاندماج ،وهو موقف لا يسببه الا الارتباط بالعالم الخارجى ابتداء من الحاجة الملحة التى لايمكن تجنبها وابتداء من نمط الاندماج ذاته كموجه للعلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والاقل تقدما بما يفرضه هذا الموقف على توجهات الانتاج المحلى وجنوحه للعمل لحساب حاجات الدول المندمج فيها على حساب الحاجات الوطنية .

سابعا – مدى السيطرة على تكنولوجيا الانتاج

تعنى التكنولوجيا تطبيق المعارف العلمية على أساليب الانتاج بحيث ينعكس كل اكتشاف علمى او تطور على أساليب الانتاج السائدة وهو ما يعنى ان اساليب الانتاج تميل الى التغير المستمر والمتواكب عبر الزمن تبعا للتقدم العلمى فى العلوم الاساسية ومدى امكانية تطبيق هذا التقدم على اساليب الانتاج السائدة لتحديثها الى الافضل . الا ان هذا التحديث لا يرتبط فقط بمدى امكانية تطبيق التقدم العلمى على أساليب الانتاج ، فقد يكون ذلك ممكنا من الناحية العلمية التطبيقية ولكنه لا يحدث نتيجة عامل آخر خارجى وهو عامل التكلفة [1]. وعلى هذا الاساس فان التكنولوجيا فى تحولها الى طرق انتاج وفنون انتاجية تكون ذات طابع اجتماعى ، اذ أن محددات هذا التحول تكمن فى التكاليف الاجتماعية لاستخدام الموارد والتى تعتمد بدورها على وفرة هذه الموارد او ندرتها فى المجتمع . وهكذا فان الفنون الانتاجية المثلى من حيث ابتداعها وايجادها انما تقترن بمدى استخدام الموارد الوطنية المتاحة فى ذلك ، فليس انتاج الطاقة من المفاعلات النووية هو أفضل الاساليب التكنولوجية بشكل مطلق ، فقد يكون ذلك بالنسبة لمجتمع ويكون على العكس بالنسبة لاخر ، والذى يحكم ذلك هو مدى توافر الموارد المحلية التى يمكن استخدامها فى ايجاد هذا النمط التكنولوجى لانتاج الطاقة .

---

(١) فكما يقول الاستاذ (تشينرى Chenery) "ان تحول المعلومات التكنولوجية الى فنون انتاجية يعتمد على التكاليف ، فالقاطرة مثلا التى تسير بالزيت ممكنه منذ ثلاثون عاما ، ولكن لايمكن انتاجها والتوسع فى هذا الانتاج الا على اساس الاثمان النسبية السائدة لكل من الزيت والفحم ، وطالما ان الفحم اقل تكلفة فانها سوف تنتج على اساس ان تعمل بالفحم ، وكذلك فان الالة يمكن ان تسير بالكهرباء او بقوة =

وكذلك فان الفنون الانتاجية فى تشغيلها واستخدامها فى عمليات الانتاج داخل المجتمع ليست مجردة او محايدة، او بمعنى أدق ليست مجرد اداة للانتاج دون تأثير على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ،بل ان لها فى الواقع تاثيرات هائلة ابتداء من طبيعتها وطريقة استخدامها،فهناك الفنون الانتاجية المكثفة لراس المال ،والاخرى المكثفة للعمل ،وذات الانتاجية العالية ،وذات الانتاجية الاقل ،وتلك التى تربط بين القطاعات الانتاجية المحلية،وتلك التى لاتحدث هذا الترابط ،فضلا على أن البعض منها يعيد توزيع الدخل فى صالح الاغنياء والبعض الاخر يعيد توزيعه لصالح الفقراء،بالاضافة الى أن البعض من هذه الفنون يساعد على التراكم المحلى والبعض الاخر يعوق هذا التراكم المحلى لحساب بناء التراكم فى العالم الخارجى.(١) .

ومما لاشك فيه أن الفنون الانتاجية المثلى هى تلك الفنون التى تلتزم بالظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع ،فلا تستخدم فنون انتاجية مكثفة لراس المال رغم ندرته ووفرة العمالة ،او على العكس مكثفة للعمالة رغم ندرتها مع وفرة راس المال ،وكذلك لابد ان تكون هذه الفنون المختاره عاملا هاما فى ترابط القطاعات والفروع

= الديزل،والرقابة عليها اما ان تكون اوتوماتيكية أو يدوية وغلافها اما ان يكون من البرونز او الصلب ،لكن كل هذه البدائل التى تعتمد على الكشف العلمى للزيت والكهرباء ونظم الاوتوميشن ماهى فى الواقع الا اقرارات تكنولوجية تحدها ضوابط التكلفة .

- W.E.G. Salter, Productivity and Technical change, cambridge at the University press, 1974, pp. 13-27.

(١) انظر فى اثر الاختيار التكنولوجى على المتغيرات الاقتصادية المؤلف التالى :

- دكتور سعيد الخضرى الفن الانتاجى واثره على كفاءة=

الانتاجية داخل المجتمع ،والا فانها سوف ترتبط بالعالم الخارجي بما يؤدي اليه من تحويل جزء من الفائض الاقتصادي الى هذا العالم الخارجي ،وهو ما يقلل من معدل التراكم ومن ثم معدل النمو داخل المجتمعات المحلية المستخدمة لها وخاصة الفقيرة منها لراس المال.

وجميع دول العالم العربي تعتمد على التكنولوجيا المستوردة ،ولم تستطع أي منها ان تصل الى مستوى ابتداع اى من الفنون الانتاجية رغم توافر الشروط التي تسمح بذلك فمن ناحية المستوى العلمي المتاح للعالم العربي فان هذا العالم اصبح يغص بالجامعات المليئة بالكفاءات العلمية في كافة مجالات التخصص العلمي ،ولم يعد هناك مجتمع عربي مهما قل حجم سكانه او قلت موارده يخلو من جامعة فاكثر ،هذا بالاضافه الى مراكز البحوث المتخصصة والمتعددة في كافة المجالات . كذلك فان العالم العربي يغص بالموارد الطبيعية ولا تنقصه مادة خام واحدة او مورد من الموارد ،هذا بالاضافة الى أن هناك بعض المجتمعات التي قطعت شوطا كبيرا في التصنيع وتكوين الخبرات والمهارات الصناعية بما يؤهلها لانتاج الفنون الانتاجية وتطويرها مثل مصر والجزائر والعراق الا ان ذلك لم يحدث .

وبصرف النظر عن اسباب هذه الظاهرة التي تحتاج الى دراسة خاصة بها تخرج عن مجال هذه الدراسة الحاليه ،فان العالم العربي كله انما في موقع تلقي التنكولوجيا والفنون الانتاجية على اختلاف انواعها من العالم الخارجي حتى الان.

= الاستثمار في الدول النامية ،رسالة دكتوراه ،كلية الحقوق - جامعة عين شمس ،فبراير عام ١٩٨١، القاهرة ،دار النهضة العربية عام ١٩٨١،بصفة خاصة ص ٢٥٧ - ٣٥٢.

وكل أدواته الانتاجية تتم صناعتها فى المجتمعات الاخرى الاكثر تقدما ،وبصفة خاصة دول العالم الغربى المتقدم ،حيث تتشكل هذه الفنون الانتاجية ابتداء من الواقع الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول ، اى تبعا لمستواها الحضارى بمكوناته واهميا مستوى انتاجية العمل ،ومستواها الاقتصادى الذى ينعكس فى تكاليف الانتاج والتى تحدد بدورها تبعا لمدى وفرة الموارد داخل هذه المجتمعات واولويات استخدامها فى عملية الانتاج الاجتماعى من وجهة نظر ترتيب المصالح الحيوية لهذه المجتمعات، وعلى ذلك فان دول العالم العربى انما تستورد من الفنون الانتاجية مالا يتناسب فى الغالب مع بنيتها الاقتصادية والاجتماعية ،ومالا يتناسب مع ظروفها المادية والموضوعية ،ومالايتناسب مع اهدافها فى التنمية والتطور. ولذلك لم يكن غريبا ان يقترن دائما الحديث عن نقل التكنولوجيا بضرورة تطويعها او أقلمتها ،وترشيد استخدامها لتلائم ظروف المجتمعات المنقولة اليها.

وتنعكس عدم ملائمة الفنون الانتاجية المستوردة من العالم الراسمالى المتقدم لظروف العالم العربى الذى مازال عند حد التخلف فى المشاكل الناجمة عن هذا الاستخدام ،فاذا ما اخذنا احد اشكال نقل التكنولوجيا وهو استيراد الالات لتستخدم فى مشروعات انتاجية محلية (سواء تابعة للدولة او للقطاع الخاص ،فاننا نجد ان هذه المشروعات تعانى من ارتفاع التكاليف ـ رغم ان الفنون الانتاجية المستوردة من العالم الراسمالى المتقدم دائما ما تكون كثيفة راس المال والاداء الاوتوماتيكى فيها أعلى من الالات السابق استخدامها وهو ما يعنى توفير عنصر العمل الذى يشكل الجزء الاكبر من مكونات التكاليف والنفقات ـ كما تعانى من الطاقات العاطلة كما اوضحنا سابقا. ففى دراسة اقتصادية تمت عام ١٩٨٢ على

أحدث شركات الغزل والنسيج المصرية للمقارنة بين تكاليف الانتاج تبعا لنوعين من الفنون الانتاجية، احدهما تقليدى كثيف العماله، والاخر مستورد حديثا من السوق الراسمالية العالمية كثيف راس المال، اثبتت الدراسة ارتفاع تكاليف انتاج الوحدة (المتر من نفس النسيج) باستخدام الفن الانتاجى كثيف رأس المال بمقدار ٣٠٫٩ ٪ من تكاليف انتاج نفس الوحدة باستخدام الفن الانتاجى الاكثر كثافة عمالية،(١) وهو ما يعنى تبديد الموارد بلا داعى فى عملية الانتاج بالاضافة الى [illegible] الموارد الى العالم الخارجى (فروق أثمان الالات الاكثر كثافة المستوردة عن الالات الاقل كثافة راسمالية المحلية او المستوردة) مباداة، وكذلك ارتفاع اثمان السلع المنتجة محليا بلا مبرر الا الاختيار التكنولوجى غير الملائم لظروف المجتمع، وهو ما يؤثر على معدل التراكم الاقتصادى على المدى القصير والطويل والذى ينتج عن التبديد الداخلى للموارد وعن تسرب جزء من الفائض الاقتصادى الى العالم الخارجى. هذا بالاضافة الى أن استخدام الفنون الانتاجية كثيفة راس المال لايتناسب مع المجتمع المصرى الذى يقل فيه راس المال نسبيا وتزداد فيه العماله بنسبة اكبر، وهو ما يعنى زيادة معدل البطالة باستخدام الفنون الانتاجية كثيفة راس المال.

واذا ما راجعنا الاشكال الاخرى للتكنولوجيا والفنون الانتاجية الواردة الى العالم العربى نجد ان اهمها ياخذ

---

(١) دكتور سعيد الخضرى، دور الاختيار التكنولوجى فى حماية المستهلك مع التطبيق على صناعة النسيج فى مصر، مؤتمر حماية المستهلك، تحت رعاية الجهاز المركزى للتنظيم والادارة واتحاد جمعيات التنمية الادارية، القاهرة، مارس ١٩٨٢.

شكل عقود بناء الوحدات الانتاجية كاملة معدة للتشغيل (Turn Key) او عقود تسليم طرق الانتاج (Know How) وهذه العقود عادة ما تقترن بشروط ليست فى مصلحة الدول المستوردة للتكنولوجيا الاجنبية ،مثل اشتراط عدم التصدير ، او الحد منه ،وذلك لضمان عدم دخول الوحدات الانتاجية المحلية بانتاجها الى سوق المنافسة العالمية لتحل محل منتجات الدول المتقدمة فى هذه السوق وهذا يحدث غالبا فى السلع الاستهلاكية التى تتمتع الدولة الوطنية فى انتاجها بميزة نسبية مثل المنسوجات او زيت الزيتون فى كل من تونس والمغرب ، او وضع شروط تكفل احتكار السوق المحلى واغلاقه لمصلحة هذه المشروعات التى غالبا ما يساهم فيها راس المال الاجنبى والتى عادة ما تكون منتجة للسلع الاستهلاكية عن طريق الحماية الجمركية لمنتجاتها فى مواجهة المنتجات الاجنبية المستوردة ، او منع وعرقلة انشاء مشروعات اخرى محلية مشابهة وتصفية القائم منها ،وهو ما يؤدى الى انتشار الظروف الاحتكارية داخل السوق المحلى الذى يفضى بطبيعته الى ارتفاع اثمان المنتجات المحلية بالنسبة للمستهلك الوطنى . وهو ما حدث فى المجتمع المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى حيث ارتفعت أثمان بطاريات السيارات فى مصر الى ضعف ثمنها بعد دخول شركة كلورايد الانجليزيه مشاركة فى شركة البطاريات المصرية ،وتضاعف اثمان المنسوجات الصوفية بعد مشاركة راس المال الاجنبى مع شركات النسيج المصرية (شركة ستيا) ،مع انخفاض جودة الانتاج ، ولنفس السبب تضاعف أثمان الثلاجات المصرية أضعاف (ايديال) .... الخ .

ولقد كانت الاسباب المزعومة لمشاركة راس المال الاجنبى فى أنجح الشركات الصناعية المصرية وكلها من شركات

القطاع العام فى فترة الانفتاح الاقتصادى هى الاستفادة من التطور والتقدم التكنولوجى الوارد مع راس المال الاجنبى الى هذه المنشآت الصناعية بما يحقق ارتفاع كفاءتها الانتاجية بزيادة الانتاج وتخفيض التكاليف ولقد كان الاجدر بالسلطات الاقتصادية المصرية أن تنتبه الى ان راس المال الاجنبى اختار للمشاركة انجح الشركات المصرية ولم يختار تلك التى تعانى من مشاكل تكنولوجية او انتاجية او التى تحقق خسائر مستمرة ،وكذلك كان الاجدر بها اذا كان الامر يتعلق بازكاة روح المنافسة بين الشركات المنتجة لزيادة التقدم وتحسين الانتاج وتخفيض النفقات كما يدعى البعض ، ان لاتسمح ايضا بالمشاركة ،وتجعل راس المال الاجنبى يقيم وحداته الانتاجية فى استقلال تام عن الصناعة المصرية ليقدم انتاجه الاجود والاقل تكلفة كما يزعم البعض . ولكن الحقيقة أن وراء هذه المشاركة اسلوب النهب الاستعمارى القديم ولكن بطريقة عصرية تتناسب مع الاستقلال السياسى لدول العالم العربى وكذلك السيطرة على مقاليد السياسة الاقتصادية لاستكمال حلقات النهب فى مجالات اخرى .وهو ما يذكرنا بفرض دخول راس المال الاجنبى على بنك مصر بعد عام ١٩٢٩ الذى كان مستقلا عنه والذى نجح فى بناء كثر من عشرين شركة صناعية وتجارية ناجحة فى غضون عشر سنوات ،وتحت نفس الدعوى بالاستفادة من التطور التكنولوجى المصاحب لراس المال الاجنبى ليتحول بنك مصر الى منظمة احتكارية تعوق التنمية السريعة التى سبق أن قاد اليها فى المراحل الاولى لوجوده [1].

---

(١) انظر فى اثر دخول راس المال الاجنبى الى بنك مصر الاسلوب والنتائج مايلى :
- دكتور فؤاد مرسى، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية ، الاسكندرية ،منشأة المعارف ،عام ١٩٨٠، ص ٥١ - ٥٨.
- دكتور سعيد الخضرى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى بورسعيد مكتبة الجلاء الحديثة ،عام ١٩٨٥، ٥٨ - ١٥٥.

ولقد انتهت النتائج فى ظل الانفتاح الاقتصادى الاخير الى نتائج عكسية فلقد ارتفعت تكاليف الانتاج بالشكل الذى ضاعف أثمان منتجات هذه الشركات عما كانت عليه قبل دخول راسالمال الاجنبى اليها بتقدمه التكنولوجى ،بل اكثر من ذلك حققت بعض هذه الشركات خسائر رغم الاعفاءات الضريبية الممنوحة لها والتى تتراوح مابين خمس سنوات الى عشر سنوات.

من المفيد النظر الى وضع شركات القطاع العام المصرى فى الفترة الاخيرة بعد اكثر من عشر سنوات من تطبيق سياسة الانتفاح الاقتصادى . ففى فترة الستينات كان تحقيق اى شركة من شركاته لخسائر يعتبر عملا شاذا وغير مقبول مالم تبرره ظروف موضوعية كالخسائر التى حققتها شركة الحديد والصلب فى فترة التشغيل الاولى ،وكانت تتضافر كافة الجهود لبحث وتلافى اسباب القصور لتعود الشركة الى وضعها الطبيعى فى تحقيق فائض وارباح تتناسب مع حجم استثماراتها. اما الان فلقد بلغت خسائر شركاتالقطاع العام الصناعية مجتمعة وعددها ١١٦ شركة ، ٢٦٧ مليون جنيه عام ٨٥ / ١٩٨٦ انخفضت الى ٢٢٩ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ وكان عدد الشركات المحققة لخسائر ٧٨ شركة بينما عدد التى حققت ارباح ٣٨ شركة فى الفترة السابقة كلها ٨٥ / ١٩٨٧.

أما بالنسبة لشركات القطاع الخاص الخاضعة للقانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ (شركات الاستثمار العربى والاجنبى) والتى يبلغ عددها ٥٦٩ شركة ،حققت منها ٣٨٦ شركة أرباح قدرها ١ر٣٣٧ مليون جنيه ،بينما حققت ١٨٣ شركة خسائر مقدارها ١٨٤ مليون جنيه عام ١٩٨٤،ويبلغ راس المال المدفوع لجميع هذه الشركات ٢٫٠٣ بليون جنيه .

واذا كان هذا هو الجو الاستثمارى فى قطاع الصناعة المصرى ،فان الامر يقتضى دراسة اسباب تحول القطاع العام من تحقيق ارباح الى تحقيق خسائر ،والفصل بين الشركات التى دخل اليها راس المال الاجنبى بالمشاركة والتى مازالت بعيدة عن تدخله ،وخاصة ان الخسائر تلحق بشركات القطاع الخاص ايضا، حيث وصل عدد الشركات الخاسرة الى ٦٠٠ شركة.

ولكن السؤال المحير هو لماذا تخسر شركات القطاع الخاص وخاصة الجزء الهام منها الذى يتكون من شركات الاستثمار العربى والاجنبى وبما منحه لها القانون ٤٣ لعام ١٩٧٤ من مميزات أهمها الاعفاء الضريبى والتحرر من الالتزامات القومية مثل حرية تحديد الاسعار وحرية اختيار تكنولوجيا الانتاج ومن ثم تخفيض حجم العماله ،والاستيراد بدون تحويل عمله ،وتعديل قوانين التعريفة الجمركية لصالحها ،والتى لحق بها القطاع الخاص فى الحصول على نفس الامتيازات اذا كان مشاركا لراس المال الاجنبى فى الاستثمارات ،وهو ماخلق تفرقة بين المستثمر الوطنى والمستثمر المشارك مع الاجنبى ،وادى بطبيعة الحال الى تحالف كمبرادورى بين جزء من الرأسمالية الوطنية ،والرأسمالية الاجنبية ،وهى امتيازات واوضاع لم تحدث فى فترة الاستعمار الكولونيالى لمصر.

وعلى ذلك فان القطاع الخاص يعمل فى ظروف افضل من الظروف التى يعمل فيها القطاع العام ،فبالاضافه الى حرمانه من المميزات السابقة فانه يتحمل تكاليف اجتماعية اضافية لايتحملها القطاع الخاص ،مثل فائض العماله التى دخلت اليه لتحل محل العمالة المجندة فى القوات المسلحة خلال حربى ١٩٦٧، ١٩٧٣ مع اسرائيل ،حيث كانت هذه العمالة تحصل على دخولها كاملة كأنما هى تقوم بالعمل داخل شركات القطاع العام ،بينما يقلل القطاع الخاص كمية العمالة الى أقصى ما يمكن باستخدامه الفنون الانتاجية كثيفة رأس المال

لزيادة هامش الربح وهو مالايتناسب مع ظروف المجتمع المصرى وفير العمل ،وكذلك فان القطاع العام يلتزم بتشغيل العمالة سبع ساعات يوميا بينما يوم العمل يمتد من عشر ساعات الى اكثر من اثنى عشر ساعة فى القطاع الخاص ،هذا بالاضافة الى أن القطاع العام يلتزم بمواصفات الجودة والثمن المحدد لمنتجاته بينما الخاص يتحلل من ذلك تماما ، ويكفى ان نعرض لبعض فروق الاسعار التى يبيع بها القطاع الخاص متميزا بذلك عن القطاع العام .

مقارنة بين اسعار القطاع العام والخاص للسلع الغذائية (يناير عام ١٩٨١) .

السلعة	الوحدة	اسعار القطاع العام مليم	جنيه	اسعار القطاع الخاص مليم	جنيه	نسبة الزيادة فى سعر الخاص للعام %
مسلى (ريجال)	صفيحة	٩٠٠	٢	٢٢٠	٦	٥ر١١٤
جبنة جودة ــ شيدر	كجم	٤٨٠	١	٨٠٠	٢	٢ر٨٩
جبنة فلمنك / ايدام	كجم	٤٨٠	١	٥٤٠	٢	٦ر٧١
جبنة لافاشكيرى	علبه ٨ قطع	٣١٠	ــ	٣٨٠	ــ	٦ر٢٢
جبنة ركفور	قطعة١٠٠جرام	٣٣٠	ــ	٣٧٠	ــ	ــر١٢
سطك ماكربل يابانى	زنة ٤٠٠ جرام	٣٤٠	ــ	٤٩٥	ــ	ــر٤٧
لانشون بقرى	زنة ٧٤٠ جرام	٥٥٠	ــ	٦٨٠	ــ	٦ر٣٣
سردين يوغسلافى	زنة ١٢٠ جرام	٢٠٠	ــ	٢٧٠	ــ	ــر٣٥
زيت ذرة كابرى	واحد لتر	٤٠٠	١	٤٨٠	١	ــر٣٠
شاى ليبتون	واحد كيلو	٥٠٠	٥	٣٠٠	٧	ــر٤٦
دواجن (امريكا بريطانيا)	واحدة	٠٥٠	١	٥٠٠	١	٦ر٤٧
كرتون بيض	٣٠ بيضة	٥٠٠	١	٧٠٠	٢	ــر٨٠

المصدر: الغرفة التجارية المصرية ، اخذناها عن ذكتور رمزى زكى ، بحوث فى ديون مصر الخارجية ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، عام ١٩٨٥ ، ص ٣٦٠ .

أما بقية شركات القطاع الخاص فهى اما الخاضعة للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١، او القطاع غير المنظم (غير الرسمى) والاول منهما يقع تحت اشراف دائرة الشركات التابعة لوزارة الاقتصاد، ولا تتوافر عنها اى بيانات ولا تنشر وزارة الاقتصاد عنها شىء، اما غير المنظمة فلا احد يعلم عنها شىء رغم تحققها لارباح معتبرة من أنشطة مختلفة (١).

ولعل اهم اسباب النتائج التى وصلت اليها شركات القطاع العام التى شارك فيها راس المال الاجنبى، وكذلك الشركات التى تقع تحت قانون الاستثمار العربى والاجنبى، واهمها ارتفاع أثمان المنتجات والخسائر المحققة، التحويلات الى العالم الخارجى التى تتحملها نتيجة مساهمة راس المال الاجنبى بأساليبه التكنولوجية الجديدة والتى تحسب داخل مكونات تكاليف الانتاج، رغم أن هذه الاساليب التكنولوجية الجديدة لم تختلف كثيرا عما كانت عليه التكنولوجيا المصرية المستخدمة قبل المشاركة، وهذه التحويلات الى العالم الخارجى لاتتضمنها للأسف اى بيانات منشورة.

وكذلك قد تقترن التكنولوجيا المستوردة الى العالم العربى بشروط استيراد المواد الاولية او السلع الوسيطة، أو تقييد حجم الانتاج، او اشتراط تسليمه الى دول معينة غالبا ما تكون الدول المقدمة للاساليب التكنولوجية، والمثال الواضح على ذلك صناعة صهر الالومنيوم فى الامارات العربية (دوبال) حيث يحصل المشروع على المواد الاولية من الخارج ويصدر

---

(١) – دكتور سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية صندوق النقد العربى، ابوظبى عام ١٩٨٨، ص ٢٦٨ – ٢٧٥.

– بالنسبة لرقم الشركات الخاسرة (٦٠٠ شركة) يراجع فى ذلك مقال الصحفى محمد حسنين هيكل، الديمقراطية نتيجة سياسية لحقائق اقتصادية واجتماعية، جريدة الاتحاد اليومية ١٥/٤/١٩٩٠، أبوظبى.

الغالبية العظمى من انتاجه البالغ ١٠٦ الف طن الى اليابان ورغم ان هناك صناعة لسحب الالومنيوم فى دولة الامارات الا أنها لا تستفيد من ناتج صناعة الالومنيوم ،ومن ثم فان انتاجها ضعيف للغاية لايتجاوز ٣٠٠٠ طن فى العام بينما نجد أن حجم الطلب المحلى على الالومنيوم المسحوب يتراوح بين ٨٠٠٠ الى ١٠٠٠٠ طن يتم الحصول على الغالبية العظمى منه عن طريق الاستيراد من تايوان وكوريا واليابان (١) .ونفس الصورة تتكرر فى صناعة الالومنيوم فى البحرين (ألبا)،حيث تحصل على المواد الاولية من استراليا وتصدر الناتج الى دول اوربا الغربية .

ومن الواضح انه لايمكن القول ان هناك سيطرة للعالم العربى على التكنولوجيا والفنون الانتاجية التى تستخدم داخله بل ان الصورة الاخيرة للاستخدام التكنولوجى انما تصور مدى تسخير الموارد العربية لمصلحة العالم الراسمالى الخارجى دون الاستفادة من التكنولوجيا العامله داخل العالم العربى فبالنسبة لشركة ألومنيوم البحرية (ألبا) كانت المصالح الاجنبية تشكل ٨١ ٪ والمصالح العربية ١٩ ٪ (حكومة البحرين) والمصالح الاجنبية موزعة بين امريكا ٢٦ر٪ ،وبريطانيا ٢٥ر ٪ ،والمانيا الغربية ١٧٪ ،والسويد ١٢٪ واشتركت فى تشييد المشروع ١٢ شركة امريكية وبريطانية وسويدية،ولم يستفيد من الداخل فى تنفيذ المشروع الا ثلاثة مقاولين

---

(١) ملامح الاقتصاد الصناعى فى دولة الامارات العربية المتحدة ،منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ،العدد الثالث من سلسلة ملامح الاقتصاد الصناعى لدول الخليج العربى الدوحة ،يونيو ،عام ١٩٨٤ ص ٩١.

للبناء وبعض مقاولى التوريد للعمال (١). وهكذا لم يتم تشغيل الموارد المتاحة سواء مادية (مواد اولية لانها مستوردة حسب نصوص المشاركة) ، او من العماله الوطنية (لان غالبيتها وافده لنقص حجم السكان) ،وكذلك لم تساهم الصناعة فى اشباع حاجة البلاد من المنتج (اذ لابد من تصدير الغالبية العظمى منه الى العالم الخارجى) الذى يعاد استيراده فى شكل منتج نهائى. (الالومنيوم المسحوب كما فى الامارات) .واخيرا فان المجتمع المحلى لم يحصل على أى استفادة من المستوى التكنولوجى للفنون الانتاجية المتقدمة المستخدمة . اذ انها مستوردة بالكامل من الخارج ويعمل عليها عماله فنية واجنبية ليس من بينها أبناء الوطن المحلى ،وهذه العمالة تقوم بتحويل الجزء الاكبر من دخلها الى العالم الخارجى. ولا يبقى للمجتمع المحلى الا الحصول على جزء يسير من الارباح (١٩ ٪ كما فى حالة البحرين) ،ومع ذلك تتحمل لقاء ذلك استضافة العمالة الاجنبية بما تؤديه لها من خدمات اجتماعية وكذلك تتحمل تكاليف التلوث الصناعى واستهلاك راس مالها الاجتماعى.

وهكذا فان العالم العربى لم يستطع فى مجمله اوعلى مستوى اى دولة من دوله أن يصل الى مرحلة التراكم البدائى لتحقيق كامل الشروط السابقة للدخول فى هذه المرحلة ،بل اكثر من ذلك فانه لاتوجد دولة واحدة استطاعت ان تحقق اى شرط من هذه الشروط تحقيقا كاملا.

---

(١) دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ،مرجع سابق ،ص ٧٣٤ - ٧٣٦.

الفصل الثالث : نمط التراكم الكثيف وتجدد الانتاج الموسع .

لايختلف نمط التراكم الكثيف عن البدائى من حيث الشروط الواجب الاخذ بها والمحافظة على استمرارها عبر الزمن للاحتفاظ بالتوازن الكلى والجزئى للاقتصاد القومى ولكنه يختلف من حيث أنه يبحث ديناميكية النمو عبر الزمن ويقدم بالتالى الشروط الاساسية لاحداث هذا النمو مع الاحتفاظ بالتوازن الكلى والجزئى للاقتصاد القومى عبر الزمن.(١).

---

(١) تختلف الدراسة المقدمة لديناميكية النمو مع الاحتفاظ بالتوازن الكلى والجزئى للاقتصاد القومى من خلال نموذج التراكم الكثيف عن دراسة النمو المتوازن التى قدمها لاول مرة (راجنرنوركسيه). ذلك أن الاخير انمايهتم فقط بالعلاقات الافقية بين القطاعات والانشطة الاقتصادية التى تهتم بالطلب الاستهلاكى ،حيث يرى ان النمو المتوازن انمايتم ابتداء من الاستثمار على جبهة عريضة من المشروعات المتكاملة من حيث خدمتها للطلب النهائى ،وأن التوازن لابدان يتحقق اثناء عملية التنمية ابتداء من العلاقات الافقية للقطاعات واعتمد فى اقامة هذا التوازن على فكرة اساسية هى ان نمو كل صناعة اوقطاع انمالابد ان يتم بما يتلائم مع مرونة الطلب الدخلية على منتجاته ،وهكذا يكون النمو متوازنا اذ يتحدد نمو كل قطاع على اساس مرونة طلب الدخل القومى على منتجاته وعلى ذلك فانه من الضرورى ان تختلف وتتفاوت معدلات نمو القطاعات المختلفة تبعا لاختلاف مرونة الطلب الدخلية على السلع التى ينتجها كل قطاع. الا انه ياتى السؤال،كيف يكون النمو متوازنا بهذه الطريقة ،وماهو موقف النمو على المستوى الافقى للقطاعات والمستوى الرأسى لها ، او بمعنى اخر كيف يمكن أن يتحقق النمو المتوازن فى غياب انضباط العلاقات الاخيرة (الرأسية بين القطاعات) .ولعل تلك العلاقات الاخيرة مثل العلاقات بين الصناعات الاستهلاكية والصناعات الثقيلة والانتاجية وقطاع راس المال الاجتماعى لم تسترعى انتباه كتاب هذه النظرية جيدا، او انهم افترضوا انها سوف تتوسع تلقائيا بالتبعية للتوسع فى الصناعات والانشطة الاستهلاكية (وهو من فعل التسليم بنمط التنمية الغربى القائم على دفع الطلب أو
=

ويعتمد نمط التراكم الكثيف على دعامتين أساسيتين:
الاولى زيادة معدل الادخار بزيادة الدخل وانفاق هذا الادخار فى زيادة التراكم الانتاجى اى استثماره فى زيادة الطاقة الانتاجية ، اما الثانية فهى التقدم التكنولوجى المستمر عبر الزمن، مع استمرار تحقق الشروط السبعة الماضية التى يقوم عليها نمط التراكم البدائى. ورغم بساطة الشرطين الاضافيين للدخول الى مرحلة التراكم الكثيف والذى يعبر عنه نموذج تجدد الانتاج الموسع فان الامر يحتاج الى تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى فى مرحلة سابقة تنتهى بالقدرة الفعلية على الانتقال الى مرحلة التراكم الكثيف ، أو بمعنى آخر يمكن القول بأنه لابد من اجراء بعض التغييرات الكمية والكيفية فى نموذج تجدد الانتاج البسيط تنتهى بالاقتصاد القومى الى القدرة على الانتقال الى تجدد الانتاج الموسع.

= نموذج الطلب) ،وهو ما يفهم من معالجتهم لمشكلة نمو الصناعات الوسيطة حيث افترضوا انها سوف تتوسع تبعا لتوسع نطاق الانتاج فى الصناعات الاخرى المستخدمة لها. ولكن ماهى الضمانة لذلك وخاصة فى اطار اقتصاد يدار من خلال قوى السوق كما يفترض (نيركسيه) ،وكما يصر أيضا على ان مشكلة الدول المتخلفة ماهى الا مشكلة ضيق السوق. ولكن لعل هذا التساؤل المطروح هو الذى دعى كل كتاب نظرية النمو المتوازن بعد (نوركسيه) الى أن يعترفوا أنها لايمكن أن تنجح فى دوله متخلفة الا بشرط الاخذ بالتخطيط المركزى فى الاستثمار وادارة التنمية الاقتصادية.

- يراجع فى تفصيلات هذه النظرية المؤلفات التالية:
- دكتور عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، بيروت ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٧٥ ، ص ٢٨٩ - ٣٠٢.
- R- Nurkse, The Conflict Between Balanced Growth and International Specialisation, in Equilibrium and Growth in the world Economy, Essays by R.Nurkse edit., G.Haberler, Harvard University Press, 1962, pp.243- 301.
- G.D.Bierwag, Balanced Growth and Technological Progress, Oxford Economic Papers, 1964, pp.60-69.
- S.K. Nath, The Theory of balanced Growth, oxford Economic papers. June., 1962,pp.140-149.

وفى ظل الافتراضات السابقة لنموذج تجدد الانتاج البسيط يمكن استكمال التحليل لايضاح ديناميكية النمو التى يعبر عنها نموذج تجدد الانتاج الموسع ،ولكن الامر يقتضى افتراض أن الادخار سوف تقوم به طبقة الرأسماليون فقط دون العمال،وذلك بأن يتحولوا من انفاق كامل دخولهم (فائض القيمة) على الاستهلاك غير المنتج الى انفاق جزء منه على الاستهلاك المنتج فى الفترة التالية لتحقيق هذا الدخل. وعلى ذلك فان الرأسماليون سوف يدخرون جزء من ايرادهم (النقدى) أى جزء من فائض القيمة ليستخدم كراس مال نقدى ، اى ليشتروا به مزيدا من أدوات الانتاج (الات ومعدات انتاجية)بالاضافة الى شراء مزيد من قوة العمل.

ولكن لكى تتم زيادة الانتاج فى الفترة القادمة يتعين أن يجد راس المال النقدى الجديد (عند تحوله من رأس مال نقدى الى راس مال عينى) فى السوق قدرا من العناصر الطبيعية لراس المال المنتج تم انتاجها فى نهاية المرحلة الحالية ،ولذلك فانه لابد ان تكون الطاقة الانتاجية منسقة على النحو الذى يُمكن من أن يكون الناتج الكلى من أدوات الانتاج أكبر مما يلزم لاستبدال ما استهلك من راس المال ذى القيمة الثابته ،وما هو لازم لاستهلاك الطبقة العاملة المستخدمة حاليا وكذلك ماهو لازم لاستهلاك الطبقة الرأسمالية. هذا القدر الزائد الذى يأخذ الشكل العينى لسلع انتاجية لانتاج لسلع الانتاجية وانتاج السلع الاستهلاكية التى تستخدم فى الفترة التالية كسلع استهلاكية تسمح باستخدام جزء اضافى من القوى العاملة ،كما تسمح كذلك بزيادة الاستهلاك غير المنتج للطبقة الرأسمالية (ذلك أن تراكم راس المال لايستبعد الزيادة فى استهلاك الطبقة الرأسمالية ، اذ ان زيادة كلاهما - زيادة تراكم راس المال وزيادة الاستهلاك - تتم فى نفس الوقت ،وذلك يحتوى على الرد على من يقولون ان مصدر رأس

المال هو الادخار ،وان الادخار هو حرمان من استهلاك حال، ومن ثم فان سعر الفائدة هو مكافاة الامتناع عن الاستهلاك ،ولكن الواقع أن مصدر رأس المال هو تجدد الانتاج على نطاق متسع حيث يتم انتاج عناصر اضافية من راس المال المنتج خلال الفترة السابقة ، أى عناصر تزيد على حاجات تجدد الانتاج البسيط ،والتى تستخدم فى بناء مزيد من الوحدات الانتاجية الجديدة أو لتوسيع الطاقة الانتاجية للوحدات الحالية).

وعلى ذلك فان ناتج القطاع الاول المنتج للسلع الانتاجية وليكن $ن_١$ لابد أن تكون قيمته أكبر من قيمة وسائل الانتاج اللازمة لاستبدال ما استهلك من راس مال ذى القيمة الثابته فى القسم الاول بالاضافه الى راس المال ذى القيمة الثابته المستهلك فى القسم الثانى ـ وعلى ذلك فانه لابد أن تنتهى مرحلة الانتاج الحالية ـ على عكس ماهو الحال فى تجدد الانتاج البسيط ـ كما يلى :

$$ن_١ > ك_١ + ك_٢$$

ومن ناحية اخرى فان فائض القيمة فى القسم الاول سيخصص جزء منه للتحول الى راس مال منتج فى الفترة التالية، أى سوف ياخذ الشكل العينى لوسائل الانتاج المنتجة لوسائل الانتاج ومن ثم فان هذا الجزء من فائض القيمة لن يستبدل بالسلع الاستهلاكية التى ينتجها القطاع الثانى ـ على خلاف تجدد الانتاج البسيط حيث يتم استبدال كامل فائض القيمة بالسلع الاستهلاكية ـ والذى يترتب عليه ان جزء من ناتج القطاع الثانى سوف يظل بدون بيع ،وهو ما سوف يخصص لتجدد الانتاج الموسع ، اى سوف يخصص لاستهلاك الطبقات العاملة الاضافية فى المرحلة التالية. وعلى ذلك فانه لابد أن يكون ناتج القسم الثانى من السلع الاستهلاكية $ن_٢$ اصغر من مجموع رأس المال المتغير الاجتماعى (الاجور فى القطاعين) بالاضافه الى مجموع

فائض القيمة الاجتماعى (دخول الرأسماليين فى القطاعين) أى أن مرحلة الانتاج الحالية لابد أن تنتهى الى مايلى:

$$ن_{٢} < ع_{١} + ف_{١} + ع_{٢} + ف_{٢}$$

وحتى يتحقق ما سبق فانه يتعين اعادة توزيع العناصر الطبيعية لراس المال الاجتماعى المنتج بين القسم الاول والثانى بالشكل الذى يحقق تلك النتائج فى نهاية الفترة الحالية ، وبطبيعة الحال فان هذا التقسيم لابد ان يتم فى اطار التحديث والتطوير التكنولوجى فترة بعد اخرى والتى يعبر عنها التركيب العضوى لراس المال(العلاقة بين راس المال ذى القيمة الثابته وراس المال المتغير كاحد اهم العوامل المحددة لانتاجية العمل $\frac{ك}{ع}$ والتى تكون دائما اكبر من الصفر) وهكذا يتعين أن يحصل القسم الاول المنتج للشكل العينى لراس المال ذى القيمة الثابته نصيبا اكبر من الموارد الانتاجية وبما يتناسب مع اساليب تكنولوجية اكثر تقدما تقتضى زيادة التكثيف الراسمالى بالنسبة للقوى العاملة ،وهو ما يسمح لهذا القسم بانتاج ما يعوض ما استهلك من راس المال ذى القيمة الثابته فى كلا القسمين بالاضافه الى تقديم فائض اضافى منه للاستخدام الجديد لتوسيع الطاقة الانتاجية فى كلا القطاعين. وهكذا فانه كلما اتسعت الطاقة الانتاجية فى القسم الاول سواء بزيادة التراكم الراسمالى او بزيادة التراكم التكنولوجى كلما مكن ذلك من زيادة انتاج وسائل الانتاج كميا وكيفيا (ذات مستوى تكنولوجى ارفع ، اى كثيفة التكنولوجيا).

ويترتب على ذلك ان الفرق بين تجدد الانتاج البسيط وتجدد الانتاج على نطاق متسع هو فرق كيفى يجد أصله فى طريقة استخدام فائض القيمة وفى الشكل العينى والتكنولوجى

الذى تأخذه . ففى حالة تجدد الانتاج البسيط يستخدم كل فائض القيمة بعد تحقيقه فى الاستهلاك غير المنتج ، أى الاستهلاك النهائى للطبقة الرأسمالية ، مع استمرار تجدد الانتاج عبر الزمن عند نفس المستوى التكنولوجى بلا تغيير أو تقدم . اما فى حالة تجدد الانتاج الموسع فان الامر يقتضى تركيز جزء من فائض القيمة فى صورته النقدية لشراء وسائل انتاج اضافية وقدره على العمل اضافيه فى الفترة القادمة ، مع العمل على تطوير وسائل الانتاج تكنولوجيا فى المرحلة اللاحقة عما كانت عليه فى المرحلة السابقة . وبذلك تجد الشكل العينى لفائض القيمة فى القسم الاول (ف $_1$) فى حالة تجدد الانتاج البسيط يأخذ الشكل العينى لسلع انتاجية تنتج سلعا استهلاكية وعلى نفس المستوى التكنولوجى السابق ، أما فى حالة تجدد الانتاج الموسع فان هذا الجزء من فائض القيمة فى القسم الاول (ف $_1$) سوف ياخذ الشكل العينى لسلع انتاجية لانتاج السلع الانتاجية وذات مستوى تكنولوجى أعلى ، أى كثيفة التكنولوجيا . أما فى القسم الثانى فان الفرق انما ينعكس فى تغيير الشكل العينى لفائض القيمة (ف $_2$) لتتحول الى سلع انتاجية لانتاج سلع استهلاكية ضرورية (أجريه) لتعول الزيادة فى العمالة الجديدة المشغله على حساب السلع الكمالية والترفيه فى المرحلة الاولى للانتقال الى التراكم الكثيف ، اذ أنه من المتوقع أن تستخدم بعد ذلك فى انتاج تلك السلع الاخيرة فى مرحلة متقدمة ، مع عدم إغفال التطوير التكنولوجى للسلع الانتاجية التى سوف تستحدث فى هذا القسم نتيجة تحول فائض القيمة (ف $_2$) الى سلع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية . .

ويمكن التعبير باختصار عن ما سبق بالقول بأن الفرق بين نموذج تجدد الانتاج البسيط ونموذج تجدد الانتاج الموسع

انما يتمثل فى كيفية الاستخدام لرأس المال الاجتماعى بمستوى تكنولوجى معين وفى انتاج تشكيله من السلع فى كل حالة على حده . ومع ذلك يتعين ملاحظة أن المهم هو هذا الفرق الكيفى بين النموذجين ،فغالبا ما يعرف تجدد الانتاج الموسع بأنه ينصرف الى انتاج كمية أكبر من الناتج الاجتماعى ومن ثم يقرر البعض أنه نموذج للنمو (زيادة الناتج المحلى الاجمالى)،وهو تعريف غير دقيق واستنتاج فى غير محله ، اذ يغفل الفرق الكيفى الذى يتميز به نموذج تجدد الانتاج الموسع عن نموذج تجدد الانتاج البسيط. ذلك أنه يمكن أن تحدث زيادة فى الناتج القومى من خلال تجدد الانتاج البسيط بزيادة كمية العمل وزيادة كمية راس المال الانتاجى المستخدم مع ثبات اسلوب ونسب توزيع الموارد بين القطاعات ،ومع ثبات الفنون الانتاجية وثبات المستوى التكنولوجى، أى مع انعدام التقدم التكنولوجى ،وذلك ما يمكن تسميته بالنمو .أما بالنسبة لنموذج تجدد الانتاج الموسع فانه يمكن زيادة الناتج الكلى عن طريق اعادة توزيع راس المال الاجتماعى بين القطاعين وتبعا لاسلوب تكنولوجى أفضل للانتاج(ينعكس بالطبع فى تغيير التركيب العضوى لرأس المال على مستوى كل قطاع) بحيث تتحقق هذه الزيادة فى الناتج الكلى دون استخدام قوة عمل اضافية جديدة ،ولو أنه فى الواقع يتم تطوير وزيادة الناتج الكلى فى نموذج التجدد الموسع باستخدام كلا الطريقين ،وهو ما يحتوى على مقومات التنمية وليس النمو فقط.

ونقطة البدء فى عرض ميكانزم تجدد الانتاج الموسع هى تجدد الانتاج البسيط ،ومن ثم نعود الى نموذج تجدد الانتاج البسيط على النحو التالى :

القسم الاول: ٤٠٠٠ + ١٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٦٠٠٠
القسم الثانى: ٢٠٠٠ + ٥٠٠ + ٥٠٠ = ٣٠٠٠ = ٩٠٠٠

ولكى نحقق امكانية تجدد الانتاج على نطاق موسع يجب أن يحدث التغير الكيفى السابق الاشاره اليه من حيث توزيع رأس المال الانتاجى وتعديل الاسلوب التكنولوجى المستخدم والذى ينعكس فى تفاوت التركيب العضوى لراس المال فى كلا القطاعين بحيث يتم تحقيق مايلى :

ن ١ > ك ١ + ك ٢

ن ٢ < ع ١ + ع ٢ + ف ٢

وهو ما يستلزم إعادة توزيع الموارد المتاحة على القسمين خلافا لما سبق على النحو التالى :

القسم الاول ٤٠٠٠ + ١٠٠٠
القسم الثانى ١٥٠٠ + ٧٥٠ = ٧٢٥٠.

وعلى ذلك يكون الناتج الاجتماعى المتحقق على النحو التالى :

القسم الاول ٤٠٠٠ + ١٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٦٠٠٠
القسم الثانى ١٥٠٠ + ٧٥٠ + ٧٥٠ = ٣٠٠٠

يلاحظ أن التركيب العضوى لراس المال فى القطاع الاول ٤ : ١ ،وفى القسم الثانى ٢ : ١ ،فمع افتراض ان معدل التراكم فى القطاع الاول هو ٥٠ ٪ من فائض القيمة فانه لابد ان يكون معدل التراكم فى القطاع الثانى بمعدل ٢٠٪ وبطبيعة الحال فان الجزء المتراكم من فائض القيمة لابد أن ينقسم بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير تبعا للتركيب العضوى لراس المال فى كل قطاع على حدة. فاذا كان مقدار التراكم من فائض القيمة فى القطاع الاول ٥٠٠ وحدة فانه لابد من توزيعها الى ٤٠٠ لراس المال الثابت ، ١٠٠ لرأس المال

المتغير،وكذلك اذا كان التراكم فىالقطاع الثانى ١٥٠وحدة فانه يجب أن ينقسم الى ١٠٠ وحده لراس المال الثابت ، ٥٠ وحدة لراس المالالمتغير.

وكذلك يلاحظ أن اعادة توزيع الموارد بالصورة السابقة على قسمى الاقتصاد القومى انما يتضمن اخلالا مقصودا ومتعمدا للتوازن على مستوى قطاعات الاقتصاد القومى ،الا ان هـذا الاخلال بالتوازن فى هذه المرحلة هو الذى سوف يكون سببا فى استعادة التوازن خلال عمليةتجدد الانتاج والمبادلات التى سوف تتم تبعا له عبر الزمنعلىأساس معدلات التراكم التى سوف تتم فىالقطاعين ،فهذا الاخلال بالتوازن هو الذى يعطى الفرصة لتحولالتراكم النقدى لفائض القيمة الى تراكم انتاجي يزيد من الطاقة الانتاجية فى المرحلة التالية مع استعادة التوازن.

فعلى مستوى القسم الاول نجد ان الطلب الكلى على السلع الانتاجية ك$_{1}$ + ك$_{2}$ = ٤٠٠٠ + ١٥٠٠ = ٥٥٠٠ وحدة وهو أقل من العرض الكلى للسلع الانتاجية ك$_{1}$ + ع$_{1}$+ ف$_{1}$=٤٠٠٠+١٠٠٠ +١٠٠٠ = ٦٠٠٠ وحدة . ونفس الاختلال نجده على مستوى القطاع الثانى حيث الطلب الكلى على السلع الاستهلاكية ع$_{1}$ + ف$_{1}$ + ع$_{2}$ + ف$_{2}$ = ١٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٧٥٠ + ٧٥٠ = ٣٥٠٠ وحدة اكبر من العرضالكلى الذى يقدمه القطاع الثانى ك$_{2}$ + ع$_{2}$ + ف$_{2}$ =١٥٠٠ + ٧٥٠ + ٧٥٠ = ٣٠٠٠ وحدة.

ولكى يزيد رأس المال فى القسم الاول فى الفترة القادمة يتعين أن ياخذ فائض القيمة فى هذاالقسم الشكل العينى لسلع انتاجية لانتاجالسلع الانتاجية فى حدود٤٠٠وحدة. ولسلع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية فى حدود ١٠٠ وحدة.

ولكى تتم عملية تجدد الانتاج على نطاق متسع فى الفترة القادمة فانه يتعين أن تتم تلك المبادلات بين القطاعات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية على النحو التالى :

أولا - يشترى الرأسماليون فى القطاع الاول قوة عمل العمال بما قيمته ١٠٠٠ وحده نقدية ،فيقوم العمال بشراء السلع الاستهلاكية من القطاع الثانى ،وتستقر النقود فى يد الرأسماليون فى القطاع الثانى. يدفع الرأسماليون فى القطاع الثانى ذات النقود للقطاع الاول للحصول على سلعة انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية . وبذلك يحقق الرأسماليون فى القطاع الاول جزء من فائض القيمة اذ أن دوره رأس المال قد اكتملت بعودة النقود التى اطلقوها فى التداول اليهم ،وكذلك يجدد الرأسماليون فى القطاع الثانى جزء من رأسمالهم الثابت بما قيمته ١٠٠٠ وحدة نقدية .

ثانيا : يدفع الرأسماليون فى القطاع الاول بفائض القيمة المخصص للاستهلاك ٥٠٠ وحدة نقدية للرأسماليين فى القطاع الثانى للحصول على سلع استهلاكية . يدفع الرأسماليون فى القطاع الثانى ذات النقود ٥٠٠ وحدة نقدية الى الرأسماليون فى القطاع الاول للحصول على سلع إنتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية . وبذلك يحقق الرأسماليون فى القطاع الثانى تجديد رأس مالهم الانتاجى ١٥٠٠ بما قيمته ١٥٠٠ وحدة نقدية .

ثالثا : يتولى الرأسماليون فى القطاع الاول تجديد رأس مالهم الانتاجى السابق استهلاكه خلال فترة الانتاج ٤٠٠٠ وحدة نقدية وذلك بالتبادل بين الرأسماليين بعضهم البعض .

رابعا : يقوم الرأسماليون فى القطاع الاول بشراء كمية من رأس المال الانتاجى(لانتاج السلع الانتاجية) من الرأسماليين فى القطاع الاول بما قيمته ٤٠٠ وحدة نقدية ،وذلك بالانفاق من فائض القيمة الذىتم تخصيصه للاستهلاك الانتاجى(وليس الاستهلاكى كما تجدد الانتاج البسيط)٠

خامسا : يقوم الرأسماليون فى القطاع الاول بدفع كمية من النقود ١٠٠ وحدة نقدية لعمال اضافيين فى القطاع الاول وذلك بالانفاق من فائض القيمة الذى تم تخصيصه للاستهلاك الانتاجى ،ينقل العمال النقود الى الرأسماليين فى القطاع الثانى للحصول على سلع استهلاكية ،وبذلك تستقر النقود فى يد الرأسماليين فى القطاع الثانى ، الذين ينقلوها الى الرأسماليين فى القطاع الاول للحصول على سلع انتاجية لانتاج السلع الاستهلاكية بما قيمته ١٠٠ وحدة نقدية ،وبذلك يحققون الزيادة الاضافيه فى قيمة راس المال الانتاجى٠

سادسا : يدفع الرأسماليون فى القطاع الثانى ٧٥٠ وحدة نقدية للعمال فى القطاع الثانى للحصول على قوة العمل وهؤلاء العمال يعيدون دفع النقود الراسماليين فى القطاع الثانى للحصول على سلع استهلاكية ،وبذلك تعود النقود الى الرأسماليين فى القطاع الثانى بعد ان تكون حققت دورتها كامله ويحقق الرأسماليون فى القطاع الثانى جزء من فائض القيمة٠

سابعا: يقوم الرأسماليون فى القطاع الثانى بانفاق الجزء من فائض القيمة المخصص للاستهلاك ٦٠٠ وحدة نقدية (بعد خصم التراكم بواقع ٢٠ ٪ ويساوى ١٥٠ وحدة نقدية) للحصول

على سلع استهلاكية ،ويتم ذلك بالتبادل بين الرأسماليين داخل القطاع الثانى.

ويمكن ايضاح تلك المبادلات بين القطاعات الاقتصادية وبين الطبقات الاجتماعية رقميا على النحو التالى :

القسم الاول ٤٠٠٠ + ١٠٠٠ + ٥٠٠ + ٤٠٠ + ١٠٠

$ب + ع_١ + ف_١ + \Delta ك_١ + \Delta ع_١$

القسم الثانى ١٥٠٠ + ٧٥٠ + ٦٠٠ + ١٠٠ + ٥٠

$ك_٢ + ع_٢ + ف_٢ + \Delta ك_٢ + \Delta ع_٢$

ويلاحظ أن المبادلات التى تمت خلال فترة تجدد الانتاج قد انتهت الى زيادة رأس المال الثابت فى القسم الاول بمقدار ($\Delta ك_١$ = ٤٠٠ وحدة) ،وكذلك زيادة رأس المال المتغير بمقدار ($\Delta ع_١$ = ١٠٠ وحدة) ،ومجموعهما يساوى الجزء المتراكم من فائض القيمة فى نفس القسم وهو (٥٠٠ وحدة). وكذلك بالنسبة للقسم الثانى زاد رأس المال الثابت بمقدار ($\Delta ك_٢$ = ١٠٠ وحدة) ،وزاد راس المال المتغير بمقدار ($\Delta ع_٢$ = ٥٠ وحدة) ،ومجموعهما يساوى الجزء المتراكم من فائض القسم نفسه وهو (١٥٠ وحدة).

واخيرا فاننا نجد ان الشرط الاساسى لتجدد الانتاج يتحقق وهو ان طلب القطاع الاول على منتجات القطاع الثانى من السلع الاستهلاكية مساوية تماما لطلب القطاع الثانى على منتجات القطاع الاول من السلع الانتاجية. فطلب القطاع الاول على السلع الاستهلاكية يساوى $ع_١ + ف_١ + \Delta ع_١$ = ١٠٠٠ + ٥٠٠ + ١٠٠ = ١٦٠٠ ،وطلب القطاع الثانى على السلع الانتاجية يساوى $ك_٢ + \Delta ك_٢$ = ١٥٠٠ + ١٠٠ = ١٦٠٠.

وعلى هذا النحو تتوافر الشروط اللازمة لتجدد الانتاج فى الفترة القادمة حيث تبدا هذه الفترة براس مال اجتماعى أكبر مقسم على النحو التالى :

القسم الاول ٤٤٠٠ + ١١٠٠

$ك_{١} + ع_{١}$

ومع استمرار افتراض ان فائض القيمة يتحقق بمعدل ١٠٠ ٪ من راس المال المتغير نجد ان المرحلة المنتجية لراس المال تنتهى بانتاج كلى اكبر من السلع الانتاجية والاستهلاكية يصل الى ماقيمته (٩٨٠٠ وحدة) على النحو التالى :

القسم الاول : ٤٤٠٠ + ١١٠٠ + ١١٠٠ = ٦٦٠٠
القسم الثانى : ١٦٠٠ + ٨٠٠ + ٨٠٠ = ٣٢٠٠ = ٩٨٠٠

ونعود مرة ثانية الى الاختلال المقصود والمتعمد من أجل استيعاب التراكم الذى سوف يتم فى القطاع الاول بنسبة ٥٠ ٪ من فائض القيمة (٥٥٠ وحدة) بينما يخصص النصف الاخر منها لاستهلاك الطبقة الراسمالية فى نفس القسم الاول ، والجزء المخصص للتراكم سوف ينقسم فى الفترة التالية بين راس المال الثابت والمتغير بنسبة ٤ : ١ حسب التركيب العضوى لراس المال (بافتراض ثبات التقدم التكنولوجى) ،وسوف تتم تجدد الانتاج والمبادلات عبر الزمن فى هذه المرحلة والتى يمكن تصويرها كما يلى :

القسم الاول : ٤٤٠٠ + ١١٠٠ + ٥٥٠ + ٤٤٠ + ١١٠

$ك_{١} + ع_{١} + ف_{١} + \Delta ك_{١} + \Delta ع_{١}$

القسم الثانى ١٦٠٠ + ٨٠٠ + ٥٦٠ + ١١٠ + ٥٠ + ٥٥ + ٢٥

$ك_{٢} + ع_{٢} + ف_{٢} + \Delta ك_{٢} + \Delta ك_{٢} + \Delta ع_{٢} + \Delta ع_{٢}$

ووفقا لذلك فانه يتعين على الراسماليين فى القطاع الثانى تركيم كمية من فائض القيمة معادلا لما قيمته (٢٤٠ وحده)، أى ما نسبته ٣٠ ٪ من فائض القيمة لكى يتوجه (١٦٠ وحدة) منها لراس المال الثابت الاضافى، (٨٠وحدة) لراس المال المتغير الاضافى،وذلك حتى يتم الاحتفاظ بالتركيب العضوى لراس المال بدون تغيير • ويلاحظ ان الجزء المتراكم من فائض القيمة فى القسم الثانى انقسم الى نوعين من راس المال الثابت أحدهما لانتاج السلع الضرورية (١١٠وحدة) والثانى لانتاج السلع الكمالية (٥٥ وحدة)،وكذلك تم تخصيص الباقى لرأس المال المتغير — القوى العاملة الاضافيه — خص منها للسلع الضرورية (٥٥ وحدة) والسلع الكمالية (٢٥ وحدة) •

ولكى تتوافر العناصر العينية لتجدد الانتاج فى الفترة القادمة يلزم أن تتم المبادلات بين الطبقات الاجتماعية والاقسام الاقتصادية بما يخلق تيارا من السلع بين القسم الاول والثانى كما سبق ايضاحة وبما يؤدى الى ما نتهى اليه موقف القسمين عاليه ،وكنتيجة لذلك تبدا عملية الانتاج فى الفترة القادمة برأس مال اجتماعى قيمته ٨٦٩٠ موزعا بين القسمين على النحو التالى :

القسم الاول : ٤٨٤٠ + ١٢١٠

$ك_١ + ع_١$

القسم الثانى: ١٧٦٠ + ٨٨٠ = ٨٦٩٠

$ك_٢ + ع_٢$

وفى نهاية المرحلة الانتاجية لراس المال يتزايد الناتج الكلى الى ١٠٧٨٠ على النحو التالى :

القسم الاول : ٤٨٤٠ + ١٢١٠ + ١٢١٠ = ٧٢٦٠

$ك_1 + ع_1 + ف_1$

= ١٠٧٨٠

القسم الثانى : ١٧٦٠ + ٨٨٠ + ٨٨٠ = ٣٥٢٠

$ك_2 + ع_2 + ف_2$

وأخيرا بعد العرض السابق لنموذج تجدد الانتاج الموسع فى وصفه لكيفية الوصول الى مرحلة التراكم الكثيف ، وفى ايضاحه للشروط اللازمة لتحقيق هذا النوع من التراكم الذى يقوم عليه التقدم الاقتصادى المطرد فى اى مجتمع ، يمكننا أن نقدم بعض الملاحظات الجوهرية لايضاح وتأكيد الجوانب الاساسية التى تحكم عملية التراكم الكثيف والتى تقوم على هذا النموذج التجريدى .

١ ـ أن تراكم رأس المال المنتج هو الذى يلعب الدور الاساسى فى توسيع الطاقة الانتاجية ، وبذلك يعتبر الاساس الجوهرى الاول لتحقيق التراكم الكثيف ، ومن ثم فهو أساس النمو المطرد للاقتصاد القومى . وهو يختلف جوهريا عن الادخار ، الذى يعرف بأنه الجزء من الدخل الذى لم يوجه الى الاستهلاك سواء على مستوى الافراد أو على المستوى القومى ، ففى الوقت الذى لايمكن للادخار فى شكله النقدى أو فى شكله العينى أن يتحول الى رأس مال منتج فانه لابد محكوم بتحوله الى أحد مجالات التبديد الاقتصادى مثل تحوله الى الاكتناز او الى المضاربة .

٢ ـ ان التراكم الكثيف لايتوقف فقط على حجم تراكم راس المال الانتاجى ولكنه يتوقف على كيفية توزيع راس المال الانتاجى على القطاعات الاقتصادية . فبالرغم من أنه يمكن الاحتفاظ بنسب متساويه لتوزيع رأس المال الانتاجى على

القطاعات الاقتصادية فى مرحلة التراكم البدائى - التى يعبر عنها نموذج تجدد الانتاج البسيط - فانه لايمكن أن يحدث ذلك فى المرحلة التاليه - التراكم الكثيف - وذلك لان القدرة على دفع النمو المطرد إنما تكمن فى إطراد زيادة طاقة القطاع المنتج لراس المال الانتاجى، سواء كان راس مال لانتاج السلع الانتاجية ، أو رأس مال لانتاج السلع الاستهلاكية أو لانتاج السلع الخدمية ، فهو القادر على الاستجابه للادخار المتحقق فى تحوله الى راس مال منتج، ومالم تكن الاولويه فى التخصيص لقطاع انتاج رأس المال الانتاجى فان بقية القطاعات الاخرى لن تستطيع النمو بالقدر الذى يسمح به الادخار المتاح للمجتمع ومن ثم فان الامر لابد أن ينتهى بطبيعة الحال الى أى صورة من صور تبديد الادخار أو الى انتقال هذا الادخار الى العالم الخارجى اما للتبديد ايضا او لاستيراد راس المال المنتج . ولذلك فان اهم مقومات ومتطلبات التراكم الكثيف هو منح الاولوية فى توزيع رأس المال المنتج لقطاع انتاج رأس المال الانتاجى ، فذلك هو الشرط الاساسى لضمان النمو المطرد بكافة القطاعات الاخرى ، وكذلك هو الشرط الاساسى للتمركز الذاتى الداخلى لعملية الانتاج الاجتماعى والتمركز الذاتى للادخار القومى وعدم اتجاهه الى التبديد داخليا أو خارجيا .

٣ - من البديهى أن الطلب على وسائل الانتاج لن يتحدد بمعدل استبدال راس المال الثابت المستهلك فى عملية الانتاج الاجتماعى والذى يميل الى الثبات كما فى مرحلة التراكم البدائى ، بل سوف يتسم هذا الطلب بالنمو المتزايد ويتبع فى ذلك معدل التراكم .

٤ - ان التقدم التكنولوجى يلعب الدور الاساسى الثانى فى توسيع الطاقة الانتاجية حتى فى ظل ثبات حجم الموارد

المستخدمة ،ذلك أن ابتداع طرق افضل للانتاج تكون موفـــرة لموارد رأس المال ، أوالعمل ، أو الموارد الطبيعية أوموارد الطاقة ..الخ أو موفرة لاكثر من مورد فى وقت واحد،وهو مـــا ينعكس فى زيادة القدرة على تحقيق معدل أعلى من الادخـــار والتراكم . هذا بالاضافه الىأن التقدم التكنولوجى يوجد فرص جديدة لاستخدام موارد عاطلة،ومن ثم يعمل على توفير الموارد المستخدمة مما يدفع بمعدل التراكم الى الزيادة ،مثـــل تكنولوجيا الطاقة الشمسية التى توفر المواردالبتروليـــة المستخدمة فى عمليات الانتاج الاجتماعى .

وبدون التقدم التكنولوجى فان معدل نموالطاقـــة الانتاجية معدل ثابت ومن ثم ثبات معدل نموالاقتصاد القومـى حيث سوف يعتمد كلاهما فى كل الاحوال على معدل الادخار الـذى سوف يتحول فىافضلالظروف الى راس مال انتاجى عند نفـــس المستوى التكنولوجى،وهو ما يعنى ان التركيب العضوى لـراس المال داخل القطاعات المنتجة سوف يظل كما هو بدون تغييـر عند ثباتالتقدم التكنولوجى عبر الزمن.وهكذا فان التراكـم الكثيف سوف يتحول بعد فترة الى التراكم البدائى فى ظـــل فقدان التقدم التكنولوجى ،وهو ما ادىالى الركود بعد فترة من التقدم فىالمجتمعات الصناعية المتقدمة التى ابطأ فيهـا معدلالتقدم التكنولوجى ،مع استمرار النمو والتقدم فـــى المجتمعات الصناعية المتقدمة الاخرى التىمازالـتتشهـد تقدما تكنولوجيا مستمرا حتى فى ظل استمرار ثبات حجـــم الموارد المتاحة وثبات معدلالادخار والتراكم ،ذلكأن معـدل نموالطاقة الانتاجية فى ظلالتقدمالتكنولوجى يكون معـــدلا متزايدا.

٥ ـ ان أهم مشكلةتواجه مرحلة التراكم الكثيف هـــى مشكلة اقامة التوازنالاقتصادى العام ،وهو يعتمد على الوازن

المتحقق على مستوى القطاعات الاقتصادية بحيث يتم انجاز النمو المستمر للاقتصاد القومى دون اى اختناقات او فوائض على مستوى اى من القطاعات والفروع الاقتصادية . ذلك ان الاعتماد المتبادل بين القطاعات الاقتصادية سوف يختل وتصبح هنالك طاقات عاطلة فى بعض هذه القطاعات أو الفروع نتيجة لتقصير قطاع أو فرع لم يتولى انتاج مستلزمات انتاج هذا القطاع أو الفرع نتيجة لتقصير قطاع أو فرع اخر يتولى انتاج مستلزمات انتاج القطاع أو الفرع الاول ، كما ان الفائض المنتج على مستوى اى قطاع او فرع لايجد طلبا عليه من بقية قطاعات اوفروع الاقتصاد القومى انما هو نوع من تبديد الموارد ، وفى كلا الحالتين فان معدل نمو الناتج القومى لابد متناقص .

كما رأينا فى نموذج تجدد الانتاج الموسع كيف أن توزيع رأس المال الانتاجى بين قسمى الاقتصاد القومى لابد أن يكون متبعا لنسب تضمن احداث هذا التوازن ، وهو ما لابد أن يحدث على مستوى كافة القطاعات والفروع الاقتصادية المتعددة وخاصة أن تجدد الانتاج الموسع يحتاج الى العمل على مستويين أو على بعدين زمنيين وليس بعدا زمنيا واحدا كما فى تجدد الانتاج البسيط . ففى الاخير نجد ان شروط التوازن يحتويها بعدا زمنيا واحدا هو الفترة التى تستغرقها دورة رأس المال الاجتماعى . اما النموذج الموسع ، فان التوازن يختل فى الفترة الاولى نتيجة لادخال تراكم راس المال ، ثم يتحقق التوازن فى اثناء الفترة التالية . فالناتج الكلى فى الفترة ($ت_١$) فى القسم الاول (٦٠٠٠ وحدة) لن يستخدم بالكامل الا فى الفترة التالية ($ت_٢$) ، حيث يستخدم (٤٤٠٠ وحده) للقسم الاول ، (١٦٠٠ وحدة) للقسم الثانى ، وكذلك فان الناتج الكلى فى الفترة ($ت_١$) فى القسم الثانى (٣٠٠٠ وحدة) لن يستخدم الا فى الفترة التالية ($ت_٢$) حيث يستخدم (١٠٠٠ + ٥٠٠ + ١٠٠ وحده) للقسم الاول ، (٧٥٠ + ٦٠٠ +

٥٠ وحدة) للقسم الثانى. وهكذا فان قضية اقامة التـــوازن تتعقد أكثر كلما تعددت القطاعات والفروع،وتزداد تعقيــدا بمناسبة مراعاة شروط الاختلال المؤدى الى التوازن ليس فى مرحلة الانتاج فقط بل كذلك فى مرحلة التبادل لها فى اطار علاقات الاعتماد المتبادل للقطاعات والفروع الاقتصادية على بعضهــا البعض عبر الزمن.

وليس الامر يقتصر على ماسبق ،بل ان اقامة التـــوازن تقتضى التعرف على مستوى التقدم التكنولوجى الذى سوف يتـــم على أساسه العمل فى كل قطاع وبما لايخل بقضية تحقيق التوازن، فاختيار الفنون الانتاجية سواء كثيفة رأس المال أو كثيفـــة العمالة ذات أثر هام على مدى تحقيق التوازن ،وكذلك فــــان عملية تحقيق النمو الامثل للاقتصاد القومى قد تقتضى اختيـــار توليفة من الفنون الانتاجية المختلفة يخص كل قطاع أو كـــل فرع منها نوع معين من الفنون الانتاجية ذات كثافة رأسماليـــة تختلف عن بعضها البعض ،مما يقتضى أن يؤخذ فى الاعتبار عنـــد توزيع رأس المال الانتاجى على القطاعات والفروع الاقتصاديـــة مستواه التكنولوجى ودرجة كثافته الرأسمالية ،وخاصـــة أن تقرير هذا الاختيار التكنولوجى يرتبط بقضايا ومشاكل أخرى تفرض نفسها على السلطات الاقتصادية ولا ترتبط مباشرة بتحقيق الانتاج الاجتماعى فى اطار التوازن مثل مشكلة البطاله وتوافر قدر من العماله بلا فرص عمل ،وهو ما يعقد المشكلة أكثـــر واكثر بحيث يستحيل حلها الا فى اطار التخطيط القومى الشامل كأداة مُنظِمة لتخصيص الموارد وليس فى إطار قوى الســـوق وخاصة فى المرحلة الاولى للانتقال الى نمط التراكم الكثيف .

...

مراجع الدراسة

أولا : الكتب العربية

١- ابراهيم عامر، الأرض والفلاح، المسأله الزراعية فى مصر، مطبعة الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، عام ١٩٥٨.

٢- دكتور أحمد أحمد الحته ، تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، عام ١٩٥٧.

٣- دكتور أحمد منير نجار، قراءات فى اقتصاديات الوطن العربى، جامعة الامارات العربية المتحدة ، عام ١٩٨٩.

٤- أحمد صادق سعد ، تاريخ العرب الاجتماعى ، تحول التكوين المصرى من النمط الآسيوى الى النمط الرأسمالى، دار الحداثه للطباعة والنشر، بيروت ، عام ١٩٨٠.

٥- دكتور جلال أمين ، اشباع الحاجات الأساسية كمعيار فى تقويم تجارب التنمية العربية ، بحث ضمن دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، عام ١٩٨٣.

٦- دكتور رمزى زكى ، أزمة القروض الدوليه ، دار المستقبل العربى، القاهرة عام ١٩٨٧.

٧- دكتور رمزى زكى ، الديون والتنمية ، دار المستقبل العربى، القاهرة، عام ١٩٨٥.

٨- دكتور رمزى زكى ، الاقتصاد العربى تحت الحصار ، دراسة فى الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها فى الاقتصاد العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، عام ١٩٨٩.

٩- دكتور زكى أحمد عطا ، مشكلة الأرصدة الاسترلينية، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، الاسكندرية ، عام ١٩٤٧.

١٠- زهير الشايب ، وصف مصر، تأليف علماء الحمله الفرنسية، مكتبة الخانكى، القاهرة، الطبعة الأولى، عام ١٩٧٩.

١١- دكتور سعيد النجار، التخصصية والتصحيحات الهيكلية فى البلاد العربية
صندوق النقد العربى، أبو ظبى ، عام ١٩٨٨.

١٢- دكتور سعد الدين ابراهيم، مستقبل المجتمع والدوله فى الوطن العربى
منتدى الفكر العربى، عمان ، عام ١٩٨٨.

١٣- دكتور سعيد الخضرى ، اقتصاديات التخلف والتطوير، الجزء الأول
اقتصاديات التخلف، مكتبة الجلاء الحديثة ، بور سعيد ، عام ١٩٨٥.

١٤- دكتور سعيد الخضرى ، الاقتصاد النقدى والمصرفى ، مكتبة الجلاء
الحديثة ، بورسعيد ، عام ١٩٨٤.

١٥- دكتور سعيد الخضرى، الفن الانتاجى وأثره على كفاءة الاستثمار فى الدول
النامية ، رساله دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة
عام ١٩٨١.

١٦- دكتور سعيد الخضرى، دور الاختيار التكنولوجى فى حماية المستهلك، مع
التطبيق على صناعة النسيج فى مصر، مؤتمر حماية المستهلك، الجهاز
المركزى للتنظيم والادارة واتحاد جمعيات التنمية الادارية، القاهرة، عام
١٩٨٢.

١٧- دكتور سعيد الخضرى، المذهب الاقتصادى الاسلامى، الأصول المنهجية،
الملكية والتوزيع، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٦.

١٨- دكتور سمير أمين ، التراكم على الصعيد العالمى، نقد نظرية التخلف
دار ابن خلدون، بيروت ، عام ١٩٨١.

١٩- دكتور سمير أمين، مابعد الرأسمالية ، مركز دراسات الوحدة العربية،
بيروت ، عام ١٩٨٨.

٢٠- دكتور صوفى أبو طالب، مبادئ تاريخ القانون ، مكتبة النهضة العربية،
القاهرة ، بدون تاريخ.

٢١- دكتور عبدالهادى النجار، الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته
رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية، عام ١٩٧٤.

٢٢- دكتور عبد الوهاب التمار، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ، نشأتها ، أدوارها ، ودورها المأمول فى تطوير التنمية المحلية، الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت عام ١٩٨٥.

٢٣- دكتور عبدالعظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ،عام ١٩٧٨.

٢٤- دكتور عزيز خانكى ، الملكية العقارية فى مصر، المطبعة العصرية،القاهرة بدون تاريخ.

٢٥- دكتور عمرو محيى الدين ،التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية،القاهرة عام١٩٧٥.

٢٦- دكتور عبد اللطيف بن شهنو، تجربة الجزائر ، الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعى، بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة فى الوطن العربى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، عام ١٩٨٧.

٢٧- دكتور فؤاد مرسى، التمويل المصرفى للتنمية الاقتصادية، منشأه المعارف الاسكندرية، عام ١٩٨٥.

٢٨- دكتور محمد كامل ريحان، وآخرون، اقتصاديات الوطن العربى، جامعة الامارات العربية المتحدة ، عام ١٩٨٠.

٢٩- دكتور محمد على حنبوله ، الوظيفة الاجتماعية للملكية الخاصه، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، عام ١٩٧٣.

٣٠- دكتور محمد كامل مرسى، الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى من عهد الفراعنه حتى الآن ، مطبعة نورى، القاهرة ، عام ١٩٣٦.

٣١- دكتور محمد دويدار ، الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية، عام١٩٧٨.

٣٢- دكتور محمد دويدار، مشكلة الاستثمار فى اطار نظرية التطور الاقتصادى المخطط، مذكرات لطلبة دبلوم الدراسات العليا فى العلوم الاقتصادية والمالية،كلية الحقوق ،جامعة عين شمس، (غير منشوره) ،العام الجامعى ٧١/١٩٧٢.

٣٣- ميشيل مارتو ،قياس المديونية الخارجية، ندوة المديونية والأرصدة الخارجية، منتدى الفكر العربي، عمان ،عام ١٩٨٧ .

ثانيا : الكتب الأجنبيـــــة

1- B.Hansen & Marzouk, Development and Economic policy in the U.A.R.(EGYPT), North - Holland Publishing Company, Amisterdam, 1965.

2- F.Tokei, Contribution àla Nouvelle Discassion Sur le Mode deProduction Asiatique, Nouvelles Etudes Hongoises, Vol.7, 1972.

3- I-H.Rima, Development of Economic Analysis, Richard D.Irwin, Irwin, Inc.Home Wood, Illinois, 1967.

4- G.Myrdal, Asian Drama, An Inquiry into the Poverty of Nations, A Pelican Book, 1966.

5- K.Marx, Capital, vol II, Moscow, progress publishers, 1973.

6- M.Dobb, An Essay on Economic Growth and planning, Rutledge & Kegan Raul, LOndon, 1961.

7- P.A.Baran, The political Economy of Growth, New york, Monthly Review press, 1962.

8- S.Radwan, Capital Formation in Egyptian Industry and Agriculture 1886-1967, Ithace press, London, 1974.

9- S.Erbe, The Flight of capital From Developing Conntries, in: Intereconomics Rivew of International Trade and Development, Hamburg, November/December, 1985.

10- W.E.G.Salter, Productivity and Technical Change, Combridge at the university Press, 1974.

ثالثا : الدوريات العربيـــــــة٠

١ــ التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الأمانة العامه لجامعة الدول العربيـــة، صندوق النقد العربى، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعـــى، منظمة الاقطار العربية المصدره للنفط، عام ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٧٠

٢ــ البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم عام ١٩٨٥٠

٣ــ وزارة التخطيط، متابعة وتقييم المعالم الأساسية فى الخطة الخمســـة الأولى، القاهرة ، عام ١٩٦٦٠

٤ــ وزارة التخطيط، متابعة وتقييم النمو فى الجمهورية العربية المتحـــدة، سبتمبر عام١٩٦٧٠

٥ــ البنك الأهلى المصرى، التطورات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، عـــدد فبراير/مارس عام ١٩٧٥٠

٦ــ جريدة السياسة ، الكويت ، ١٩٨٨/١/١٢٠

٧ــ جريدة الاتحاد ، أبوظبى ، ١٩٩٠/٤/١٥ ٠

٨ــ نشرة الخليج الاقتصادية والمالية ، اصدار بنك الخليج الدولى، العـــدد التاسع، نوفمبر عام ١٩٨٧٠

٩ــ الاقتصاد والأعمال ، الكويت ، نوفمبـــر عام ١٩٨٧٠

١٠ــ وزارة الصناعة، الطاقات العاطله فى قطاع الصناعة ووسائل معالجتهـــا واقتصاديات تشغيلها ، القاهرة، يوليو ١٩٧٣٠

١١ــ وزارة التخطيط، الحسابات القومية لدولة الامارات العربية المتحـــدة، عام ٧٥ــ١٩٨٤٠

١٢ــ وزارة التخطيط، الحسابات القومية لدولة الامارات العربية المتحدة، عـــام ٧٥ــ١٩٨٤٠

١٣- جامعة الدول العربية، سلسلة دراسات ووثائق اقتصادية ، الأمانة العامة، الادارة العامه للشئون الاقتصادية، الجزء الأول ، نحو تطوير العمل الاقتصادى العربى المشترك، تونس ، عام ١٩٨٠.

١٤- وزارة التخطيط ، الاستراتيجية العامه للزراعة والرى والأمن الغذائى، القاهرة ، عام١٩٨١.

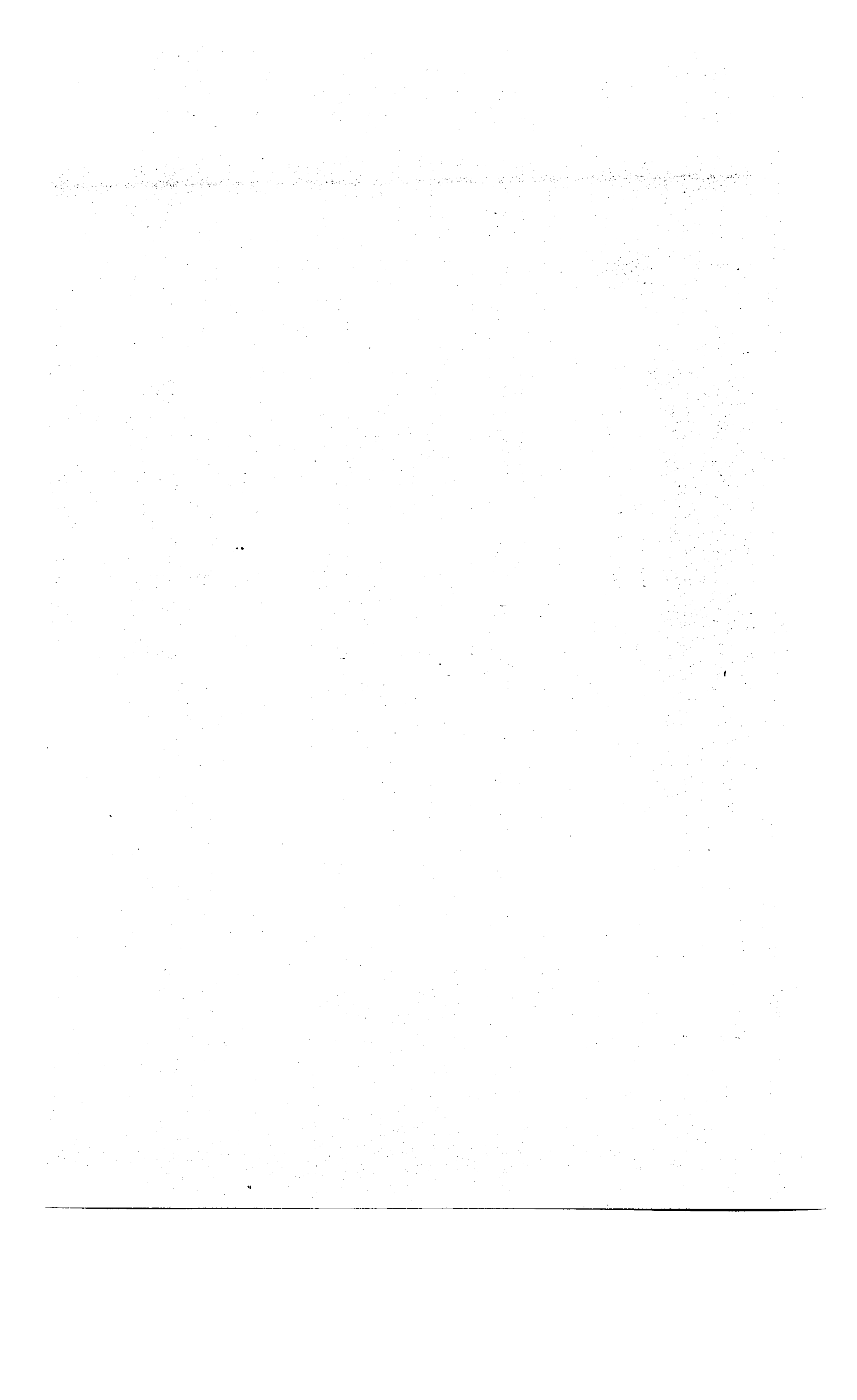
١٥- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، العدد الثالث، الدوحة، يونيو عام ١٩٨٤.

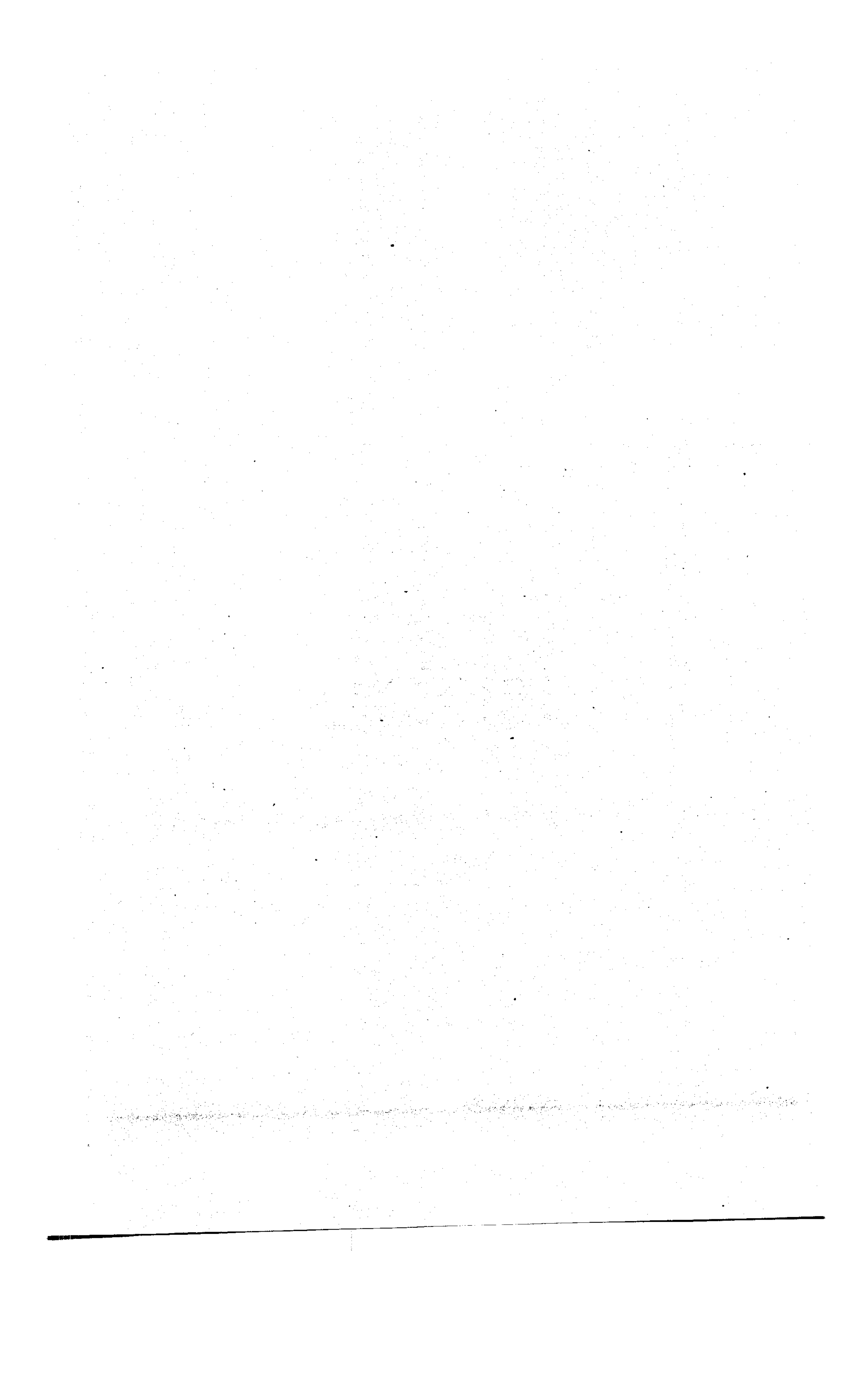
رابعا : الدوريات الأجنبية

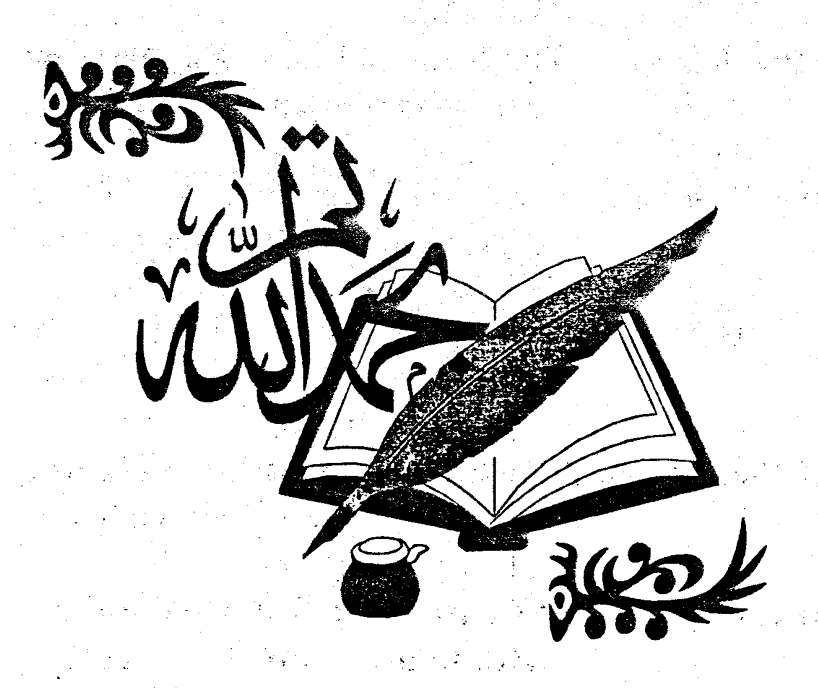
1- U.N. Transnational Corporation in World Development, Third Survey, 1985.

2- U.N. Economic Commission For western Asia, Development planning Division, Development Trends and prospects in Selected ECWA, 1978.

الفهرس







مطبعة العشرى

٥ حارة أبو عبده من شارع السلام
خلف حديقة جسر السويس - عرب الجسر
ت. عمل: ٢٩٨٢٠٢٩٠ موبايل: ٠١٠/٥٢٢٩١٨١

الدكتور سعيد الخضرى

ملاحظات حول تجربة إستخدام أذون الخزانة
فى معالجة عجز الموازنة فى مصر



مقدمة الدراسة :

يعانى الاقتصاد المصرى من عجز الموازنة العامة للدولة، الذى تفاقم منذ منتصف السبعينات بما يجره من دفع مستمر لمعدل التضخم ٠وفى اطار تخرير الاقتصاد المصرى وتصحيح مساره، كان لابد من القضاء على المشاكل المزمنة بداخله وأولها عجز الموازنة ٠

ولقد صدرت السياسة النقدية الجديدة لتتضمن ضمن أدواتها اصدار اذون الخزانة لتمويل هذا العجز بموارد حقيقية حتى يتم مكافحة التضخم ، الى جانب تقليل الاصدار النقدى بحيث يمكن ضبط معدل زيادة وسائل الدفع لتخفيض معدل التضخم ٠

وهذه الدراسة تناقش أسلوب اصدار أذون الخزانه،وأثره على المتغيرات الاقتصاديه والاجتماعيه، وفيما اذا كان ماقد أدى فعلا الى تخفيض معدل التضخم والتخلص من مشكلة الدولره، وساهم فى تثبيت سعر الصرف ، بالاضافه الى زياده الحافز على الادخار وتقليل معدل الزياده فى الاستهلاك وزيادة الاستثمار وكذلك تبحث أثر اصدار الأذون على حجم الدين العام وحجم الأعباء الناجمه عنه ٠ بالاضافة الى الآثار الاخرى الاجتماعيه مثل دعم الاتجاه الريعى ومدى تعمق البطاله والآثار الاجتماعيه الاخرى المرتبطه بها٠ ثم تنتهى الدراسه بمحاولة لتشخيص مشكلة الاقتصاد المصرى الحقيقية التى يعتبر عجز الموازنة والتضخم أحد مظاهر استحكامها فى الفترة الأخيرة ٠ لذلك تنقسم الدراسة الى أربعة

فصول على النحو التالى :

الفصل الاول : عجز الموازنه واصدار أذون الخزانه لتمويلـه،ويناقش عجز الموازنه فى الفكر الاقتصادى ،وكيفيـــة استخدام اذون الخزانه فى تمويل العجز فى الفترة الاخيرة.

الفصل الثانى : اثراصدار اذون الخزانة على المتغيرات الاقتصادية.

،، الثالث : الاثار الاجتماعية لاصدار اذون الخزانه .

،، الرابع : جوهر المشكلة واسلوب الحل .

الفصل الأول

عجز الموازنة وإصدار أذون الخزانة لتمويله .

عجز الموازنة ما هو إلا الفرق الناجم عن زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ، ولقد كان وما زال محل جدل محتدم حول آثاره الإيجابية والسلبية ، ومن ثم كان محلا للسماح به أو عدم السماح به . ولقد كان إصدار أذون الخزانة أحد الحلول التى تم الاخذ بها لتمويل عجز الموازنة ، إلى جانب الإصدار النقدى الذى يكاد يصبح مرفوضا من غالبية الفكر الإقتصادى حاليا لما له من آثار سلبية تتعدى آثاره الإيجابية ، رغم سبق نجاح إستخدامه فى بعض الدول لتمويل العجز مثل الهند ومصر خلال الخطة الخمسية الأولى للتنمية فى كلا البلدين .

أولا – عجز الموازنة فى الفكر الإقتصادى

فى الفكر الإقتصادى الكلاسيكى إبتداء من آدم سميث وريكاردو كان عجز الموازنة مرفوضا تماما ، إذ كان الفكر الكلاسيكى يعتقد فى توازن جانبى الميزانية ، وهو ما يعنى توازن النفقات مع الإيرادات ، وذلك أخذا بنظرية الثمن التى لابد أن يتساوى عندها الثمن مع النفقة . بل إن الفكر الكلاسيكى يعتقد أن أفضل الميزانيات أقلها حجما ، وبذلك تكون النفقات عند أدنى مستوى لها ، وبالتالى تكون الإيرادات التى تحصلها الدولة أقل ما يمكن أيضا .

ولقد كان الفكر الإقتصادى الكلاسيكى محقا فيما سبق إبتداء من المقومات الفكرية الخاصة به ، والتى تجعل من الدولة حارسا فقط يقوم بثلاث واجبات أوضحها آدم سميث فى حماية المجتمع من التدخل الخارجى ، وفى إقامة العدالة بين أفراد المجتمع، وفى إقامة المؤسسات والمشروعات العامة

ذات النفع العام التى لن يقوم بها الأفراد لإنخفاض معدل ربحيتها . (١)

إلا أن أزمات الكساد المتوالية التى يعانى منها النظام الرأسمالى تعمقت أكثر وأكثر عبر الزمن ، وإنتهت إلى الكساد العالمى الكبير الذى بدأ عام ١٩٢٩ ، والذى لم تفلح كل أدوات التحليل الكلاسيكى الإقتصادية أو المالية أو النقدية فى إخراجه منها ؛ وهو الوضع الذى أنضج النظرية الكينزية ، حيث قدم كينز من خلالها أدوات أخرى للتحليل الإقتصادى الكلى ، ونظرة جديدة لإستعادة توازن الإقتصاد الرأسمالى .

وهذه النظرية وإن إعتمدت على مقولات الكلاسيك ، إلا أنها أسقطت منها فكرة التوازن التلقائى لتحل محلها تدخل الدولة ليقضى على مظاهر الأزمة من بطالة كبيرة وتدنى لمستوى النشاط الإقتصادى وسيادة للطاقات العاطلة (٢) . وهذا التدخل يتم من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية لمعالجة قصور الطلب الفعال وإنخفاضه عن المستوى اللازم لتحقيق التشغيل الكامل ، ومن ثم معالجة البطالة ، أو إرتفاعه عن ذلك المستوى ، وبالتالى معالجة التضخم .

وهكذا إنتقل الفكر الإقتصادى من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ، ومن

---

(1) Adam Smith , An Inquiry into the nature and Causes of wealth of nations , now york , Modern Library , 1937 , P . 651 .

٢ – أنظر فى تفصيلات كيفية إنطلاق التحليل الكينزى من مسلمات النظرية الكلاسيكية ، وكذلك حدود التدخل الحكومى فى النشاط الإقتصادى عند كينز الدراسة التالية :

– دكتور سعيد الخضرى ، أزمة التشغيل والعمالة فى الفكر الإقتصادى الرأسمالى (من الكلاسيك إلى كينز) ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٩ .

– Mark Blaug , Economic Theory in retrospect , Heine mann Educational Books, London , 1977 , P P . 635 - 666 .

ثم إعتبر التوازن الإقتصادى أهم من التوازن المالى ، بل أصبح التوازن المالى لا قيمة له إذا كان المجتمع يعانى من مشكلات إقتصادية أو إجتماعية ، مثل إنتشار البطالة أو التضخم ، أو سيادة سوء توزيع الدخل ، بما لكل منهم من آثار سلبية . وعلى ذلك أصبح التوازن الإقتصادى هو الشغل الشاغل للسياسة الإقتصادية ، ولو كان على حساب التوازن المالى ، فلا بأس من وجود عجز بالميزانية (زيادة النفقات على الإيرادات) ، ما دام ذلك سوف يحل مشكلة البطالة ، أو يخفف من سوء توزيع الدخل ، ولا بأس أيضا من وجود فائض فى الميزانية إذا كان فى ذلك علاج للتضخم . ولعل مبدأ أولوية التوازن الإقتصادى على التوازن المالى لم يكن من نتاج النظرية الكينزية ، بل وجد التطبيق العملى له فى وقت سابق على ظهورها ، حيث طبق ذلك شاخت فى ألمانيا عام ١٩٣١ ، وروزفلت فى الولايات المتحدة عام ١٩٣٣ حيث أقر مبدأ قبول عجز الميزانية بإعلان " إن العجز المالى اليوم يُمكن من تحقيق فائض مالى غدا " ، وكذلك ليون بلوم فى فرنسا عام ١٩٣٦ (١) .

ولقد أدى قبول مبدأ أولوية التوازن الإقتصادى على التوازن المالى وقبول ما يترتب عليه من عجز أو فائض فى الموازنة العامة إلى توجه كل دول العالم إلى زيادة حجم الإنفاق العام لحل المشاكل التى يعانى من النظام الرأسمالى ، وفى مقدمتها البطالة (سواء فى دول النظام الرأسمالى المتقدم أو المتخلف). وبذلك وجدنا الإنفاق العام بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى يرتفع

---

١ – دكتور رفعت المحجوب ، الطلب الفعلى ، مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٠ ، ص ٢١٦ – ٢٣٠ .

– دكتور سعيد الخضرى ، السياسة المالية والتخطيط المالى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٩١ ، ص ٦١ – ١٣٤ .

– دكتور رمزى زكى ، الصراع الفكرى والإجتماعى حول عجز الميزانية فى العالم الثالث ، دار سيناء للنشر ، القاهرة ، عام ١٩٩١ ، ص ٦٧ .

خلال الأعوام ٦٠ – ١٩٨٠ من ٨, ٢٧٪ إلى ٦, ٣٤٪ فى الولايات المتحدة ، وفى اليابان من ٣, ١٨٪ إلى ٥, ٣٢٪ ، وفى ألمانيا الإتحادية من ٦, ٣٤٪ إلى ٤٧٪ ، وفى فرنسا من ٦, ٣٤٪ إلى ٢, ٤٦٪ ، وفى إيطاليا من ١, ٣٠٪ إلى ٥, ٤٥٪ خلال نفس الفترة . ونفس الحال فى الدول المتخلفة ، فنجد الإنفاق العام منسوبا إلى الدخل القومى يرتفع فى مصر من ٨, ٢٥٪ عام ٥٢/ ١٩٥٣ إلى ١, ٦٢٪ عام ٦٢/ ١٩٦٣ ، إلا أنه مع بدء سياسة الإنفتاح الإقتصادى ينخفض ليصل إلى ٢, ٣٩٪ عام ١٩٧٧ (١) ، ثم ليصل إلى ٢, ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٠ .

ونتيجة للزيادة فى النفقات العامة كان لابد أن يظهر العجز فى الموازنات العامة حيث لا تكفى الإيرادات لتغطية النفقات ، ونجد العجز كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى يتراوح فى عام ١٩٧٢ ما بين ــ ٨, ١٪ الدول الصناعية إلى ــ ٥, ٣٪ فى الدول النامية ، ويتصاعد فى عام ١٩٨٥ ليصل إلى ــ ١, ٥٪ فى الدول الصناعية إلى ـ ٣, ٦٪ فى الدول النامية فى نفس العام (٢) .

ولعل أهم المجالات التى شملها الإنفاق العام الحكومى هى مجالات الخدمات التقليدية ، كالإنفاق على التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة ومدفوعات الضمان الإجتماعى والتأمين الصحى وتأمين البطالة والشيخوخة ... إلخ ، وهى مجالات تعتمد على ما يسمى بالنفقات أو المدفوعات التحويلية . أما المجال الثانى والأكثر أهمية فهو مجال الإنفاق الإستثمارى فى عملية الإنتاج ، وهو ما إنعكس فى وجود قطاع عام قوى

---

١ – دكتور رفعت المحجوب ، المالية العامة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٢ ، ص ٨٩ .

٢ – دكتور رمزى زكى ، عجز الموازنة العامة ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ ، نقلا عن :

– البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم : عام ١٩٨٨ .

إستوعب حجم ضخم من رأس المال العامل فى مختلف مجالات الإنتاج المدنى أو العسكرى والذى يصل حجمه بالنسبة لحجم رأس المال الإنتاجى الكلى إلى ٦٥٪ فى استراليا ، ٥٥٪ فى فرنسا ، ٤٥٪ فى إيطاليا ، ٤٠٪ فى النرويج ، ٣٠٪ فى السويد ، ٢٥٪ فى المملكة المتحدة ، ٢٠٪ فى ألمانيا الغربية (١) . والمجال الثالث للإنفاق العام كان زيادة التوظف العام ، أى زيادة عدد الوظائف فى القطاع الحكومى والقطاع العام ، وهو ما تم فى كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول المتخلفة مع إختلاف حجم الزيادة .

وأيا كانت أوجه زيادة الإنفاق العام والمجالات التى تمت فيها هذه الزيادة ، سواء فى مجالات الخدمات التقليدية ، أو مجالات الإستثمار فى صناعات مملوكة للدولة فى شكل قطاع عام أو مشتركة ، مدنية أو عسكرية ، أو فى شكل معونات للصادرات أو للمنتجين الوطنيين لتخفيض أثمان السلع المنتجة فى الداخل لتلائم دخول الطبقات الفقيرة ، فإن الأمر يتساوى بالنسبة لهذه الدراسة التى لا تبحث الإنفاق العام ، ولكن تبحث فى تقييم أحد وسائل معالجة عجز الموازنة (طرح أذون الخزانة) . ومن ثم تصبح زيادة الإنفاق العام معطاه دون الإهتمام بأسبابها الحقيقية ، وهى التى سلم بها الفكر الكينزى لمعالجة مشاكل ركود الرأسمالية ، وكأحد أهم أساليب تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى للتأثير على مستوى الطلب الفعال .

وبشكل عام لقد كانت الفترة التى ساد فيها تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى فترة إزدهار وإستقرار سواء على المستوى المحلى أو على المستوى الدولى (منذ أواخر الخمسينات حتى أوائل السبعينات) .

1- R . Joseph Monsen & Kenneth D . Walters , Nationalized Comppanies , A Threat To American Business, Mcgraw - Hill Book Company , New york , 1983 , P . 17 .

إلا أن النظام الرأسمالى إبتداء من أوائل السبعينات شهد دورة جديدة من الكساد ، وتقلبت فيه قيم أسعار الصرف بعنف بعد إعلان الولايات المتحدة وقف قابلية تحويل الدولار إلى الذهب فى أغسطس عام ١٩٧١ ، وتعويم أسعار الصرف بعد مؤتمر جامايكا عام ١٩٧٦ ، وكذلك ظهور نزعات الحماية الجمركية وتصاعدها بما أدى إلى إعاقة سيولة التجارة الدولية ، وساهم فى تعميق أزمة الكساد .

وهذه الظروف هى التى أدت إلى تعاظم تلك الأفكار التى كانت تعارض التدخل الحكومى ، وتعارض التوجهات الكينزية منذ ظهورها عام ١٩٣٦ ، والتى نسبت إليها ما وصلت إليه الرأسمالية من دورة جديدة للكساد وتعمق أكثر للتضخم . هذه الأفكار التى تشملها المدرسة الكلاسيكية الجديدة والتى تحتوى على تيارين فكريين ، أحدهما فكر النقديين (مدرسة شيكاغو) ، وفكر أصحاب إقتصاديات العرض .

ويرى التيار الفكرى الأول ويمثله بقوة ميلتون فريدمان ، أن آفة النظام الرأسمالى هو التدخل الحكومى ، وأن الرأسمالية لو تركت إلى الحرية الكاملة دون أى نوع من التدخل الحكومى فإن قوى السوق فى حريتها سوف تجعل الإقتصاد يعمل دون تقلبات عنيفة وإن لم يحدث له إستقرار كامل (١) . ذلك أن النظام الرأسمالى لايعرضه للتقلبات الدورية والإزمات إلا تدخل الحكومة وتأثيرها على الأجور وحوافز الإنتاج ، والأثمان والدخول الحقيقية ، وتوجهات الإنتاج وتخصيص الموارد ، بما تفعله من خلال السياسة المالية ، وبصفة خاصة الإنفاق العام والضرائب .ويرى النقديون أن تخفيض حجم البطالة وتثبيت قيمة النقود (الحد من التضخم) يمكن أن يتم ليس من خلال التحكم فى الطلب الفعال وزيادة حجم الإنفاق الإستهلاكى والإستثمارى ، أو تخفيض كلاهما ، ولكن من خلال سياسة نقدية جيدة ، أى من خلال إدارة

---

1 – Milton Friedman & Walter W. Heller, Monetary vs Fiscal policy , A Dialogue, W.W. Norton & Company , New York, 1969, p. 48.

النقود و تخفيض حجم الإصدار النقدى . كما يرون أن تخفيض الضرائب أفضل لأنه يحافظ على الموارد فى يد أصحابها الذين يعرفون جيدا اكفىء الإستخدامات لها ، مما يساهم فى تخفيض حجم البطالة ، وأن رفع سعر الفائدة فى الأجل القصير يرشد إستخدام الموارد ويساهم فى تقليل حجم الائتمان ، ومن ثم تقليل التضخم . وعلى ذلك فإن النقديون لايرون أى فائدة من التدخل الحكومى من خلال الإنفاق العام ، ومن ثم يرفضون وجود أى عجز أو فائض فى موازنة الدولة حيث لايوجد أى مبرر لوجوده .

وهكذا يقوم فكر النقديين على رفض السياسة المالية بمكوناتها عند كينز وتلاميذه ، لأنها تفضى إلى مزيد من التضخم والكساد ، وهو ما حدث حتى أواخر حكم الرئيس نيكسون نتيجة لإعتماده على الإصدار النقدى وزيادة كمية النقود بواقع ٩ ٪ عامى ٦٥/ ١٩٦٦ ، وبواقع ٦٪ بعد ذلك لتمويل الإنفاق العام ، فأنتهى الأمر إلى إرتفاع تكاليف المعيشة بواقع ٦, ٩٪ سنويا ، وإلى زيادة البطالة بسبب إرتفاع الأسعار ، ذلك أن إرتفاع الأسعار بمعدل أقل من المتوقع أدى إلى عدم تشجيع الإنتاج والعماله .

وبالنسبة للضرائب ، فيرون أن تخفيضها ضرورى لمعالجة الكساد والتضخم فى آن واحد ، ذلك أن زيادة إيرادات الدولة تؤدى حتما إلى زيادة نفقاتها ، إذا أن معدل الضرائب على المدى الطويل يقرر معدل الإنفاق الحكومى وليس العكس ، وكذلك فإن زيادة الضرائب وخاصة المباشرة منها على الدخل تقلل الأنفاق المتاح للأفراد على الإستهلاك والإستثمار . ولذلك فإن جوهر المسألة عند النقديين هى حالة الإقتصاد ، هل يتجه إلى الرواج أم يتجه إلى الكساد ، فإذا كان الإقتصاد يتجة إلى الكساد فإن فرض الضرائب سوف يعمق هذا الكساد ، وهكذا إنتهى النقديين بقيادة مليتون إلى معارضة

زيادة الضرائب التى أوصى بها الرئيس جونسون . (١)

ويمكن بلوره رأى النقديين بإختصار فى ترك الإقتصاد حرا ، وفى الإعتقاد مره أخرى فى اليد الخفية لتنسيق المصالح ، وفى رفع سعر الفائدة ، وتقليل معدلات الضرائب ، والإعتماد على سياسة نقدية تقوم على الحد من الأصدار النقدى وتقييد الأئتمان ، وهو لا يعنى عدم وجود الأصدار النقدى نهائيا ، بل يكون محدودا بالقدر الذى لايفضى إلى التضخم .

أما الإتجاه الفكرى لأصحاب إقتصاديات العرض فإنه لايختلف عن الإتجاه الفكرى للنقديين الا فى قناعتهم بقانون ساى للمنافذ ، وأن العرض يخلق الطلب المساوى له ، وأن التوازن يحدث بطريقة آليه ، وأن كل ماهو مطلوب زيادة حوافز الإستثمار والإنتاج بعيدا عن تدخل الدولة ، ولا يوفر ذلك الا تخفيض الضرائب وخاصه ضرائب الدخل والثروة بما يؤدى الى زيادة حوافز العمل والأنتاج ، وهو ما أثبته منحنى لافر ، بالإضافة الى سياسة نقدية رشيدة كالتى يقترحها النقديين (٢) .

ثانيا : أذون الخزانة فى خدمة عجز الموازنة :

إذن الخزانة ما هو إلا سند يحوى تعهدا على الحكومة بدفع مبلغ معين فى تاريخ الإستحقاق ، وهو بذلك قرض قصير الأجل ، ويأخذ إذن الخزانة صفة الورقة التجارية ، أى قابل للتظهير والخصم لدى البنك المركزى .

1- Milton Friedman. The Role of monetary policy, the American Economic Review, vol . LxIII. No : 1, march1968 .

2 - S. Danziger, R. Haveman and R. plotnick. How Incone transfers affect work, Savings and Income Distribution , Jornal of Econonic Literature, vol, xIx, No. 3, sept., 1981.

ولقد بدء إستخدامها لأول مرة عام ١٩١٤ لتستخدم كغطاء نقدى لكمية النقود المصدرة لتمويل محصول القطن بعد أن تعذر إستيراد الذهب لتمويله كالعادة بسبب الحرب العالمية الأولى ، ثم توقف إستخدامها عام ١٩١٨ لعدم رغبة الحكومة فى التمويل بالإقتراض ، وخاصة أنها كانت بصدد تخفيض الإنفاق ، إلا أن أذون الخزانة عادت للظهور فى الحرب العالمية الثانية لنفس السبب السابق ، وظلت مستمرة حتى الآن ، وفى كل مرحلة من تطور الإقتصاد المصرى كان يقوم القانون تلو القانون بإعادة تنظيم إستخدامها كغطاء نقدى .

وفى يناير عام ١٩٩١ كان إصدار أذون الخزانة لتحقيق هدف إضافى جديد هو تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بموارد حقيقية ، خلافا لما كان سائدا من قبل من إعتماد على الإصدار النقدى الجديد ، وبذلك إعتمدت الدولة على المدخرات الحقيقية المتاحة للإقتصاد المصرى لتمويل الزيادة فى النفقات على الإيرادات .

ولقد صدرت هذه الأذون لأول مرة لمدة ٩١ يوم (ربع سنوية) فى أول يناير عام ١٩٩١ ، ثم كان الإصدار الثانى لمدة ١٨٢ يوم (نصف سنوية) إبتداء من سبتمبر عام ١٩٩١ ، أما الإصدار الثالث فلقد كان لمدة ٣٦٤ (سنة كاملة) إبتداء من ٢٠ مارس ١٩٩٢ . وتصدر أذون الخزانة فى فئات يصل أدناها إلى ٢٥٠٠٠ جنيه وذلك لإتاحة الفرصة للأفراد للإكتتاب فيها ، وهو ما لم يكن متاحا من قبل . وقد تم إعفاء عائد هذه الأذون من الضرائب أسوة بالأوعية الإدخارية المصرفية التى أعفيت من الضرائب ما عدا رسم الأيلولة ، وذلك لمنحها القدرة على منافسة هذه الأوعية الإدخارية المصرفية الأخرى .

- ويهتم منحنى لافر بإيضاح أثر الضريبة على النشاط الإقتصادى ، فتخفيض معدل الضريبة يشجع على دفعها مما يزيد الإيرادات العامة ، أما إرتفاعها فيقلل الحافز على الإنتاج ، ومن ثم تخفيض الحصيلة منها .
- دكتور رمزى زكى ، عجز الموازنة ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

ولقد روعى فى طرح هذه الأذون أن يستفيد منها كل القطاعات الإقتصادية القادرة على الإدخار إبتداء من الفرد (القطاع العائلى) إلى المنظمات العامة (هيئات عامة أو بنوك وشركات القطاع العام) أو منظمات خاصة (بنوك أو منظمات خاصة أو مشتركة) وكذلك الأجانب فى شكل أفراد أو منظمات ، وذلك بأن يتم طرحها فى مزادات عامة يتم الإعلان عنها مسبقا فى صحيفتين يوميتين .

ويتحدد حجم المطروح من أذون الخزانة على أساس العجز الذى تريد الحكومة تمويله حسب ما تظهره حسابات الحكومة لدى البنك المركزى وكذلك حسب فائض السيولة لدى البنوك التجارية الواجب إمتصاصه . والبنك المركزى لا يؤثر فى حجم الطلب على أذون الخزانة ، وبالتالى لا يؤثر فى سعر الفائدة الذى يتحدد للأذون ومن ثم يعتبر متلقيا لسعر الفائدة وليس محددا لها ، وهو موقف سلبى يخالف أحد أهم واجبات البنوك المركزية فى التأثير على سعر الفائدة بالإرتفاع أو بالإنخفاض ، ومع ذلك فإن البنك المركزى يقوم بشراء فائض الأذون التى لا تتم تغطيتها ، والتى طرحتها الحكومة لتغطية العجز فى الموازنة ، حتى يتم تغطية العجز بالكامل ، ويتحدد سعر الفائدة عليها بمتوسط سعر الفائدة على الأذون التى تم تغطيتها .

وكذلك فإن للبنك المركزى أن يطرح أذون خزانة بأكثر مما يتطلبه تمويل عجز الموازنة ، وذلك فى حالة واحدة ، وهى حالة وجود فائض فى السيولة لدى البنوك التجارية ، وعلى أن يؤدى عليها سعر الفائدة من أرباحه الخاصة ، ويتحدد هذا السعر بمعدل أقل ٢٪ عن متوسط سعر الفائدة المرجح على أذون الخزانة السارى فى تاريخ ربط الودائع ولذات الأجل ، وبذلك يمكن القول أن البنك المركزى يمكن أن يؤثر فى عرض أذون الخزانة بالزيادة .

وبالنسبة لأذون الخزانة ٩١ يوما (ربع سنوية) ، فلقد بلغ قيمة

ما تراكم منها بعد الإستهلاك فى نهاية يونيو ١٩٩٢ - ٦٢٩٦ مليون جنيه وبلغ سعر الفائدة على هذا النوع من الأذون ٥, ١٨٪ إنخفض إلى ٥, ١٧٪ ، أما بالنسبة للأذون ١٨٢ يوما (نصف سنوية) فلقد بلغت قيمة ما تراكم منها بعد الإستهلاك فى نهاية يونيو ١٩٩٢ ٩, ٨٤٠٥ مليون جنيه وبلغ سعر الفائدة على هذا النوع من الأذون ٧, ١٨ ٪ سنويا .

وبالنسبة للأذون ٣٦٤ يوما (سنة كاملة) فلقد بلغت قيمة المتراكم منها ٤, ٢٣٥١ مليون جنيه ، بلغ سعر الفائدة عليها ٩, ١٨٪ ولم يتم إستهلاك أى منها حتى يونيو ١٩٩٢ . وبذلك يكون حجم المتراكم من أذون الخزانة بأنواعها الثلاثة حتى يونيو ١٩٩٢ ما قيمته ٣, ١٧٠٥٣ مليون جنيه ، والمتوسط البسيط لسعر الفائدة لكل الأذون هو ٣٧, ١٨ سنويا فى ذات التاريخ . إلا أنه نظرا لأن قيمة النوع الأول من الأذون تمثل ٤, ٦٦٪ من القيمة الكلية للمتراكم من أذون الخزانة ، والنوع الثانى تمثل قيمته ٤, ٢٨٪ من القيمة الكلية ، والنوع الثالث تمثل قيمته ٢, ٥٪ فقط من القيمة الكلية ، فيمكن أخذ هذه النسب كأوزان لمتوسط أسعار الفائدة لكل نوع من الأنواع (٥, ١٨ ، ٧, ١٨ ، ٩, ١٨) لنجد أن متوسط سعر الفائدة المرجح يصل إلى ٦, ١٨٪ سنويا حتى ذات التاريخ .

ولقد كانت بنوك القطاع العام هى أهم المكتتبين فى أذون الخزانة بأنواعها الثلاثة حيث قامت بتغطية ما قيمته الإسمية ١٥٤٦٧ مليون جنيه من أذون (٩١ يوما) ، أى ما نسبته ٥٨٪ من إجمالى أذون الخزانة المغطاه ، وكذلك تغطية ما قيمته ٥, ٥٧٦٩ مليون جنيه من أذون (١٨٢ يوما) ، أى ما نسبته ٤, ٤٨٪ من إجمالى هذا النوع من الأذون ، وتغطيه ما قيمته ٩, ٤٤٨ مليون جنيه من أذون (٣٦٤ يوم) ، أى ما نسبته ١, ١٩٪ من إجمالى قيمة هذا النوع من الأذون . ومع الأخذ فى الإعتبار إسترداد أذون الخزانة من النوع الأول والثانى ، فإن مجموع قيمة ما تحوزه من كل الأنواع فى يونيو عام ١٩٩٢ يصل إلى ٦, ٧٢٣٢ مليون جنيه ، وهو ما يمثل ٤, ٤٢٪ من الرصيد القائم لإجمالى أذون الخزانة التى تم طرحها حتى نفس التاريخ .

ويلاحظ أن البنوك التجارية للقطاع العام كانت أكثر إقبالا على النوع الأول من الأذون (٩١ يوما) ، ويليه النوع الثانى من الأذون (١٨٢ يوما) ، ثم أخيرا النوع الثالث (٣٦٤ يوم) ، ذلك أنها تحوز فى آخر يونيو ١٩٩٢ من النوع الأول ما قيمته ٤, ٢٩٧٧ مليون جنيه ، أى ما يشكل ٣, ٤٧٪ من إجمالى قيمة الرصيد القائم من الأذون المكتتب فيها من هذا النوع ، وقيمة ما تحوزه من النوع الثانى ٣, ٢٨٠٦ مليون جنيه ، بنسبة ٢, ٤٥٪ من الرصيد القائم منها ، وقيمة ما تحوزه من النوع الثالث فى نفس التاريخ ٩, ٤٤٨ مليون جنيه بنسبة ١, ١٩٪ من قيمة الرصيد القائم من هذا النوع .

ويأتى فى المرتبة التالية البنوك المشتركة والبنوك الخاصة ، إذ يبلغ قيمة ما فى حوزتها من أذون خزانة بأنواعها الثلاثة فى آخر يونيو ١٩٩٢ ما قيمته ٨, ٦٤٦٦ مليون جنيه ، أى بنسبة ٩, ٣٧٪ من قيمة الرصيد الكلى لأذون الخزانة المكتتب فيها بأنواعها الثلاث . ولقد كان إستثمار هذه البنوك أكثر فى الأذون من النوع الثانى (١٨٢ يوم) ، حيث كانت نسبة إكتتابها فى هذا النوع ٤٩٪ من جملة الإكتتاب الكلى فى أذون الخزانة (١٨٢ يوم) ، ويليها الإكتتاب فى النوع الأول (٩١ يوم) حيث كانت نسبة إكتتابها ٩, ٤١٪ من جملة الإكتتاب الكلى فى هذا النوع من الأذون ، وأخيرا الإكتتاب فى النوع الثالث (٣٦٤ يوم) بنسبة ١, ٩٪ .

وتحتل شركات القطاع الخاص المستوى الثالث فى الإكتتاب فى أذون الخزانة حيث بلغ قيمة ما تحوزه من أنواعها المختلفة ١٦٧٨ مليون جنيه فى آخر يونيو عام ١٩٩٢ ، أى ما نسبته ٨, ٩٪ من قيمة الرصيد الكلى للأذون (٣٦٤ يوم) أعلى من الأنواع الأخرى ، حيث كانت نسبة إكتتابها فى النوع الأول (٩١ يوم) ٣, ٥٪ وفى النوع الثانى ٣٧٪ وفى النوع الثالث ٧, ٥٧٪

ويأتى قطاع العائلات فى المستوى الرابع للإكتتاب حيث بلغ قيمة ما يحوزه من أذون الخزانة بأنواعها الثلاثة فى آخر يونيو ١٩٩٢ ، ٨, ١٤٥٦ مليون جنيه ، أى بنسبة ٦, ٣٪ من قيمة الرصيد الكلى لأذون الخزانة المكتتب فيها بأنواعها المختلفة . ولقد كان الإستثمار فى النوع الأول من

الأذون له الأولوية إذ يحتجز ١, ٥١٪ من جملة إستثمار قطاع العائلات يليه النوع الثانى ٢, ٢٩٪ ، ثم النوع الثالث ٦, ١٩٪ .

أما المركز الخامس فمن نصيب شركات التأمين العامة والخاصة ؛ فلقد بلغ جملة ما فى حوزتها من الثلاثة أنواع من الأذون ما قيمته ٤, ١٥١٢ مليون جنيه ، أى ما نسبته ٧, ٢٪ من قيمة الرصيد الكلى للأذون فى آخر يونيو ١٩٩٢ ، وكان تركيزها على النوع الاول (٩١ يوم) إذ إحتجز ١, ٧٦٪ من إجمالى نشاطها .

والمركز السادس من نصيب الهيئات الإقتصادية العامة ، إذ بلغ جملة ما تحوزه من الأنواع الثلاثة ما قيمته ٥٠٠ مليون جنيه بنسبة ٢, ١٪ من قيمة الرصيد الكلى للأذون فى آخر يونيو ١٩٩٢ .

ثم يأتى أخيرا القطاع الخارجى إذ يبلغ قيمة ما يحوزه من الأذون ٢, ٥٣٦ مليون جنيه ، أى بنسبة ١, ٢٪ من قيمة الرصيد الكلى للأذون حتى نهاية يونيو عام ١٩٩٢ . أما مساهمة الهيئات الخدمية والبنوك المتخصصة فإن مساهمتها تكاد تكون منعدمة .

الفصل الثانى
أثر إصدار إذون الخزانة على المتغيرات الإقتصادية

لقد كان الهدف من اللجوء إلى إصدار أذون الخزانة بالدرجة الأولى هو تمويل هذا العجز بموارد حقيقية ، وذلك سحبا من مدخرات المجتمع المصرى ، بدلا من الإصدار النقدى الجديد ، وهو ما سوف يؤدى إلى تخفيض معدل التضخم وبالتالى تخفيض عجز الموازنة . وطرح أذون الخزانة كان أحد الإجراءات الإقتصادية داخل مجموعة متكاملة لإصلاح المسار الإقتصادى المصرى أو تحريره . وقد تضمنت هذه الإجراءات ضبط الطلب الكلى من خلال السياستين المالية والنقدية ، وتشجيع العرض من خلال تصحيح أسعار السلع والخدمات ، وعلى أن تقوم السياسة النقدية على ضبط التوسع النقدى ، وترشيد إستخدام الإئتمان ، وإستمرار السقوف الإئتمانية ، وتحرير سعر الفائدة ، وذلك لتخفيض معدل التضخم . ومن ناحية أخرى تقوم السياسة المالية على الإستمرار فى تخفيض عجز الموازنة المالية ، وإستخدام أذون الخزانة فى تمويل هذا العجز ، مع ترشيد الإنفاق الحكومى ، ورفع كفاءة التحصيل الضريبى ، مع توسيع قاعدة ضريبة المبيعات مع ضمان العدالة فى تطبيقها ، هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة الدين المحلى وتخفيض مساهمة البنك المركزى فى هذا الدين بما يتسق مع السياسة النقدية والمالية ويساعد على إمتصاص السيولة الفائضة فى الإقتصاد المصرى بصورة مستمرة تبعا لنتيجة التعامل مع العالم الخارجى .

وبطبيعة الحال كان لإصدار أذون الخزانة آثار إقتصادية متعددة تجاوزت الأهداف التى كانت الدولة ترغب فى تحقيقها ، وإنعكست هذه الآثار الإقتصادية على المتغيرات الإجتماعية المختلفة داخل المجتمع المصرى . وسوف نناقش المتغيرات الإقتصادية فقط فى هذا الفصل .

١ - حجم الدين العام وأعباؤه :

زاد حجم الدين العام خلال السنة المالية ١٩٩١/٩٠ بمقدار ٢, ٢٢ مليار جنيه ، أى بمعدل زيادة قدرها ٤, ٢٩٪ ، وكان نصيب أذون الخزانة من هذه الزيادة - , ١٣ مليار جنيه (فى ستة شهور حيث بدأ الإصدارفى أول يناير ١٩٩١) وهو صافى الإصدار منها حتى نهاية العام . وفى العام الثانى زاد الدين العام بمقدار ٣, ٧ مليار جنيه ، وذلك لإرتفاع الرصيد الصافى لأذون الخزانة إلى ١, ١٧ مليار جنيه فى آخر يونيو ١٩٩٢ . وبذلك يصل حجم الدين العام المحلى إلى ١, ١٠٥ مليار جنيه فى نفس التاريخ ، وهو يمثل ٧٦, ٣,٨٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية فى نفس العام ، وهى نسبة مرتفعة . وإذا ما أضفنا إليه الدين الخارجى ويصل إلى ١, ٢٨ مليار دولار أى ما يعادل ٩, ٩٣ مليار جنيه (بسعر الصرف ٣, ٣٤ جنيه للدولار) ، فإن الدين العام الكلى يصل إلى ١٩٩ مليار جنيه ، أى ما يمثل ٦, ١٥٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج بالأسعار الجارية فى آخر يونيو ١٩٩٢ (١) .

وتقدرأعباء خدمة الدين المحلى لموازنةعام ١٩٩٢/٩١ (أقساط وفوائد) حسب آخرتقديرات معدلة لموازنة عام ١٩٩٢/٩١ الصادرة عن وزارة المالية ٦, ١٠ مليار جنيه ، مقابل ١, ٥ مليار جنيه فى السنة المالية ١٩٩١/٩٠ ، أى أن أعباء الدين المحلىً تضاعفت فى عام واحد . وتقدر مدفوعات الفوائد فقط بما قيمته ٢, ٩ مليار جنيه مقابل ١, ٤ مليار جنيه فى العام السابق ، أى أن عبىء فوائد الدين فقط إرتفع خلال عام واحد بنسبة ٤, ١٢٩٪ عن العام السابق . وتشكل فوائد أذون الخزانة عام ١٩٩٢/٩١ ، ٨, ٦٥٪ من إجمالى

---

١ - البنك المركزى المصرى ، تقرير مقدم إلى مجلس الشعب عن الأوضاع النقدية والإئتمانية خلال العنة المالية ١٩٩٢/٩١ ، ص ٥٩ - ٦٠

- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٩٢/٩١ ، المؤشرات الكلية على الإقتصاد المصرى (صدر التقرير) .

هذه الفوائد ، إذ أن نصيب أذون الخزانة من عبيء فوائد الدين العام يصل إلى ٦,٠٥ مليار جنيه .

ومعدل الزيادة فى أعباء الدين العام عام ١٩٩٢/٩١ بالنسبة للعام السابق وصلت إلى ٢٠٧,٨٪ ، وتشكل أعباء فوائد الدين العام نسبة ٧,٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، ١٩,٣٪ من النفقات العامة ، ٢٥,٤٪ من النفقات الجارية ، ٢٢,٢٪ من الإيرادات العامة ، ٢٤,٣ من الإيرادات الجارية فى نفس العام ١٩٩٢/٩١ .

أما الفوائد المترتبة على أذون الخزانة فقط ، فإن نسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى تصل إلى ٤,٨٪ ، ١٢,٧٪ من النفقات العامة ، وتصل إلى ١٦,٧٪ من النفقات الجارية ، ١٤,٦٪ من الإيرادات العامة ، ١٦٪ من الإيرادات الجارية .

ويقرر البنك المركزى فى تقريره المقدم لمجلس الشعب عن عام ١٩٩٢/٩١ ، أن صافى أثر أعباء مدفوعات الفوائد وقدرها ٩,٢ مليار جنيه تقل عن هذا الرقم السابق ، حيث تعيد الحكومة إيداع جانب كبير من حصيلة هذه الأذون بالجهاز المصرفى وتحصل منه على عائد وذلك فى نطاق ما تقوم به هذه الأذون من إمتصاص لفائض السيولة بهدف كبح جماح التضخم (١) ، ولذلك فلقد إرتفعت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفى بالعملة المحلية من ٦٤١٥ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠٣٠١ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ ، أى بمعدل زيادة قدرها ٦٠,٦٪ فى عام واحد (٢) .

وهذا القول يجعلنا نفكر هل إعادة جزء كبير من حصيلة أذون الخزانة للإيداع بالجهاز المصرفى يساعد على إمتصاص السيولة أو يزيد من حجمها،

---

١ – البنك المركزى ، تقرير مقدم لمجلس الشعب ، مرجع سابق ، ص ٦١.
٢ – المرجع السابق ، ص ٦٠ .

حيث أنه من المعروف أن ذلك سوف يزيد الودائع الحقيقية لدى الجهاز المصرفى مما يمكن من زيادة حجم الإئتمان ، ومن ثم زيادة معدل السيولة . فضلا على أن هناك فرق بين سعر فائدة الإيداع بالجهاز المصرفى وسعر الفائدة على الأذون وإن الأخير أعلى ، مما يجعل الحكومة تتحمل هذا الفرق ، ومن ثم تزيد أعباء الفوائد دون أى مبرر من تخفيض معدل السيولة

وعلى نفس النمط فإن البنك المركزى يقرر أنه يقوم بشراء أذون الخزانة ليس لتمويل عجز الموازنة ، بل بما يزيد على المطلوب لتمويله ، وذلك لإمتصاص فاض السيولة ، وتصل قيمة الأذون التى إشتراها لهذا الغرض إلى ٣٩٨٦,٩ مليون جنيه فى نهاية يونيو ١٩٩٢ ، أى ما نسبته ٢٣,٤ ٪ من إجمالى قيمة أذون الخزانة كلها ، وتودع حصيلتها لدى البنك المركزى فى حسابات الحكومة ، ويدفع عنها البنك المركزى سعر فائدةبمعدل أقل ٢٪ عن سعر فائدة الأذون ، وهو ما يخفض ما تتحمله الموزانة العامة من فوائد عن قيمة الأذون المطروحة (والتى سوف تصبح ١٣٠٦٦,٣ مليون جنيه وليس ١٧٠٥٣,٢ مليون جنيه) . إلا أن هذا القول أيضا مردود عليه ، إذ أن أرباح البنك المركزى سوف تنقص بقيمة هذه الفوائد ، وهذه الإرباح التى يحققها البنك المركزى تحول إلى الموازنة العامة كإيرادات كما هو معروف ، وعلى ذلك فإن الموازنة العامة سوف تتحمل كل أعباء فوائد الأذون كاملة سواء ما أصدر منها لتمويل العجز أو لتعقيم السيولة ، ولعل ذلك الإجراء هو الذى أدى إلى زيادة ودائع الحكومة لدى البنك المركزى من ٣٩٢٤ مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ إلى ١٢٥٤٣ مليون جنيه عام ١٩٩٢/٩١ ، أو بمعدل زيادة قدره ٢١٩,٦٪ فى عام واحد (٢) .

ومن جانب آخر يمكن القول أن أذون الخزانة استخدمت كأداة للسياسة النقدية ، وأيضا كأداة للسياسة المالية ، وأنها قد إستخدمت بواقع ٢٣,٤٪

---

١ – البنك المركزى ، تقرير عام ١٩٩٢/٩١ ، ص ١٩٢ .
٢ – المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

للسياسة النقدية لإمتصاص (السيولة) بواقع ٦, ٧٦٪ للسياسة المالية لتمويل عجز الموازنة .

ويمكن القول أخيرا أن الدين العام المحلى تضخم بسرعة بشكل أكبر من طاقة الإقتصاد المصرى خلال عام ونصف فقط ، وأصبحت هناك مشكلة جديدة يواجها الإقتصاد المصرى ، وهى مشكلة خدمة الدين المحلى الجديد الذى تسبب فى وجوده إصدار أذون الخزانة لتمويل عجز الموازنة العامة .

ورغم أن أذون الخزانة الصادرة لأول مرة كانت قصيرة الأجل (٩١ يوم) ، وهى الأكثر ملائمة لتمويل العجز فى الموازنة ، وهو ما أعلنته السلطات الإقتصادية ، إلا أن الحكومة إضطرت إلى إصدار أذون خزانة أطول أجلا (نصف سنة ، سنة كاملة) وذلك لتمويل سداد أذون الخزانة السابق إصدارها ، وهو ما يشير إلى أن عجز الموازنة الذى كان قصير الأجل أصبح عجزا طويل الأجل أو عجزا هيكليا لن تتمكن الحكومة من التخلص منه فى الأجل القصير .

ولعل ما يؤكد ذلك أن السياسة النقدية التى أعلنتها الحكومة كانت تعتمد على التقليل من إصدار النقود (طبع أوراق بنكنوت جديدة) ، إلا أنها أضطرت إلى إصدار أكبر كمية من النقود فى عام إصدار أذون الخزانة عام ١٩٩١/٩٠ ، إذ كانت قيمة ما تم إصداره فى نفس العام حتى يونيو ١٩٩١ - ١٥٠٠ مليون جنيه ، وفى العام التالى ١٩٩٢/٩١ تابعت بإصدار ١٣٠٠ مليون جنيه إضافية حتى يونيو ١٩٩٢ ، مما يؤثر فى معدل التضخم بالإرتفاع وليس بالإنخفاض عن العام السابق .

٢ - حجم العجز فى الموازنة :

يقرر التقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٩٢/٩١ : " إن التنفيذ الفعلى للموازنة أسفر عن عجز كلى قدره ١, ٦ مليار جنيه ، أو ما نسبته

٢, ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى (١) .

إلا أنـه بإسـتقراء التقـارير المصـدرة عن أعـوام سـابقة نجـد أن عجـز الموارد فى نفس سنة التقرير أقل بكثير مما يورده تقرير العام التالى عن هـذه السنة والتى تصبح سنة سابقة ، إذ يقدر البنك المركزى العجز بأقل من حقيقته فى نفس العام . مثالا على ذلـك نجـد عجـز الموازنـة فـى تقريـر ٨٨/ ١٩٨٩ الصادر فى نفس العـام يقدربمـا قيمتـه ٢, ٨ مليـار جنيـه (٢) ، ثـم يـورده فـى تقرير السنة التالية ٨٩/١٩٩٠بما قيمته ١, ١٢ مليار جنيه ، أى بمعدل زيـادة ٦, ٤٧٪ عما سبق أن أعلنه من تقدير العجز فـى سنة التقرير (٣) . وكذلـك يورد فى تقرير ٨٩/١٩٩٠ : " أن عجز الموازنة فى نفس السـنة تبعـا للتنفيـذ الفعلى خلال أحد عشر شـهر مـن السنة الماليـة ٨٩/١٩٩٠ هـو ٨, ٦ مليـار جنيه ، وأنه وفقا لآخر تقديـرات معدلـه يفترض أن يبلـغ العجـز الكلـى للسـنة المالية ٨٩/١٩٩٠ بأكملها ٣, ٥ مليار جنيه " (٤) فى حيـن يـورد تقريـر عـام ٩٠/١٩٩١ العجز الكلى لعام ٨٩/١٩٩٠ بما قيمته ٧, ١٠ مليار جنيـه (٥) ، أى بمعـدل زيـادة قدرهـا ٨, ١٠١٪ وكذلـك نجـد تقريـر ٩٠/١٩٩١ يـورد " مقدار العجـز الكلـى الفعلى لموازنـة السـنة الماليـة ٩٠/١٩٩١ بلـغ ٠٠, ١٠ مليار جنيه " (٦) بينما تظهر قيمة العجز لعام ٩٠/١٩٩١ فـى التقريـر التـالى لعام ٩١/١٩٩٢ بما قيمته ٩, ١٦ مليار جنيه (٧) ، أى بمعدل زيادة ٦٩٪

وعلى ذلك فإن مقدار العجز الوارد فى تقرير ٩١/١٩٩٢ والبالـغ ١, ٦ مليـار جنيه أقل من الواقعى بكثير والذى سـوف يظهـره التقريـر لعـام ٩٢/١٩٩٣ .

---

١ – البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ٩١/١٩٩٢ ، مرجع سابق ، ص ٧٨ .
٢ – البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ٨٨/١٩٨٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٥
٣ – البنك المركزى المصرى ، تقريرعام ٨٩/١٩٩٠، مرجع سابق ، ص ٢٥ .
٤ – البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ٨٩/١٩٩٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
٥ – البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ٩٠/١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
٦ – البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ٩٠/١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
٧ – البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ٩٠/١٩٩١ ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .
 – البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ٩١/١٩٩٢ ، مرجع سابق ص ٧٩ .

ومما يؤكد ذلك أن البنك المركزى قدر العجز فى تقرير غير منشور بما قيمته ١, ٩٣٤٨ مليون جنيه ، وفى البيان الإحصائى عن مشروع ميزانية ١٩٩٤/٩٣ يقدر ٣, ٩١٤٤ مليون جنيه (١) .

وإذا أخذنا فى الإعتبار تقدير البنك المركزى للعجز والمنشور فى تقرير ١٩٩٢/٩١ البالغ ١, ٦ مليون جنيه ، فإن السياسة المالية الجديدة تكون قد نجحت بمعيار تخفيض العجز فى الموازنة العامة بمقدار ٨, ١٠مليار جنيه خلال عام واحد ، أى بمعدل - ٩, ٦٣٪ من قيمته فى العام السابق ، إلا أنها من ناحية أخرى زادت من أعباء الدين العام بمعدل ٨, ٢٠٧٪ عن العام السابق ١٩٩١/٩٠ ، وكذلك من عبىء الفوائد فقط بمعدل ٤, ١٢٩٪ عنه فى العام السابق أيضا . ونجد أن قيمة فوائد أذون الخزانة فقط عام ١٩٩٢/٩١ تكاد تناهز العجز المحقق فى ميزانية نفس العام (٥٠, ٦ مليار مقابل ١, ٦ مليار على التوالى) ، وهو ما يعنى حل مشكلة بتعميق مشكلة أكثر خطورة وذات أبعاد إجتماعية بالإضافة إلى أبعادها الإقتصادية كما سوف نتابع فى الفصل القادم .

٤ - أثر إصدار الأذون على الجهاز المصرفى :

إستطاعت أذون الخزانة أن تجذب الغالبية من مدخرات كافة القطاعات الإقتصادية بالإضافة إلى قطاع العائلات للإستثمار فيها ، وتحولت مودعات الجهاز المصرفى إليها لما تتميز به من الأمان والربحية والسيولة فى نفس الوقت ، ولذلك كانت بنوك القطاع العام والبنوك الخاصة والمشتركة المستثمر الأول فى أذون الخزانة على النحو السابق إيضاحه ، فلقد إحتجزت أذون الخزانة ٨, ٢٢٪ من قيمة ودائع البنوك بالعملة المحلية فى نهاية يونيو ١٩٩٢ مقابل ٤, ٨٪ فى نهاية يونيو عام ١٩٩١ ، مقابل لاشىء فى ديسمبر ١٩٩٠ ، أى قبل إصدار هذه الأذون .

١- وزارة المالية ، البيان الإحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة ، ص ٣٠ .

ولقد أدى ظهور أذون الخزانة إلى إرتفاع سعر الفائدة بشكل جوهرى ، حيث إرتفع سعر الفائدة على الإيداع ليقترب من سعر فائدة الإذون ، وإرتفاع سعر الإقراض فوق سعر فائدة الأذون ، لأن الإقراض يحتمل مخاطر غير موجودة بالنسبة لأذون الخزانة . ولذلك إرتفع سعر فائدة الإيداع (٣ شهور) من ٥, ٧٪ فى مايو ١٩٨٩ إلى ٧, ١٣٪ فى مايو ١٩٩١ (عام إصدار الأذون فى يناير ١٩٩١) ، ثم إلى ٨, ١٦ فى مايو عام ١٩٩٢ ، وكذلك إرتفع سعر الإقراض (سنة فأقل) من ١٥٪ فى المتوسط فى مايو ١٩٨٩ إلى ٨, ١٨٪ فى مايو عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٩, ٢٠ فى مايو ١٩٩٢ (١) .

ولقد أدى الإرتفاع فى سعر الفائدة تبعا لإرتفاع سعر فائدة أذون الخزانة إلى التأثير على نشاط الجهاز المصرفى وتحقيق عدة نتائج ، أولها :
الإقبال على تحويل المدخرات بالعملات الأجنبية وخاصة الدولارية إلى الجنيه المصرى بعد فترة إستمر فيها ميل المدخرين إلى تفضيل الإدخار بالعملات الأجنبية . فلقد تصاعدت الودائع غير الجارية بالجنيه المصرى بمقدار ٣, ١٨ مليار جنيه بمعدل زيادة ٤, ٦٩٪ فى عام ١٩٩٢/٩١ مقابل ٣, ٢٠٪ خلال السنة المالية السابقة ، هذا فى حين تراجعت الودائع الجارية وغير الجارية بالعملات الأجنبية بمقدار ٥, ٧ مليار جنيه ، أى بمعدل ١, ١٦٪ فى نفس العام مقابل زيادة بمعدل ٤, ٤٤٪ . خلال السنة المالية السابقة ١٩٩١/٩٠(٢) .

وفى الواقع أن الإتجاه إلى الإيداع بالعملات الأجنبية كان أكبر من الإيداع بالعملات المحلية ، ويدل على ذلك معدل زيادة الودائع فى البنوك التجارية ، فنجد أن معدل زيادة الودائع بالعملة المحلية خلال الأعوام ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ ، ١٩٩١/٩٠ هى ١٥٪ ، ٢, ٢٣٪ ، ٢٤٪ على التوالى ، أى بمعدل متوسط للزيادة يبلغ ٧, ٢٠٪ خلال السنوات الثلاث ، أما معدل زيادة الودائع بالعملات الأجنبية خلال السنوات الثلاثة السابقة فهو ١, ٢٣٪ ،

---

١ – البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام١٩٩٢/٩١، ص ٢١٤ – ٢١٥
٢ – تقرير البنك المركزى ، عام ١٩٩٢/٩١ ، ص ٣ .
تقرير البنك المركزى ، عام ٩١/٩٠ ، ص ٣ .

٩, ٢٠٪ ، ٨, ٤٩٪ على التوالى ، أى بمعدل متوسط للزيادة يبلغ ٣, ٣١٪ خلال السنوات الثلاث (١) . إلا أن تأكيد الحكومة على إصدار أذون الخزانة بإصدارها للأذون نصف السنوية وأذون السنة الكاملة أحدث إنقلابا جوهريا فى التحول إلى الإستثمار فى أذون الخزانة خلال العام الأخير ١٩٩٢/٩١ وتحويل العملات الأجنبية إلى الجنيه المصرى رغم أن الإتجاه كان فى صالح الإيداع بالعملات الأجنبية حتى عام ١٩٩١/٩٠ عام إصدار الأذون (فى يناير عام ١٩٩١) وقد دعم هذا الإتجاه ثبات سعر الصرف حتى نهاية عام ١٩٩١ وحتى الآن تقريبا ، وكذلك إستمرار الإرتفاع فى سعر فائدة الأذون عبر عام ١٩٩٢/٩١ .

إلا أنه رغم التحول النسبى الكبير من العملات الأجنبية إلى الجنيه خلال عام ١٩٩٢/٩١ ، فإن الإتجاه إلى الإحتفاظ بالمدخرات بالعملات الأجنبية ما زال موجودا حتى الآن ، ويتركز هذا الإتجاه فى القطاع العائلى دون بقية القطاعات . فما زال قطاع العائلات يحوز حتى آخر يونيو ١٩٩٢ من الودائع الأجنبية ما قيمته ٢٩٠١٥ مليون جنيه ، بينما يحوز قطاع الأعمال الخاص ما قيمته ٧٠٧٣ مليون جنيه ، وتحوز شركات القطاع العام ما قيمته ٣٦٣١ مليون جنيه من العملات الأجنبية ، رغم تدنى سعر الفائدة على الدولار بحيث لا يتجاوز ٨٥, ٢٪ سنويا ، وثبات سعر صرف العملات الأجنبية خلال العامين الأخيرين (٢) .

وليس هناك من تفسير لهذه الظاهرة إلا أستمرار تفضيل الإدخار

---

١ – البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٠/٨٩ ص ٨٥ .
البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ١٩٩١/٩٠ ، ص ٦٠ .
٢ – البنك المركزى المصرى ، تقرير مقدم لمجلس الشعب ، مرجع سابق ، ص ٧٨.

بالعملات الأجنبية عند قطاع كبير من المدخرين ، وعدم رسوخ الثقة فى سعر صرف العملات الأجنبية بالجنيه المصرى وخاصة الدولار ، وأن هذا السعر تحكمى لتخفيض قيمة الأخير بالنسبة للأول ، وأنه لن تستطيع السلطات النقدية المصرية الإحتفاظ بثبات قيمة الدولار والعملات الأجنبية الأخرى بالنسبة للجنيه المصرى لفترة أطول ، وخاصة بعد إتمام إجراءات تحرير التجارة الخارجية .

أما النتيجة الثانية : فهى تراجع الإئتمان المصرفى بالعملة المحلية لقطاع الأعمال الخاص ، رغم أن الدولة تعطيه الأولوية على القطاع العام وتعتمد عليه فى إنجاز التنمية الإقتصادية فى الوقت الحاضر . فلقد تراجع حجم الإئتمان الممنوح له بمقدار ٧٥٠ مليون جنيه أى بمعدل – ٣, ٣٪ خلال العام ١٩٩٢/٩١ إذ وصل إلى ٢, ٢٢ مليار جنيه مقابل زيادته فى العام الماضى بمقدار ٢٨١٢ مليون جنيه [illegible] ٣١٠. ٣٠٪ عام ١٩٩١/٩٠ عن العام السابق ، وهو ما يعنى عدم إقبال هذا القطاع على طلب الإئتمان من الجهاز المصرفى لإرتفاع تكلفته بإرتفاع سعر الفائدة ، أو عدم إقبال الجهاز المصرفى على منحه الإئتمان مفضلا الإستثمار فى أذون الخزانة ذات العائد الأنسب بدون مخاطر ، أو قد يرجع إنكماش الإئتمان إلى كلا السببين معا (١) .

ولعل هذا الإتجاه خفض من معدل الإرباح الذى كانت تحصل عليها البنوك فى الفترة الأخيرة ، مع عدم إمكانية تشغيل القوى العاملة داخل البنوك بطاقتها الكاملة إعتمادا على نشاط واحد غالب هو الإستثمار فى أذون الخزانة دون الأنشطة الإستثمارية الأخرى المرتبطة بالإقراض للغير ، مما سوف يخفض من كفاءة العاملين فى الجهاز المصرفى فى الفترة القادمة إذا ما إستمر الحال على ماهو عليه بالنسبة لإصدار أذون الخزانة بنفس الأسلوب دون تغيير .

---

١ – تقرير البنك المركزى المصرى ، مرجع سابق ، ص ٢٢ .

والنتيجة الثالثة : تعثر البنوك المتخصصة ، مثل البنوك العقارية وبنوك الإسكان الصناعى ، وعدم قدرتها على تحقيق أهدفها ، وكذلك الإختلال الذى تعانى منه شركات القطاع العام المدنية للقطاع المصرفى وتراكم مديونيتها بمعدل سريع يستبعد إمكانية سداد هذه المديونيات حتى على المدى الطويل .

وبالنسبة للبنوك المتخصصة ، فإنها تعتمد على البنوك التجارية فى الحصول على مواردها ، وهذه النبوك المتخصصة تؤدى دورا اجتماعيا أكثرمنه إقتصاديا ، سواء فى توفير المساكن او توفير أدوات الإنتاج للصناعات الصغيرة ، ومن ثم فهى تعطى الإئتمان لفترات أطول بمعدلات فائدة أقل . وانصراف البنوك التجارية عن مدها بالأئتمان لتفضيلها اذون الخزانه ذات العائد المرتفع والضمان والسيولة افقد البنوك المتخصصة مصادر الأئتمان وجعلها لا تفى بوظيفتها الإجتماعية ، ولعل ذلك اكثر وضوحا فى مجال الإسكان .

أما بالنسبة لشركات القطاع العام المدينة بقروض للبنوك فإن إرتفاع سعر الفائدة إلى أكثر من ٢٥٪ سنويا (حيث تحسب الفوائد شهريا بطريقة النمر) أعجز هذه الشركات عن تحمل أعباء هذه الديون ومن ثم تضاعفت هذه الديون . ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى أن معدل الربحية لهذه الشركات لايمكن ان يصل إلى معدل الفائدة ، وخاصة فى ظل الكساد الذى يعيشه الإقتصاد المصرى خلال السنوات الأخيرة ، وهو ما أدى إلى زياده تعثر العوده هذه الشركات واضطرارها إلى العودة إلى الإستدانة والإقتراض لدفع فوائد القروض السابقة وحل أزمات السيولة التى تتعرض لها ، ومن ثم تراكمت ديونها لتصل إلى أضعاف رأس مالها . وهذه المشكلة تعصف بأكثر من نصف هذه الشركات بحيث أصبح تخفيض سعر الفائدة هو الأمل الوحيد لحل مديونية هذه الشركات وحل مشكلة نقص السيولة التى تعانى منها . ومن البديهى أنه لن يكون الحل فى بيع هذه الشركات إذا إستمر حالها على ما هو عليه لفترة زمنية أطول حتى يحين وقت البيع فلن تكون لها قيمة يتم سدادها من المشترى .

ومن المتوقع أذا ما أستمر اصدار أذون الخزانة على هذا النحو ، مع ارتفاع أسعار الفائده نتيجه لإصدرها دون إنخفاض ، ان يكون ذلك أحد الدوافع الهامة للإسراع ببيع شركات القطاع العام ، تلافيا لتراكم مديونيتها السريعة وللحصول على عائد يمكن من تخفيف عبىء مديونية الحكومة المتزايدة نتيجة أذون الخزانه .

٥ – الإستثمار الخاص والعام :

لعل اخطر الآثار المترتبة على اصدار أذون الخزانة وأرتفاع معدل الفائده هو جمود حجم الإستثمار وتراجعه .

فبالنسبة لحجم الإستثمار الإجمالى فقد بلغ فى الأعوام ٨٩/ ١٩٩٠، ٩٠ / ١٩٩١ / ١٩٩٢ بالأسعار الثابتة (٨٦ – ١٩٧٨) ما قيمتة ٩٤٣١ ، ٩٩٠٠ (٢٤٦١٧ بالأسعار الجارية) ، ١١٥٩٥ مليون جنيه على التوالى ، وكذلك كان معدل نموه خلال السنوات الثلاث ٢٪ ، ٥ ٪ ، ١٥٪. البنك المركزى فى تقريره عن عام ٩٠ / ١٩٩١ (عام إصدار أذون الخزانة) أن نسبة الإستثمار الإجمالى إلى الناتج الإجمالى ظلت على حالها خلال السنوات ٨٩ / ١٩٩٠ ، ٩٠ / ١٩٩١ ، وذلك نتيجة إرتفاع معدل النمو الحقيقى فى الإستثمار ٢٪ إلى ٥٪ وهو معدل يزيد قليلا عن معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق الثابت (٨٦ / ١٩٨٧) (١) .

أما فى السنة الأخيرة ٩١ / ١٩٩٢ فإن البنك المركزى يقرر أن معدل الإستثمار الإجمالى إلى الناتج الكائن أكثر تراجعا حيث إنخفض إلى ١, ١٨٪ مقابل ٦, ٢٧٪ عام ١٩٨٧/٨٦ (٢) . وكذلك إذا أخذنا فى الإعتبار معدل التضخم عند حساب النمو فى الإستثمار الإجمالى لعام ١٩٩٢/٩١ الذى بلغ ١٥٪ عن العام السابق والذى وصلت قيمته إلى ١١٥٩٥ مليون جنيه ،

١– البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ١٩٩١/٩٠ ، ص٦ .

٢– البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ١٩٩٢/٩١، ص٨ .

فإننا نجد أن حجم الإستثمار تراجع إلى ٨, ٩٧٨٤ مليون جنيه ، أى إنخفض عن العام الماضى بمعدل ٢, ١٪ . وهكذا ننتهى إلى ثبات حجم الأستثمار ثم تراجعه فى السنة الأخيرة ٩١/١٩٩٢(١) .

وبالنسبة للإستثمارات الخاصة ، فلقد زادت خلال العام ٩١/١٩٩٢ ليصل حجمها إلى ٧, ١١ مليار جنيه بالأسعار الجارية ، أى بمعدل ٤, ٨٪ ، فإذا ما أخذنا فى الإعتبار معدل التضخم وفقا لأسعار الجملة وقدره ٥, ١٨٪ فإننا نجد أن معدل الإستثمار الحقيقى تراجع بمعدل ٥, ٨٪ أى تزايد بمعدل سلبى ، أو نقص حجم المطلق عن العام السابق .

وكذلك نفس الآثار السلبيه تظهر على المعاملات فى البورصة ، حيث صاحب ظهور الأذون تراجع فى حجم التعامل فى الإسهم عما كان عليه فى السنوات السابقة . فبينما كان التعامل فى تزايد إذ كان معدل الزيادة فى عدد الإسهم ، ومعدل الزيادة فى قيمة الإسهم فى عام ٨٩/١٩٩٠ ، ٧, ٥١٪ ، ٢, ٣٤٪ فى عام ٩٠/١٩٩١ كان معدل الزيادة ٦, ٩٥٪ ، ٨, ٤٤٪ ، فإن عام ٩١/١٩٩٢ الذى صدرت فيه جميع أنواع الأذون وأستقرت عملية الأكتتاب فيها من البنوك والإفراد كان الإنخفاض فى عدد الإسهم التى تم التعامل فيها بمعدل ٩, ١٢٪ ، والإنخفاض فى قيمتها بمعدل ٧, ١٨٪ . وبطبيعة الحال يرجع هذا الإنخفاض إلى أن سعر الفائده على الأذون يفوق متوسط العائد الموزع للإسهم بالإضافة إلى معدل الزيادة فى قيمتها الرأسمالية الذى لم يتجاوز مجموع كلاهما ٩, ١٢٪ .

وهكذا يمكن القول أن إصدار أذون الخزانة وإرتفاع سعر الفائدة عليها أوقف عملية الإستثمار ، إذ تحولت المدخرات المصرية سواء بالعملة المحلية أو بالعلة الأجنبية إلى الإستثمار فى أذون الخزانة ، وهى إستثمارات غير منتجة (إستثمارت ريعية) ، وهو مايضيع على المجتمع المصرى أمكانية إستغلال هذه المدخرات بنوعيها فى تشغيل الموارد العاطلة وفى إستثمارات تكون أكثر فائدة وذات معدل ربحية أعلى من سعر فائدة أذون الخزانة .

١- نفس المرجعين السابقين .

ويترتب على ذلك بطبيعة الحال أن يكون الإعتماد فى الإستثمار المحلى على رأس المال الأجنبى بمعدل متزايد بما له من سلبيات أهمها سحب الفائض الإقتصادى إلى خارج مصر فى شكل أرباح وأجور وغيرها ، وأن يتزايد معدل البطالة ، وأن يتزايد معدل التضخم لعدم زيادة الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى مع إستمرار الإصدار النقدى ، وإنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بزيادة حجم السكان ، وتدهور مستوى المعيشة مع زيادة تكاليفها فى نفس الوقت .

٦ - ميزان المدفوعات :

يقدر حجم الإكتتاب فى أذون الخزانة من الأجانب فى نهاية يونيو ١٩٩٢ ماقيمته ٥٣٦ مليون ، وهذا الإكتتاب من الأجانب أو من العرب غير المصريين يأتى نتيجة إرتفاع أسعار الفائدة علىأذون الخزانة المصرية بأكثر من ثلاثة أضعاف أسعار الفائدة على الإيداع فى الدول الصناعية الرأسمالية أو الإستثمار فى أذون الخزانة الأمريكية عام ١٩٩٢ ، وكذلك نتيجة ثبات صرف العملات الإجنبية بالجنيه المصرى وخاصة الدولار فى العامين ١٩٩٢/٩١ ، إذ يعنى ذلك إطمئنان المستثمر الإجنبى فى أذون الخزانة المصرية إلى الحصول على نفس القيمة الأجنبية التى إستثمرها دون أى نقص يذكر فى قيمتها .

وتقدر الأرباح التى يحصل عليها الأجانب من الإستثمار فى أذون الخزانة المصرية بأكثر من ٩١ مليون جنيه سنويا ، وبطبيعة الحال سوف تتسرب إلى العالم الخارجى لتزيد الأعباء الملقاه على ميزان المدفوعات ، وفضلا على أنه يعتبر إستنزاف للفائض الإقتصادى فى مصر لحساب العالم الخارجى وبالعملات الحرة دون أى داع ، إذ أن المجتمع المصرى ليس لديه أى مشكلة فى توافر النقد الأجنبى ، بل إن أحد مشاكله الحالية زيادة السيولة النقدية وخاصة بالعملات الأجنبية عن الإستخدامات المتاحة لها .

ولعل مـا يؤكـد ذلـك حقيقـة أن البنـك المركـزى المصـرى يقـوم بشـراء العمـلات الأجنبيـة وبصفـة خاصـة الـدولار ، لدرجـة أن الأصـول الأجنبيـة وصلت إلى نحو ثلث أصول البنك عام ١٩٩٢/٩١ ، وتصاعدت أرصدة البنك لدى المراسلين وحيازته من حقوق السحب الخاصة بما قيمته ٤, ٨ مليار جنيه بمعدل ٣, ٤٢٪ ولتصل إلى ١, ٢٨ مليار جنيه . هذا بالإضافة إلى أن البنك المركزى قام بشراء أذون خزانة أمريكية خلال نفس العام بمقدار ٩, ٤ مليار جنيه ، وكذلك إرتفعت قيمة ما يستثمره فى الأوراق المالية الأجنبية الأخرى بمقدار ٩٢ مليون جنيه خلال نفس العام (١) .

وتبعا للأرقام الواردة فى تقرير البنك المركزى عام ٩١ / ١٩٩٢ ، يظهر أن البنك المركزى صدّر إلى العالم الخارجى من رأس المال النقدى المصرى ماقيمته ١٣٣٩٢ مليون جنيه خلال عام واحد ليتم أستثماره فى العالم الخارجى ، او ليتم به دعم الإقتصاديات الرأسماليه المتقدمة ، رغم أن العائد على هذه الإستثمارات فى العالم الخارجى لايتجاوز ربع عائد الإستثمار فى أذون الخزانة ا لمصريه أوسعر الفائدة على الإيداع فى الجهاز المصرفى المصرى .

ولذلك فأنه يمكن للأجنبى فى ظل هذه الظرف أن يقترض من العالم الخارجى (الأسواق المالية العالمية) بمعدل منخفض ليستثمر فى أذون الخزانة المصرية ، ويحصل على اكثر من أربعة أضعاف تكلفة الإقتراض كأرباح نتيجة إرتفاع سعر الفائدة على أذون الخزانه المصرية أضعاف سعر الإقتراض للعملات الحرة فى الأسواق العالمية . إلا أن ذلك لم يتم بشكل موسع لإنخفاض الثقة الأجنبية فى ثبات سعر الصرف على المدى الطويل فى مصر وتوقع الإرتفاع المفاجىء والسريع له ، وهو الأمر الذى لو حدث لأثر سلبيا على قيم الأرباح المحصلة عند تحويل قيمة الأذون وفوائدها إلى الدولار أو غيرها من العملات بعد إرتفاع سعر الصرف .

١- البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ٩١ /١٩٩٢، ص ٥٠ .

٧ – التضخم :

يقدر البنك المركزى معدل التضخم خلال السنوات ١٩٨٨/٨٧ ، ١٩٨٩/٨٨ ، ١٩٩٠/٨٩ بما قيمته ١٠٪ ، ٧, ١٦٪ ، ٢, ٢١٪ على التوالى ، أما عام ١٩٩١/٩٠ (عام إصدار أذون الخزانة) فلقد إنخفض إنخفاضا طفيفا إلى ٧, ٢٠٪ وفى عام ١٩٩٢/٩١ إنخفض معدل التضخم ليصل إلى ٧, ٩٪ ، وهو ماتشيد به السلطات الإقتصادية على أنه دليل نجاح السياسة الجديدة لتحرير الإقتصاد المصرى وخاصة تمويل عجز الموازنة بموارد حقيقية بأصدار أذون الخزانة ، ويرجع البنك المركزى فى تقريره عن عام ١٩٩٢/٩١ أسباب إنخفاض معدل التضخم الى ثلاث عوامل ، إنخفاض معدل الزيادة فى السيولة المحلية حيث هبط إلى ٣, ١٤٪ عام ١٩٩٢/٩١ مقابل ٥, ٢٧٪ خلال العام السابق (١) ، والسبب الثانى : هو ضبط التوسع النقدى مع ثبات سعر الصرف للعملات الأجنبية وخاصة الدولار ، أما الثالث فهو طرح أذون الخزانة وإمتصاص فائض السيولة النقدية .

ويعرض الجدول التالى حجم الإصدار النقدى ومقدار الزيادة فى السيولة مقارنا بمعدل التضخم خلال السنوات الخمس ١٩٩٢/٧٧ .

---

(١) البنك المركزى المصرى ، تقرير ١٩٩٢/٩١ ، ص ٣ .

جدول رقم (١)

الأعوام	النقد المصدر بالجنيه المصرى	معدل الزيادة فى الإصدار	مقدار الزيادة فى السيولة بالجنيه	معدل زيادة السيولة النقدية	معدل التضخم
٨٨/٨٧	٧٢٠ مليون	٧٪	٤, ١٢مليار	٣٠٪	١٠٪
٨٩/٨٨	٨٤١ مليون	٨٪	٨, ٨ مليار	١٦٪	٧, ١٦٪
٩٠/٨٩	١٢٠٠مليون	٢, ١٠٪	٥, ١٢مليار	١, ٢٠٪	٢, ٢١٪
٩١/٩٠	١٥٠٠مليون	١, ١٢٪	-, ١٨مليار	٢, ٢٤٪	٧, ٢٠٪
٩٢/٩١	١٣٠٠مليون	٣, ٩٪	١, ١٣مليار	١, ١٤٪(١)	٧, ٩٪

البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ١٩٨٩/٨٨ ، ص ٥٣ ، ٢ ، ٤٨ .
البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ١٩٩٠/٨٩ ، ص ٥٧ ، ٣ ، ٤٦ .
البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ١٩٩١/٩٠ ، ص ٥٥ ، ١٠ ، ٣ .
البنك المركزى المصرى ، تقرير عام ١٩٩٢/٩١ ، ص ٤٧ ، ١٢ ، ٤٠ .
١- محسوب على أساس الزيادة فى السيولة بالنسبة العام السابق ، وهو يختلف عن الوارد فى صدر التقرير والمقدر ٥, ٢٧٪ .

إبتداء من البيانات التى يقدمها البنك المركزى والواردة فى الجدول السابق (رقم ١) نجد أن الإرتباط بين زيادة إصدار النقود ومعدل التضخم فى هذه البيانات ضعيف للغاية أو يكاد يكون منعدم ، ففى عام ١٩٨٨/٨٧ كان معدل زيادة الإصدار النقدى ٧٪ مقابل معدل تضخم ١٠٪ ، ورغم أن معدل زيادة الإصدار فى العام التالى ١٩٨٩/٨٨ يفوق معدل زيادة الإصدار فى العام السابق بمقدار ١٪ فإن معدل التضخم يتزايد عن معدل العام السابق بمقدار ٧, ٦٪ ، وكذلك رغم إرتفاع معدل زيادة الإصدار عام ١٩٩١/٩٠ عن معدله فى العام السابق ٨٩ /١٩٩٠ بمقدار ١, ٢٪ فإن معدل التضخم

يتناقص ٥,٠٪ . ونفس الحال نجده مع السيولة النقدية ، فمعدلات الزيادة فيها لاتوضح الإرتباط بمعدل التضخم ، فرغم إنخفاض معدل زيادة السيولة عام ١٩٨٩/٨٨ عن معدل زياتها فى العام السابق إلا أن معدل التضخم يرتفع ، وكذلك رغم إرتفاع معدل زيادة السيولة عام ١٩٩١/٩٠ (٢, ٢٤٪) عن معدل زيادتها فى العام السابق (١, ٢٠٪) فإن معدل التضخم ينخفض ، ولذلك فإن التضخم لاترتبط بكمية وسائل الدفع بحيث تكون هى المحدد الأول والأخير فى تحديد معدل التضخم إرتفاعا أو إنخفاضا . ولعل ذلك يصدق مع قول ميلتون فريدمان إذ يقول أن العلاقة بين وسائل الدفع و بين التغير فى المستوى العام للأسعار وإن كانت آلية إلا أنه لايمكن فهمها على هذا النحو الآلى أو الميكانيكى إذ هناك عامل جوهرى فى هذه العلاقة هو التغير فى حجم الإنتاج ، ومن ثم فإن كمية النقود المتداولة بالنسبة لوحدة الإنتاج هى التى يجب أن تؤخذ فى الإعتبار وليس إجمالى النقود فى حساب التضخم (١) .

وعلى ذلك فإن التعرف على معدل التضخم يقتضى حساب معدل نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقد المتداولة ، وذلك على أساس قسمة إجمالى السيولة المحلية (م) على الناتج الإجمالى ليتم تحديد كمية النقود المثلى المقابلة للناتج المحلى الإجمالى ، فإذا طرحنا هذه الكمية من حجم السيولة الموجودة فى السنوات التالية فعلا فإننا نتعرف على حجم الزيادة فى وسائل الدفع ، أو ما يسمى بالإفراط النقدى (٢) . إلا أنه يلاحظ أن حساب السيولة كما يقرره البنك المركزى قاصرا عن الإحاطة بها ، إذ يجعل السيولة تتكون من المعروض النقدى وأشباه النقود التى تشتمل على الودائع غير الحكومية غير الجارية بالعملة المحلية والودائع الجارية

---

1 - millton Fredman , The supply of mony and changes in prices and ontput, Reprented in: Edwin Dean (ed) : The controversy over the quantity theory of money, D . C. Heath and com . Boston , 1965, p . 104 .

٢ – أنظر فى طريقة الحساب :

دكتور رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، عام ١٩٨٠ ، ص ١٧١ – ١٧٩ .

وغير الجارية بالعملة الأجنبية لدى كافة وحدات الجهاز المصرفى • (١) والمفروض أن يضاف إلى مكونات السيولة السابقة الودائع الحكومية وودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفى (البنوك التجارية) بالإضافة إلى رصيد شهادات الإستثمار للبنك الأهلى وودائع مصلحة البريد ، إذ إن كل منها من مكونات السيولة ويمكن أن يتم تحويلها الى النقود دون أى خسارة . والجدول القادم يوضح معدل الإفراط النقدى خلال السنوات الخمس ١٩٨٨/٨٧ حتى ١٩٩٢/٩١ .

جدول رقم (٢) (بالمليون جنيه)

السنة	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة ١٩٨٧/٨٦	كمية النقود المثلى	كمية النقود وأشباهها السيولة النقدية	حجم الإفراط النقدى	نسبة الإفراط النقدى
٨٨/٨٧	٤٣٢٤٨ ,٩	٦٨٢٥٨ , -	٦٨٢٥٨	-	-
٨٩/٨٨	٤٥٤١٩ ,٤	٧١٧٦٢ ,٧	٧٨٧٦٣	٧٠٠٠ ,٣	٪١٥ ,٤
٩٠/٨٩	٤٧٩١١	٧٥٦٩٩ ,٤	٩٧٦٥٠	٢١٩٥٠ ,٦	٪٤٥ ,٨
٩١/٩٠	٥٠١٧٧	٧٩٢٧٤ ,٧	١١٤٣١٠	٣٥٠٣٥ ,٣	٪٦٩ ,٨
٩٢/٩١	٥٩١٠٧	٩٣٣٨٩ ,١	١٣٨١٥١	٤٤٧٦١ ,٩	٪٧٥ ,٧

- البنك المركزى ، التقرير السنوى الأعداد ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١
- تم حساب السيولة بالإستعانة بالتقرير السنوى للبنك المركزى لعام ١٩٩٢/٩١ ، ص ١٩٢ ، لحساب رصيد شهادات الإستثمار وودائع البريد .
- متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى من كمية النقود المتداولة عام ١٩٨٨/٨٧ هو ٥٨, ١ جنيه .

ومن الجدول السابق (رقم ٢) يتضح مدى الإفراط النقدى الذى لم يتوقف حتى فى السنوات التى عمدت الحكومة فيها إلى تحجيم النقود وإصدار أذون الخزانة ، هذا من ناحية أما الناحية الأخرى الأكثر أهمية والمؤثره فى

---

١ - البنك المركزى ، التقرير السنوى لعام ١٩٩١/٩٠ ، صدر التقرير (المؤشرات الكلية)

إستمرار التضخم فهى كمية الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى لعام ١٩٩٢/٩١ والذى تقدره الحكومة بمعدل ٩, ٣٪ (متوسط سنوى للخطة الإقتصادية ١٩٨٧/٨٦ - ١٩٩٢/٩١) ، وهو أقل من معدل النمو فى العام السابق ١٩٩١/٩٠ ، والذى وصل إلى ٤٪ (بأسعار ١٩٨٧/٨٦ لكل السنوات) . وفى هذا المجال يورد تقرير البنك المركزى (غير منشور) تقديرا آخر حيث يقول " ارتفع الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار الجارية من ٢, ١٠٣ مليار جنيه فى السنة المالية ٩١/٩٠ إلى ٥, ١٢٥ مليار جنيه فى السنة المالية ١٩٩٢/٩١ ، بمعدل نمو جارى ٥, ٢١٪ . ونظرا لأن معدل الزيادة فى متوسط الرقم القياسى لأسعار الجملة بلغ ٥, ١٨٪ عام ١٩٩٢/٩١ ، فإن استخدامه كمكمش للناتج يشير إلى أن معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى يقدر بنحو ٥, ٢٪ ، ويعتبر ذلك المستوى أقل من السنة الماضية حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالى (بأسعار ١٩٨٧/٨٦) وفقا لآخر تقديرات وزارة التخطيط نحو ٨, ٥٦ مليار جنيه ، أى بمعدل نمو حقيقى ٢, ٣٪ " (١) .

ويمكن القول أن التضخم لم يكن لينخفض فى الفترة الأخيرة ١٩٩٢/٩٠ ، نتيجة إرتفاع سعر الفائدة ، ذلك أنه إذا إستطاعت الحكومة أن تخفض من الطلب نتيجة لفرض ضريبة المبيعات التى أثرت فى الأثمان بالإرتفاع ، فإن سعر الفائدة المرتفع (تكلفة استخدام رأس المال) إنما يدفع بالنفقة إلى أعلى ليستمر التضخم . ولذلك فإن الرقم المعلن من الحكومة عن معدل التضخم يجاوره أرقام تقديرات أخرى أعلى لمعدل التضخم ، مثل تقدير البنك المركزى له بمعدل ٥, ١٨٪ ، وتقدير السفارة الأمريكية لعبىء التضخم الذى يتحلمه الفقراء بمعدل ١٥٪ (٢) .

٨ - الإستهلاك والإدخار

من المطلوب التعرف على تطور حجم الإستهلاك والإدخار خلال الفترة

---

١ - تقرير البنك المركزى المصرى (غير منشور) ، ص ٢١ .

2 - Foroign Ecouomic Treds and Their implications for the united states, Report for the Arab Republic of Egypt, Prepavcd by the united states Empossy, Cairo, June, 1993, P. 8.

الأخيرة ، وما إذا كان إرتفاع سعر الفائدة نتيجة إصدار أذون الخزانة إستطاع أن يحفز على الإدخار ليرتفع مستواه عما كان عليه من قبل أم لا .

والجدول التالى (رقم ٣) يوضح توزيع الناتج المحلى الإجمالى على الإستهلاك الخاص والحكومى والإدخار ومعدل نمو كل منهم

جدول رقم ٣ بالمليون جنيه

السنة	الناتج المحلى الإجمالى	حجم الإستهلاك الخاص	نسبة الى الناتج المحلى الإجمالى	معدل نمو %	الإستهلاك الحكومى	نسبة الى ن.م ج%	معدل نمو%	الإستهلاك الكلى	حجم الإدخار	نسبة الإدخار الى ن.م ج%
٨٨/٨٧	٤٣٢٤٨ر٩	٣٥٩١٠	ـر٨٣	٤ر٨	٦٦٥٠	١٥ر٤	١ر٥	٤٢٥٦٠	٦٨٨ر٩	١ر٦
٨٩/٨٨	٤٥٤١٩ر٤	٣٧٤٢٤	٨٢ر٢	٤ر٢	٦٩٨٠	١٥ر٤	٥٫٠ -	٤٤٤٠٤	١٠١٥ر٤	٢ر٣
٩٠/٨٩	٤٧٩١١	٣٩٧٠٠	٨٢ر٨	٦ر٠٨	٧٧١٦	١٥ر٣	٤ر٨	٤٧٠١٦	٨٩٥ر٤	١ر٩
٩١/٩٠	٥٠١٧٧	٤٠٩٨٢	٨١ر٧	٣ر٢٣	٧٦٢٩	١٥ر٢	٤ر٣	٤٨٦١١	١٥٦٦	٣ر١
٩٢/٩١	٥٩١٠٧	٥١٨٢٥	٨٧ر٧	٢٦ر٥	٥٧١٣ر٦	٩ر٧	٢٥ر٢	٥٧٥٣٨	١٥٦٩	٢ر٦

١ – تم حساب بيانات عام ١٩٩٢/٩١ على أساس أسعار ١٩٨٧/٨٦ ككل أرقام الجدول .

ابتداء من البيانات الحكومية التى يعلنها البنك المركزى المصرى التى يحتوى عليها الجدول السابق (رقم٣) نجد أن الإستهلاك فى حجمه المطلق يتزايد ، بينهما يتناقص تناقصا طفيفا كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى ، فلقد انخفضت نسبة الإستهلاك الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٨,. ٪ ٢,. ٪ , ٣, ١٪ خلال الأعوام ٨٩/٨٨ , ٩٠/٨٩ , ١٩٩١/٩٠ على التوالى بالقياس لعام ١٩٨٨/٨٧ .

فى السنة المالية ٨٩/ ١٩٩٠ إرتفع الإستهلاك منسوبا إلى الناتج المحلى الإجمالى عنه فى العام السابق بمعدل ٦, ٠٪ ، وإنخفضت نسبة الإدخار إلى الناتج المحلى الإجمالى بمعدل ٤, ٠٪ . وفى العام التالى ١٩٩١/٩٠ عام إصدار أذون الخزانة انخفض حجم الإستهلاك منسوبا إلى الناتج المحلى الإجمالى بمعدل ١, ١٪ عن العام السابق ، وزاد الإدخار منسوبا إلى الناتج المحلى الإجمالى بمعدل ٢, ١٪ عن العام السابق . وقد يكون ذلك نتيجة لتفضيل الإدخار تبعا لإرتفاع سعر الفائدة كحافز على الإدخار ، إلا أن ذلك الإستنتاج ينفيه وجود إتجاه عام لتخفيض الإستهلاك منذ عام ١٩٨٨/٨٧ ، وأن هذا الإتجاه لم يبدأ مع فرح أذون الخزانة وإرتفاع سعر الفائدة لمدة ستة أشهر من العام المالى ١٩٩١/٩٠ ، وكذلك فإن الإستهلاك كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إرتفع إرتفاعا كبيرا نسبيا فى العام التالى ١٩٩٢/٩١ بمعدل ٦٪ عن العام السابق ، وكذلك انخفض الإدخار كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى نفس العام ١٩٩٢/٩١ بمعدل ٥, ٠٪ عن العام السابق .

ولذلك فإن إرتفاع سعر الفائدة بإصدار أذون الخزانة لم يستطع أن يكون حائزا لزيادة الإدخار عن ما كان عليه من قبل ، وحتى إذا سلمنا بأنه زاد نتيجة لإرتفاع سعر الفائدة فعلا ، فلقد زاد زيادة تافهة لا تبرر كل المثالب التى تحملها الإقتصاد القومى ثمنا لزيادته بمعدل ٥, ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وهى أكبر زيادة حدثت خلال الخمس سنوات ١٩٩٢/٨٧ والتى تمت عام ١٩٩١/٩٠، ثم تراجعت فى العام التالى لتصل إلى ١٪ فقط .

ويلاحظ أن ارتفاع الإستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٢/٩١ بنسبة ٦٪ عن العام السابق ، إنما يرجع إلى

إنخفاض الإنفاق الحكومى فى هذه السنة المالية بمعدل كبير جدا – ٢, ٢٥٪ عن العام السابق ، وهو ما اضطر الأفراد إلى زيادة حجم الإستهلاك لتعويض النقص الحاد فى الخدمات التى كانت تقدمها الحكومة نتيجة إنخفاض الإنفاق الحكومى ، وخاصة التقليدية مثل التعليم والصحة والخدمات الثقافية .... إلخ .

وكذلك يسترعى الإنتباه تفاهة الإدخار القومى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إذ تتراوح ما بين ٦, ١٪ إلى ١, ٣٪ طوال فترة الدراسة ، أى بمتوسط سنوى ٣, ٢٪ ، رغم أن إصدار أذون الخزانة وإرتفاع سعر الفائدة إستمر لمدة نصف فترة الدراسة ، إلا أنه لم يؤثر بشكل أو بآخر فى حجم الإدخار .

ولعل من نافله القول أنه إذ كان حجم الإدخار فى الإقتصاد المصرى على هذا القدر من الضعف ، فإن الإستثمار الوطنى لابد أن يكون عند نفس المستوى من الضعف ، بالإضافة إلى التيقن بأن الغالبية الساحقة من الإستثمارات التى تتم فى مصر تعتمد فى غالبيتها الساحقة على رأس المال الأجنبى ، كما يشير تقرير البنك المركزى عام ١٩٩٢/٩١ ، إلى زيادة الإستثمار الأجنبى المباشر فى هذا العام بمقدار ١, ٢٢٣ مليون دولار – أى بنسبة زيادة ٥, ١٦٤٪ (١) .

٩ – تثبيت سعر الصرف الأجنبى

تشيد سياسة تحرير الإقتصاد المصرى وخاصة السياسة النقدية الجديدة بقدرتها على تثبيت سعر الصرف من خلال إصدار أذون الخزانة وامتصاص السيولة والتخلص من مشكلة الدولرة (أى الإدخار بالدولار بدلا من الجنيه المصرى) ، ومن ثم التحول إلى الإدخار بالجنيه المصرى بدلا من الدولار . حيث كانت قيمة إجمالى الودائع بالعملة الأجنبية عام ١٩٩١ لدى الجهاز المصرفى (بدون البنك المركزى) ٤٨٨٣٩ مليون جنيه ، بينما إجمالى الودائع بالعملة المحلية فى نفس العام بلغت قيمتها ٣٠٧٦٤ مليون جنيه

---

١ – البنك المركزى ، تقرير عام ١٩٩٢/٩١ ، ص ١٠٠ .

(بدون البنك المركزى) . أما عام ١٩٩٢ بعد عام ونصف من إصدار أذون الخزانة فإن قيمة إجمالى الودائع بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفى (بدون البنك المركزى) نقصت إلى ٣٨٩٨٩ مليون جنيه ، بينما زادت الودائع بالجنيه المصرى لتصل إلى ٥١٣٧٣ مليون جنيه .

والواقع أن تثبيت سعر الصرف ليس نتاج تحرير الإقتصاد المصرى بحيث أصبح سعر الصرف يعبر عن القيمة الحقيقية للجنيه المصرى بالنسبة لوحدة النقد الأجنبية نتيجة إطلاق حرية قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبى دون تدخل الحكومة ، بل أن هذا الثبات لسعر الصرف نتاج تدخل الحكومة والبنك المركزى بعدة إجراءات غاية القوة للوصول إليه .

وأول هذه الإجراءات هو إصدار أذون الخزانة بسعر فائدة مبالغ فيه وصل فى المتوسط إلى ٥, ١٧٪ سنويا ، مقابل تخفيض سعر الفائدة على الودائع الدولارية تخفيضا مبالغ فيه أيضا بحيث لم يتجاوز فى أعلى مستوى له ٨, ٢٪ سنويا . وهو ما دفع بعض المودعين إلى التخلى على مدخراتهم بالدولار وتحويلها إلى الجنيه المصرى للإستفادة من سعر الفائدة المرتفع على الجنيه المصرى ، مع العلم بأن التحول إلى الجنيه المصرى لم تتجاوز نسبته ٧, ١ ٪ فقط على النحو السابق إيضاحه .

الإجراء الثانى ، هو فرض ضريبة المبيعات على الإنتاج المحلى من السلع والخدمات وكذلك السلع والخدمات المستوردة ، مما خفض الطلب بوجه عام ، وبالتالى إنخفض الطلب على الواردات السلعية كاملة الصنع أو المواد الأولية المستوردة للإنتاج المحلى ، وهو ما خفض الطلب على الدولار بشكل كبير .

الإجراء الثالث ، وقوف البنك المركزى على أهبة الإستعداد لشراء الدولارات التى يتم تحويلها إلى الجنيه المصرى ليعظم بها إحتياطياته من الدولار ، التى وصلت إلى ما يتراوح بين ١٥ - ١٨ مليار دولار حسب تصريحات المسئولين ، وهو ما إضطر البنك المركزى إلى اللجوء إلى الإصدار النقدى بشكل واسع ، حيث أصدر فى عام ١٩٩١ عام إصدار أذون الخزانة ١٥٠٠ مليون جنيه بمعدل زيادة ١, ٢١٪ عن العام السابق ، رغم

إعلان السياسة النقدية عن تقليل الإصدار النقدى وإمتصاص السيولة ، وكذلك إصدار ١٣٠٠ مليون جنيه فى العام التالى ١٩٩٢ ، وهى أكبر كمية من الإصدار النقدى فى تاريخ مصر النقدى .

وقد أدت هذه الإجراءات بطبيعة الحال إلى إنخفاض الواردات المصرية ، حيث إنخفضت المدفوعات عن الواردات عام ١٩٩٢ بمقدار ٤, ١ مليار دولار بنسبة ١, ١٢٪ عن العام السابق ١٩٩١ (الذى أظهر هو الآخر تراجعا فى مدفوعات الواردات بمقدار ٦, ١٦ مليون دولار) ، ومن ثم تراجع العجز فى الميزان التجارى بنحو ١, ١ مليار دولار بنسبة ١, ١٥٪ ليصل إلى ٤, ٦ مليار دولار ، إلا أن ذلك لم يُحَسِن من موقف الصادرات المصرية ، حيث إنخفضت حصيلة الصادرات عام ١٩٩٢ بنسبة ٤, ٦٪ (١) .

وكان من الممكن أن يكون تثبيت سعر الصرف عملا إيجابيا حقيقة ، إذا كان ذلك الثبات يرجع إلى زيادة القوة الشرائية للجنيه المصرى وذلك من خلال زيادة حجم الناتج المحلى الإجمالى من السلع والخدمات ودون الإفراط فى الإصدار النقدى الجديد . ولكن كيف يتأتى ذلك مع جمود الإستثمار على النحو السابق عرضه . وإذا كانت القوة الشرائية للجنيه المصرى قد إنخفضت خلال العامين الأخيرين ١٩٩٢،٩١ بحوالى ٣٠٪ حسب معدلات التضخم المعلنة من الحكومة والبنك المركزى ، فكيف تكون علاقته بالدولار ثابتة أو سعر صرفه بالدولار ثابت . ولذلك فإن سعر الصرف الثابت الحالى إنما هو سعر صرف غير حقيقى يكبت قيمة العملات الأجنبية ، أو يخفض قيمتها بالنسبة للجنيه المصرى عن طريق تدخل الحكومة والبنك المركزى وليس نتيجة لتحرير الإقتصاد المصرى وإطلاق قوى العرض والطلب لتحديد القيم الحقيقية والأثمان الحقيقية للسلع والخدمات وكذلك قيم العملات .

ومن نافله القول أنه إذا كان مرغوبا أن يحدث هذا التثبيت لسعر

---

١ - البنك المركزى ، التقرير السنوى ١٩٩١ ، ص ٣٠ - ٣١ ، وتقرير عام ١٩٩٢ ، ص ٩٠ - ٩١ .

الصرف فى الإقتصاد المصرى ، فإنه يجب أن يتم بالأسلوب السابق ، وهو العمل على زيادة القوة الشرائية للجنيه المصرى لترتفع بالنسبة للقوة الشرائية للدولار وغيره من العملات ، أما التثبيت على النحو السابق فهو ليس فى مصلحة الإقتصاد المصرى . ذلك أنه يجعل الواردات أقل ثمنا من الإنتاج المحلى ، ولولا ضريبة المبيعات التى فرضت على الواردات السلعية إلى جانب إرتفاع الضرائب الجمركية لما أمكن بيع أى منتج مصرى ، وكذلك فإن هذا الوضع يسوء مركز الصادرات المصرية من حيث أن حصيلتها بالعملات المصرية أقل مما يجب ، وخاصة بالنسبة للسلع التى يتميز الطلب العالمى عليها بعدم المرونة أو إنخفاضها إلى حد كبير والتى يستفيد فيها المصدر برفع قيمة عملته بالنسبة للدولار ، مثل البترول المصرى الذى تشكل حصيلته ٥٠,٧٪ من حصيلة الصادرات عام ١٩٩١/٩٠ ، والتى إنخفضت إلى ٤٥,٤٪ عام ١٩٩٢/٩١ بالرغم من زيادة الكميات المصدرة كما يقرر البنك المركزى (١) .

ولعل تثبيت سعر الصرف على النحو السابق بالإجراءات السابقة كان الغرض منه بالدرجة الأولى تمكين البنك المركزى من شراء هذا الحجم الهائل من الدولارات دون أن يرتفع سعر صرف الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وهذه الإحتياطيات الدولارية تستثمر فى العالم الخارجى عند سعر فائدة منخفض لا يصل إلى ثلث سعر الفائدة على أذون الخزانة فى مصر على النحو السابق إيضاحه ، إلى جانب ذلك فإن تثبيت سعر صرف الدولار والعملات الأخرى يطمئن الأجنبى على قدرته على إسترداد رأس ماله النقدى المستثمر فى مصر دون أى خسارة ، سواء فى إستثمارات مباشرة منتجة أو فى المضاربة وشراء أذون خزانة مصرية ، وعليه فإن تثبيت سعر الصرف على النحو السابق يؤدى دورا هاما فى تشجيع الإستثمارات الأجنبية فى مصر ، ليحل رأس المال الأجنبى محل رأس المال المصرى المدفوع للإستثمار فى العالم الخارجى بمعدل فائدة وربحية أقل .

---

١ - يقرر البنك المركزى المصرى أن هذا الإنخفاض راجع إلى إنخفاض أسعار البترول ومنتجاته ، ولا نظن أن هذا هو السبب الوحيد ، تقرير عام ١٩٩٢/٩١ ص ٩١ .

الفصل الثالث
الآثار الإجتماعية لإصدار أذون الخزانة

أدى إصدار أذون الخزانة بطبيعة الحال إلى التأثير على كثير من المتغيرات الإقتصادية التى تم تناولها فى الفصل السابق ، وهذه المتغيرات فى تغيرها أحدثت آثارا فى المحيط الإجتماعى الذى تعمل فيه هذه المتغيرات وأهم هذه الآثار الإجتماعية ، هو تعميق الإتجاه الريعى للإقتصاد المصرى ، وتعمق سوء توزيع الدخل والثروة ، وإرتفاع تكاليف المعيشة ، تعمق البطالة وإنهيار العلاقات الإجتماعية والوطنية .

١ – تعمق الإتجاه الريعى للإقتصاد المصرى :

ودون التعرض لتفصيل مفهوم الريع فى الفكر الإقتصادى وتطور هذا المفهوم إبتداء من وليام بتى ثم ريكاردو وماركس ، فإن ما ينطبق على الحالة التى نريد إيضاحها فى مصر فى الوقت الحالى هو ما قدمه كينز . فالريع عند كينز هو الدخل الذى يحققه مالك رأس المال بإستخدامه فى المضاربة فى إمتلاك ما هو موجود فعلا من وسائل إنتاج للوصول الى الفائدة ، وليس فى زيادة هذه الوسائل الإنتاجية لزيادة الطاقة الإنتاجية(١) . وفى ذلك يقول " إن الفائدة لا تقابلها أى تضحية حقيقية ، وهى فى ذلك شبيهة بريع الأرض . فمالك رأس المال يستطيع أن يحصل على الفائدة لأن رأس المال نادر تماما كصاحب الأرض الذى يستطيع أن يحصل على ريع لأن الأرض نادرة . ولكن إذا كان من الممكن وجود أسباب فى ذات الظاهرة تجعل الأرض نادرة فإن مثل هذه الأسباب لا توجد بالنسبة لرأس المال إذ هو مما يمكن تجديد إنتاجه وعلى الأخص فى الزمن الطويل " (٢) . ويمكن الإضافة إلى مقولة

---

١ – أنظر فى تفصيل الكتابات الإقتصادية حول فكرة الريع فى الفكر الإقتصادى الغربى ما يلى :-

– دكتور محمد دويدار ، الإتجاه الريعى للإقتصاد المصرى ، ٥٠ – ١٩٨٠ ، الإسكندرية منشأة المعارف ، بدون تاريخ ، ص ٧ – ٢٠ .

2 - J. M. Keynes, the General Theory of Enployment, Interest and money, mecmillan, London, 1954, P. 376.

كينز السابقة أنه لا توجد الأسباب الحقيقية المؤدية إلى ندرة رأس المال (بمفهوم وسائل الإنتاج أو رأس المال النقدى) ومن ثم فإنه يمكن خلق هذه الندرة خلقا من خلال السياسات الإقتصادية ، وهو ما تشهده مصر في الفترة الأخيرة المواكبة لإصدار أذون الخزانة ، كما سوف نرى لاحقا .

فى الواقع أن الإتجاه الريعى للإقتصاد المصرى بدأ يظهر ويتعمق تدريجيا منذ منتصف السبعينات مع إنتهاج سياسة الإنفتاح الإقتصادى ، فقبل إصدار أذون الخزانة مباشرة نجد أن سعر الفائدة كان مرتفعا بالنسبة للإقتصاد المصرى ، فلقد وصل سعر الفائدة على الودائع لمدة عام إلى ١٣٪ عام ١٩٨٩/٨٨ ، بينما تدرج حسب فترة بقاء الوديعة إلى ١٦٪ فى حالة الخمس سنوات إلى سبع سنوات (شهادات الإستثمار ٥, ١٦٪) وفى نفس الوقت نجد إرتفاع مستوى السيولة ونموها بمعدل ١٦٪ فى نفس العام ، مقابل ٥, ٩٪ فى العام السابق . وفى العام التالى ١٩٩٠/٨٩ ينخفض سعر الفائدة على الودائع لمدة عام إلى ١٢٪ بينما يظل سعر الفائدة ١٦٪ للودائع خمس سنوات حتى سبع . وبالتالى ترتفع السيولة النقدية بمعدل نحو ١, ٢٠٪ لتصل إلى ٧٤ مليار جنيه فى نفس العام . وترجع الزيادة فى السيولة فى هذا العام إلى زيادة النقد المتداول بمعدل ٣, ١٣٪ ، وزيادة الودائع الجارية بالعملة المحلية بمعدل ٣, ١٤٪ ، وفى إشباه النقود كانت الزيادة بمعدل ٢, ٢٢٪ .

أما عام ١٩٩١/٩٠ ، عام إصدار أذون الخزانة فلقد إرتفع سعر الفائدة على الأذون إلى ٥, ١٧٪ فى المتوسط وجذب إليه أسعار الفائدة بكل أنواعها ، وكذلك إرتفعت أسعار فائدة الإقتراض إلى أكثر من ٢١٪ ، وإرتفعت السيولة إلى ٤, ٩٤٪ مليار جنيه بزيادة قدرها ٧, ٩ مليار جنيه ، اى بمعدل زيادة ٦, ٢٦٪ . وفى عام ١٩٩٢/٩١ يظل سعر الفائدة كما هو ، وترتفع السيولة المحلية إلى ٦, ١٠٤ مليار جنيه بمعدل زيادة قدرها ٨, ١٠٪

ويلاحظ أن أسعار الفائدة فى مصر حققت بعد أذون الخزانة مزيدا من الإرتفاع لا يتناسب مع ظروف الإقتصاد المصرى ، إذ يفوق معدلات الفائدة السائد فى الدول الصناعية المتقدمة ، حيث كانت أسعار الفائدة على الودائع فى عام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ فى الولايات المتحدة ١٨, ٧٪ ، ٦٦, ٤٪ ، وفى

انجلترا ٤٨, ٥٪ ، ٣, ٥٪ ، وفى اليابان ٨٠, ٤٪ ، ٤٥, ٣٪ ، وكان سعر الإقراض فى نفس العامين فى الولايات المتحدة ٤٧, ٦٪ ، ٢٥, ٧٪ ، وفى انجلترا ٤٦, ١٣٪ ، ٦١, ١٦٪ ، وفى اليابان ٥١, ٧٪ ، ١٥, ٧٪ (١) .

وإرتفاع سعر الفائدة بهذه الصورة المبالغ فيها أدى إلى تعميق الإتجاه الريعى ، وذلك بالتحول عن الإستثمار إلى إقراض رأس المال النقدى سواء بإيداعه فى الجهاز المصرفى أو شراء أذون خزانة مباشرة للحصول على دخل مرتفع ومضمون ، وهو ما جمد حجم الإستثمار على النحو السابق إيضاحه ، بل ان بعض أصحاب المشروعات أوقفوا نشاطهم أو أوقفوا جانب من النشاط ، وقاموا بتسييل الأصول أو البعض منها للتحول إلى الحصول على دخل من خلال الإقراض ، إذ أن سعر الفائدة مرتفع وقلما تصل إليه إنتاجية رأس المال . ولعل ذلك يعيد إلى الذاكرة ما إنتهى إليه حال شركات توظيف الأموال التى كانت تدفع فائدة على رأس المال المودع إليها (كانت تسميه دخل للإيحاء بأنها كانت تستثمره) يتراوح ما بين ٢٠٪ إلى ٣٠٪ سنويا ، مما أدى إلى إقبال الأفراد والمنظمات على تسييل أصولهم للحصول على هذا الدخل الريعى المجزى ، وما إنتهى إليه الأمر من ضياع موارد تقدر بحوالى ١٢ مليار جنيه (٢) . ويظهر هذا الإتجاه فى زيادة حجم الودائع التى قامت بها شركات قطاع الأعمال الخاص ، وشركات القطاع العام فى الجهاز المصرفى ، حيث نجد أن معدلات الزيادة السنوية لإيداعات شركات القطاع الخاص فى البنوك التجارية كانت ٨, ١٤٪ ، ٢, ١١٪ ، ٩, ١٢٪ ، ٢, ٤٪ فى السنوات ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، على التوالى ، أما فى عام ١٩٩٢ ، بعد أن أستقرت سياسة أذون الخزانة وحانت الفرصه لتسييل الأصول بعد وقف النشاط جزئيا أو كليا ، فإن معدل زيادة ودائع هذا القطاع قفز إلى ٦٦٪ فى نفس العام ، مع ملاحظة ان غالبية إستثماراتها كانت فى الأذون طويلة الأجل (سنة كاملة) . ويؤكد هذا الإتجاه أن ودائع هذه الشركات بالعملات الأجنبية ظلت على نفس معدلات النمو تقريبا ، إلا أنها إنخفضت فى عام ١٩٩٢/٩١ إنخفضت من ٨٥٩٤ مليون جنيه إلى

---

١ - البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٢/٩١ ، ص ١١٤ .

٢ - شركات توظيف الأموال الأسطورة والإنهيار والحل ، كتاب الأهرام الإقتصادى ، الكتاب الرابع ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ٨ .

٥٧٠٢ مليون جنيه ، وبطبيعة الحال كان ذلك نتيجة تحويلها إلى العملة المصرية لتستثمر فى أذون الخزانة .

ونفس الإتجاه نجده يتحقق بالنسبة لشركات القطاع العام حيث نجد معدل زيادة نمو الودائع فى البنوك التجارية إبتداء من عام ١٩٨٨ حتى عام ١٩٩١ هى ٨, ١٠٪ ، ٤, ١٩٪ ، ٥, ٢٠٪ ، ٢٠,٤٪ ، أما فى عام ١٩٩٢ فإن معدل الزيادة يصل إلى ٢٧٪ (١) .

وتعميق الإتجاه الريعى على النحو السابق عرضه له مثالب خطيرة على الإقتصاد ، أولها وأخطرها هو تخفيض معدل التراكم الرأسمالى ومعدل زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع ، إذ يعتمد كلاهما على حجم الإستثمارات الجديدة ، وهو بطبيعة الحال كما سبق العرض يكاد يكون متوقفا طوال السنوات الثلاثة السابقة عن النمو . أما الخطر الثانى ، فهو زيادة سيطرة رأس المال الأجنبى على الإقتصادى القومى نظرا لتدنى الإستثمار الوطنى ، وإنشغال رأس المال الوطنى بالإستثمار فى أذون الخزانة والحصول على دخلها الريعى المجزى سعر الفائدة المرتفع حيث يشير البنك المركزى إلى زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة عام ١٩٩٢/٩١ إلى ١, ٢٢٣ مليون دولار أى بنسبة إرتفاع قدرها ٥, ١٦٤٪ عن العام السابق .

الخطر الثالث ، صعود المضاربات لتحل محل عمليات الإنتاج فى الحصول على الدخل ، وإنصراف الأفراد عن رفع كفاءتهم الإنتاجية لزيادة دخولهم إعتمادا على الدخول المجزية التى تتحقق من خلال المضاربة ، مثال ذلك نشاط المضاربات على المساكن والأراضى والسلع . أم الخطر الرابع ، فهو تآكل المشروعات اوالأنشطة الإنتاجية التى ينخفض فيها معدل الربحية عن معدل الفائدة السائد ، وهو الملاحظ فى العامين الأخيرين مع إنتشار إفلاس مئات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، إلى جانب توقف الأنشطة الفردية الحرفية كما هو واضح فى النشاط الحرفى للأثاث فى دمياط .

---

١ - البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ١٩٩٢/٩١ ، ص ١٩٢.

٢ – تعمق سوء توزيع الدخل والثروة :

كان لإصدار أذون الخزانة أثرا سلبيا مزدوجا على توزيع الدخل والثروة فى مصر . وذلك أن أصحاب الدخول الأعلى والقادرين على الإدخار يزيد دخلهم أكثر بحصولهم على دخول إضافية نتيجة الإستثمار فى أذون الخزانة (سواء مباشرة أو من خلال الجهاز المصرفى) ، بمعدل مرتفع هو سعر الفائدة السائد (٥, ١٧٪) . وفى نفس الوقت فإن أصحاب الدخول المحدودة من الفقراء ، وأصحاب الدخول المتوسطة أضيروا من جراء إرتفاع الأثمان بفرض ضريبة المبيعات الجديدة التى تزامن فرضها بشكل شامل مع إصدار أذون الخزانة فى نفس العام ١٩٩١ ، وهى تعتبر ضريبة غير مباشرة فرضت على كل السلع بالإضافة الى فرضها على الخدمات ، وهكذا يدفع الفقراء ومحدودى الدخل ما يتسلمه الإغنياء من دخل جديد .

إلى جانب ذلك فإن إصدار هذه الأذون أدى إلى زيادة الدين العام المحلى ، وزيادة أعباؤه على النحو السابق عرضه ، وأصبحت أعباء الدين العام المحلى تستوعب ٤, ٢٥٪ من النفقات الجارية ، مما أعجز الحكومة على تقديم خدماتها التقليدية بكفاءة أو حتى عند المستوى الأقل من العادى الذى تعود عليه الإنسان المصرى فى السنوات العشرة الأخيرة ، وهو ما ألقى على أفراد الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل أعباء جديدة لتعويض الخدمات الحكومية التى عجزت الحكومة عن أدائها . ولقد امتصت الفوائد المدفوعة للمستثمرين فى أذون الخزانة وحدها ٧, ١٦٪ من جملة النفقات الجارية . ومما يزيد الطين بلة فى هذه المشكلة تخفيض الحكومة لنفقاتها الجارية وغير الجارية والذى وصل إلى أكثر من – ٢٥٪ عام ١٩٩٢ مما كانت عليه فى العام السابق ، وهو ما يعنى إنخفاض النفقات الجارية بمعدل أكبر من ٥٠٪ وينعكس ذلك على الخدمات الحكومية التى وصلت إلى الإقتراب من التوقف مثل الخدمات الصحية فى المستشفيات الحكومية والخدمات التعليمية ، ولجوء الحكومة إلى تقاضى ثمن لهذه الخدمات أصبح أكثر من القيمة الحقيقية للخدمة المقدمة . وذلك ما أدى إلى مزيد من معاناة الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل ومتوسطة الدخل ، إذ أن دخلها الحقيقى إنخفض بقيمة هذه الخدمات . وبطبيعة الحال فإن زيادة دخول أصحاب الدخول الكبيرة ، وإنخفاض الدخول

الحقيقية لأصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة ، لابد أن ينعكس فى زيادة الثروة والملكية عند الفريق الأول على حساب إنخفاض الثروة والملكية عند الفريق الثانى .

وإذا أخذنا فى الإعتبار ما سبق عرضه من خروج المشروعات الحدية والمشروعات المحققة لمعدل ربح أقل من سعر الفائدة السائد من حلبة الإنتاج ، وكذلك توقف الأنشطة الحرفية المتوسطة والصغيرة ، فإن ذلك أدى إلى خلق راقد جديد للبطالة من العاملين فى هذه المشروعات والأنشطة الحرفية ، وزاد من شريحة المضارين والذين أفقرتهم السياسة الجديدة وخاصة أذون الخزانة .

٣ – تدهور العلاقات الإجتماعية :

من المسلم به أن البطالة قرين إنخفاض معدل الإستثمار ، ولقد كان لإرتفاع سعر الفائدة بعد إصدار أذون الخزانة أكبر الأثر على تخفيض مستوى الإستثمار ، وخاصة الإستثمار الخاص ، مما أدى إلى تعمق وزيادة معدل البطالة . ولم يعوض هذا الإنخفاض فى حجم الإستثمار الخاص ما تقوم به الدولة من إستثمارات (تم تخفيضها تبعا لإنخفاض الإنفاق العام) . إذ أن جل إنفاقها يتم فى بناء رأس المال الإجتماعى ، والذى تقوم به شركات القطاع العام بالدرجة الأولى وإلى جانبها بعض شركات القطاع الخاص ، وهو ما لا يعطى فرصة كبيرة لتشغيل عمالة جديدة . والبطالة فى مصر تنحصر فى الشباب بإستثناء ما تقوم بتسريحه بعض شركات القطاع العام ، وهذه البطالة تفقد الشباب أملهم فى المستقبل وفى المجتمع وفى حكومة هذا المجتمع حيث يشعر العاطل بالضياع ، مما يكسبه شعورا بأن المجتمع لا يهتم به أو يضطهده وكلاهما يسوقه إلى كراهيته والرغبة فى تدميره وتدمير سلطاته اللاهية عنه وعن تدبير فرصة عمل له .

وكذلك فإن قوى التضخم التى لم تتوقف والتى لن تتوقف مع السياسة النقدية الجديدة للأسباب السابق شرحها إنما يرهق أصحاب الدخول المتوسطة والمحدودة سواء كانت ثابتة أو متزايدة بمعدل أقل من معدل التضخم ، ويسحق الفقراء ، إذ يؤدى إلى إرتفاع تكاليف المعيشة يوما عن

يوم . وإذا أخذنا فى الحسبان أثر إنخفاض الإنفاق الحكومى على الخدمات بما يؤدى إليه من مزيد من إرتفاع تكاليف المعيشة بالنسبة للفئات السابقة ، ويؤدى بدوره إلى تعمق السخط العام الذى يتكون عند هذه الفئات والطبقات .

وأيضا فإن إصدار أذون الخزانة أدى إلى إعادة توزيع الدخل فى صالح الطبقات الغنية التى تحصل على الفوائد ، على حساب الطبقات الفقيرة الذى زاد بالنسبة لها عبىء الضرائب غير المباشرة (التوسع فى ضريبة المبيعات) ، وإنعكس ذلك فى تفاوت أنماط الإستهلاك تفاوتا كبيرا ، وهو ما يقود الأفراد والفئات والطبقات الفقيرة إلى شعور بالظلم الإجتماعى وعدم العدالة .

كل هذه المقومات الجديدة على المجتمع المصرى إنتهت إلى ظاهرة التفسخ الإجتماعى ، داخل الأسر الفقيرة التى أصبحت حياتها أكثر صعوبة ، ودخل الأسر متوسطة الدخل ومحدودة الدخل التى أصبح لديها شعورا متزايدا بالإفقار ، وسقوطها إلى مستوى الأسر الفقيرة والمعوزة ، وفى إطار دفاع أفراد هذه الأسر عن الوضع الجديد -ومقاومته كان التحلل الإجتماعى والإنزلاق إلى الجرائم الأخلاقية والجرائم الإقتصادية والمالية (كالإختلاس والنصب والإتجار فى كل ما هو ممنوع قانونا) . ولعل ما نراه فى مصر من تيار للإجرام بما فى ذلك الجرائم الشاذة التى لم تحدث من قبل فى مصر (مثل خطف الإناث والسرقة بالإكراه مع القتل ، وقتل أقرب الأقرباء ...... إلخ) إنما هى نتاج تآكل الطبقة الوسطى وإنهيار أجزاء معتبرة منها إلى العوز والفاقه ، وهى الطبقة المعروفة على مستوى العالم بأنها حامية القيم والمتمسكة بها .

وكذلك ظهور التفسخ الإجتماعى على مستوى علاقة الأفراد بالدولة ، حيث نرى الأفراد الذين إجترتهم بسهولة الجماعات المنحرفة فكريا والمأجورة من العالم الخارجى لتخريب المجتمع المصرى تتسم الغالبية الساحقة منهم بعدم إرتباطها بعمل نهائيا ، أى فى حالة بطالة ، أو مرتبطين بأعمال مؤقتة ليس لها صفة الإستمرار والإستقرار ، وهم الذين وصلوا إلى مقاومة السلطات السياسية بالقوة والأعتداء عليها بعدوانية ووحشية لم تشهدها مصر فى أى عصر من العصور ، ذلك لأن النظام الإقتصادى لم يترك لهم ما يحافظون

عليه ، حتى الأمل فى المستقبل لم يوفره لهم ، إبتداء من فرص عمل حالية أو مستقبلية[1] .

الفصل الرابع

جوهر المشكلة وأسلوب الحل

من المعروف أن الوصول إلى الحل الأمثل لأى مشكلة إنما يمكن فى تحديد هذه المشكلة ، فما هى المشكلة المراد حلها فى مصر ، تلك المشكلة التى تعبر عنها ظواهر متعددة ترسم السياسات الإقتصادية لمعالجتها ، ومن ضمن هذه الظواهر عجز الموازنة والتضخم (ما يدخل فى حدود هذه الدراسة) . فهل المشكلة هى مشكلة عدم إستقرار الإقتصاد المصرى وتعميق الظواهر السلبية داخله عبر الزمن (عجز الموازنة ، التضخم ، زيادة الديون الخارجية ، إستمرار عجز ميزان المدفوعات ، تعمق البطالة ، هروب وتهريب رأس المال الوطنى ، تدهور إنتاجية العمل وجودة الإنتاج ، التفسخ الإجتماعى وتدهور القيم ، تفجر العنف ومواجهة السلطة ...... إلخ) أم أن المشكلة جمود التنمية فى الإقتصاد المصرى وإنخفاض معدلاتها إلى أدنى مستوى ، بحيث أصبح معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى أقل من معدل نمو السكان ، وهو ما يؤدى إلى إنخفاض مستوى المعيشة (مثل عام ١٩٩٢/٩١ حيث معدل الزيادة الحقيقية فى الناتج المحلى الإجمالى ٥, ٢٪ بينما معدل زيادة السكان ٦, ٢٪) .

لعل السياسات التى تقوم عليها إدارة الإقتصاد المصرى فى الفترة الأخيرة إنما تشى بأن راسمى هذه السياسات ومقدميها إلى مصر يتصورون أن مشكلة الإقتصاد المصرى هى مشكلة فقدانه التوازن المؤدى إلى عدم الإستقرار ، ومن ثم فإن المشكلة هى عدم إستقرار الإقتصاد المصرى .

١- وفى ذلك تصبح مقولة الفاروق عمر بن الخطاب لأبو موسى الأشعرى فى خطابه إليه عن أصول الحكم ضمن مقال طويل " إذا كان للإنسان فم واحد يطعم منه ، فإن له يدين إثنين يعمل بهما ، فاشغلهم فى الطاعة قبل أن يشغلوك فى المعصية " . وهو ما يؤكد دور الدولة فى خلق فرصه عمل لكل قادر عليها والتزامها بذلك دينيا واسلاميا ، وهو ما يقر فى وجدان كل المسلمين ، ويتم الإشادة به وإستغلاله فى إستنفار جماعات العنف والتطرف .

ولذلك كانت التوصية بإقامة التوازن فى كل المجالات الإقتصادية بين المتغيرات الإقتصادية من خلال قوى العرض والطلب ، ومن ثم لابد من تحرير الإقتصاد وإزالة كل القيود والعقبات التى تعوق قوى العرض والطلب من تحقيق التوازن فى ظل سوق حرة تسودها المنافسة الكاملة أو تقترب منها رويدا رويدا لتصل إليها فى نهاية فترة البرنامج الإصلاحى .

وفى مجال النشاط المالى للدولة لابد من الوصول إلى توازن الموازنة العامة وعلاج عجز الموزانة ، وبالتالى معالجة مشكلة التضخم ، ومن ثم كانت السياسة النقدية المعلنة للحكومة عن إصدار أذون الخزانة لإمتصاص السيولة وتمويل عجز الموازنة بموارد حقيقية ، وتقليل الإصدار النقدى ، وتخفيض حجم الإنفاق الحكومى ، وما صاحبه من إجراءات أخرى سبق الحديث عنها لتحقيق التوازن فى مجال النشاط المالى للدولة .

وفى الواقع أن التضخم قرين أسلوب إستخدام الموارد النقدية ، وليس قرين أسلوب التمويل ، فقد يكون أسلوب التمويل هو الإصدار النقدى ومع ذلك لا يؤدى إلى التضخم ، وقد يكون التمويل بموارد حقيقية كما هو الآن ومع ذلك يستمر التضخم ، ومن ثم فإن العبرة بالإستخدام الرشيد للموارد المالية بحيث يمكن تلافى التضخم أيا كانت وسيلة التمويل(١) .

وفى الحقيقة فإن وظيفة خلق النقود ، وظيفة من وظائف الدولة يقوم بها البنك المركزى تحت رقابتها ، وليس هناك مبرر لأن لا تقوم الحكومة بخلق النقود وزيادة العرض النقدى ، وأن تقوم بدلا من ذلك بالإقتراض من البنوك أو الأفراد والشركات والهيئات والأجانب ، وتتحمل بذلك أعباء فوائد هذه القروض بالإضافة إلى مشاكلها التوزيعية . وعلى ذلك فإنه يمكن للحكومة أن تصدر أذونات خزانة بدون سعر فائدة تدفع بها للبنك المركزى يزيد بقيمتها رصيدها الدائن ، وتقوم الحكومة بإنقاص قيم هذه الأذون على

---

١ – أنظر فى وجهة النظر الذى تقرن التضخم بأسلوب التمويل ما يلى :
د . سهير معتوق ، سياسة التمويل التضخمى ومدى فاعليتها فى التسعينات ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للإقتصاديين المصريين ، بعنوان السياسات الإقتصادية لمصر فى التسعينات ، القاهرة ، ١ – ٣ ديسمبر عام ١٩٩٠ .

المشروعات العامة الإنتاجية على حد السواء ، بالإضافة إلى أوجه الإنفاق الأخرى، وخاصة الإنفاق على التنمية الإقتصادية .

والإعتراض على ذلك بان هذا الأسلوب يؤدى إلى التضخم يصبح بلا قيمة إذا ما كان الإصدار النقدى الجديد يستخدم فى زيادة حجم الطاقة الإنتاجية والخدمية للمجتمع ، وذلك بإستثماره فى مشروعات قادرة على زيادة حجم التشغيل والإنتاج ، ومن ثم فإن الأثمان لن تزيد تبعا لحجم الإنفاق العام الجديد طالما أن المجتمع لم يصل إلى مستوى التشغيل الكامل لكل موارده . وعلى ذلك فإن التضخم مرتبط بأسلوب إستخدام النقود الجديدة (الإصدار النقدى) من جانب السلطات النقدية بالشكل الذى يزيد الطاقة الإنتاجية تبعا لزيادة حجم التشغيل . وحتى فى حالة ظهور أى بوادر تضخمية فإن ذلك لن يكون إلا فى المراحل الأولى لإستثمار الإصدار الجديد ، حيث لم يتم إستكمال الإستثمار ليصل إلى مرحلة التشغيل المنتج . أما بعد الإنتاج فإن زيادة السلع والخدمات المنتجة سوف يؤدى إلى إستهلاك التضخم السابق ، اى إختفاؤه تدريجيا ، كما أنه يمكن للحكومة أن تزيد من حجم الضريبة التى يمكنها إستهلاك أثر الزيادة فى النقود بالإصدار الجديد خلال فترة زمنية وجيزة ، ومن ثم يكسب المجتمع مشروعات إضافية لتشغيل الموارد العاطلة دون أى تكاليف أو أعباء مثلما الإقتراض من البنوك والأفراد وتحمل أعباء الدين العام بدفع فوائد سندات حكومية أو أذون خزانة ، بما له من آثار سلبية على عدالة توزيع الدخل ، وخاصة فى مصر التى تتسم بسوء توزيع الدخل أصلا (١) .

ولننظر إلى واقع الإقتصاد المصرى خلال الفترة من منتصف الخمسينات إلى آخر السبعينات . وهى الفترة التى عرفت بتدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى من خلال التخطيط والتأثير على المتغيرات الإقتصادية وعدم تركها بالكامل للسوق وتلاعب قوة العرض والطلب . هذه الفترة التى إتسمت بوجود عجز فى الموازنة العامة للدولة ، خاصة من بداية الستينات حتى أوائل السبعينات ، وتمويل هذا العجز بالإقتراض من الجهاز المصرفى وأذون الخزانة التى كان يشتريها البنك المركزى بفائدة نصف فى المائة سنويا فلقد إنتهت هذه الفترة

---

١ - دكتور سعيد الخضرى ، السياسة المالية والتخطيط المالى ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

فى عام ١٩٧٠ إلى متغيرات إقتصادية عادية لا تمثل أى خطورة ، وظلت فى إطار السيطرة عليها إقتصاديا ، فلقد وصل عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٧, ١٢٣ مليون جنيه عام ١٩٧٠ ، ثم إرتفع إلى ٣٠٣ مليون جنيه عام ١٩٧٢ ، مع ما كانت تقوم به الدولة من دعم كامل للسلع الضرورية اللازمة للطبقات الفقيرة والمتوسطة إبتداء من رغيف الخبز حتى المسكن ، وكان العجز فى الميزان التجارى ٧, ١٣٩ مليون دولار عام ١٩٧٠ وفى تقدير آخر ١٣٤ مليون جنيه ، وبلغت الديون الخارجية القائمة والمستخدمة ٦, ١ مليار دولار . وبلغت نسبة الديون الخارجية أى الناتج المحلى الإجمالى ٧, ٢٣٪ (١) . ولم يتجاوز معدل التضخم ٤٪ طوال فترة التخطيط كاملة ، بل وبعد ذلك ظلت معدلات إرتفاع الأرقام القياسية للأسعار معتدلة ولم تتجاوز ٥, ٠٪ سنويا خلال الفترة ٦٦- ١٩٧١ ، وظلت معدلات الفائدة على الودائع لا تتجاوز ٥٪ سنويا (٢) مع الأخذ فى الإعتبار أن هذه الفترة كانت عقب حرب ١٩٦٧ بما لها من تكاليف باهظة ، وحرب الإستنزاف التى كانت أشد إستنزافا للموارد والجهود . ولذلك سميت هذه الفترة عند الدكتور على الجريتلى بفترة الإستقرار النقدى ، وقال عنها الدكتور محمد دويدار فى معرض حديثه عن تطور الأثمان فى الفترة اللاحقة " فمن الواضح أن الإقتصاد المصرى يعانى من منتصف السبعينات (بداية سياسة الإنفتاح الإقتصادى) من مشكلات إزدياد الضغوط التضخمية وإرتفاع تكاليف المعيشة بمعدلات لم يسبق لها مثيل خاصة إذا قورنت بالإستقرار النسبى للأثمان الذى ساد الفترة ما بين ٥٧ - ١٩٦٧ فى ظل ما عرف بسياسة العزلة النقدية للجنيه المصرى التى يحرص البعض على تقديمها بسوء نية على أنها كانت

---

١ - راجع مزيد من الأرقام فى كل من :

- دكتور على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر ، ٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة عام ١٩٧٧ ، ص ٣١٧ .

- دكتور رمزى زكى ، حوار حول الديون والإستقلال ، مكتبة مدبولى ، القاهرة عام ١٩٨٦ ، ص ١٤٣ .

٢ - دكتور على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

سياسة عزلة الإقتصاد المصرى "(١) .

أما فى نهاية عام ١٩٨٩ قبيل تطبيق سياسة الإصلاح الإقتصادى وتحرير الإقتصاد المصرى ، فلقد وصل عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٨, ٢ مليار جنيه ، ووصل عجز الميزان التجارى ٥, ١٦ مليار جنيه ، وتراوحت الديون الخارجية بين ٤٨ - ٥٠ مليار دولار ، ووصل معدل التضخم إلى٧, ٢٥٪ (٢) ، ووصل معدل إنهيار قيمة الجنيه المصرى إلى - ٧٨٦٪ من متوسط قيمته عن فترة التخطيط ، ووصل معدل البطالة ألى أكثر من ١٤٪ . ولذلك فإنه يلزم القول بأن المشاكل المزمنة التى يعانى منها الإقتصاد المصرى . بدأت منذ تطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى وتراكمت ببقائها وإستمرارها حتى عام ١٩٨٩ ، وليس غيرها من السياسات .

ومشكلة الإقتصاد المصرى الحقيقية ليست فقدانه للإستقرار ، بل أن مشكلته الأساسية هو إنصرافه عن التنمية الإقتصادية الجادة وعدم إستكماله لهياكله الإقتصادية ومشروعاته الإنتاجية وخاصة إستكمال قطاع الصناعات الثقيلة كميا وكيفيا (مثل سحب الصلب على البارد) ، وبناء قطاع صناعات إنتاج الآلات والمعدات بالإعتماد على القطاع الأول ، وتطوير عملية الإنتاج الزراعى ، والذى كان من المقرر تنفيذهم جميعا لولا حرب وهزيمة ١٩٦٧ . وعلى ذلك فإن مشكلة عدم إستقرار الإقتصاد المصرى وظهور الإختلالات فى توازنه تعتبر ظاهرة من الظواهر التى حلت بالإقتصاد المصرى بتحوله من إقتصاد إنتاجى بالدرجة الأولى إلى إقتصاد إستهلاكى ، بدلا من إقتصاد يستخدم النقود فى عمليات الإنتاج ليحقق دخله بالدرجة الأولى ، إلى إقتصاد رمزى يستخدم النقود فى المضاربة والإتجار فى الزمن فى الداخل والخارج .

وأيما كان الأمر فإن محاولة الوصول إلى حل مشكلات الإقتصاد المصرى وبصفة خاصة ما يتعلق بموضوع الدراسة عجز الموازنة وإشتعال

---

١ - دكتور محمد دويدار ، الإتجاه الريعى للإقتصاد المصرى ، مرجع سابق ، ص ١٣٨ . وكذلك إمتدح الدكتور سلطان أبوعلىهذه الفترة على صفحات الأهرام قبيل خروجه من الوزارة قائلا ، بأن أفضل سياسة نقدية كانت سياسة العزلة النقدية السابقة .

٢ - البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٩/٨٨ ، صدر التقرير ص ١ ، ٣ ، ١٣٧ .

التضخم ، إلى جانب بقية مشاكل الإقتصاد المصرى الأخرى فإن حلها لابد ان يتم من خلال الإهتمام بدفع الإقتصـاد إلـى تنمية شاملة مكثفة تستغرق كافة الموارد العاطلـة وبصفة خاصة القوى العاملة . ويمكن وضع محاور يتم الإلتزام بها على النحو التالى :

١ – خفض سعر الفائدة إلى ثلث ما هو عليه الآن (ما بين ٥٪ إلى ٧٪) ، ذلك أن هذا التخفيض سوف يرفع مستوى الإستثمار ، وخاصة الإستثمار الخاص ، ويخفف من حجم البطالة ويحد من آثارها الإجتماعية السلبية . كما أن الإستثمار سوف يؤدى إلى زيادة حجم الناتج المحلى الإجمالى بما يدعم من القوة الشرائية للجنيه المصرى فى مواجهة العملات الأجنبية . ولعل ما عملت عليه الحكومة فى الفترة السابقة من تجديد لرأس المال الإجتماعى سوف يسهل على رأس المال الوطنى عملية الإستثمارات القادمة . وبطبيعة الحال لا خوف من هروب رأس المال المصرى ليستثمر فى الخارج ذلك لأن سعر الفائدة العالمى لم يتجاوز النسبة المقترحة ، كما أن معدل الربحية فى مصر والعالم الثالث أكبر من معدل ربحية الإستثمار فى العالم الرأسمالى المتقدم . ونحن نقول هروب رأس المال أى خروجه من خلال القنوات الشرعية والقانونية بحثا عن ربح أكبر ، أما تهريب رأس المال فإنه له دوافع أخرى يغلب عليها غسل النقود وهذه لا يحكمها سعر الفائدة أو معدل ربحية الإستثمار فى الخارج ، ولكن تحكمها ظروف وعمليات الحصول عليها فى الداخل التى تكون غير مشروعة (كالإتجار فى المخدرات أو إختلاس الأموال الأميرية ، أو الحصول على عمولات غير شرعية .... إلخ) . وهذه النقود سوف تخرج حتما إذا إستطاعت حتى ولو كان العائد على إستثمارها أو سعر فائدة إيداعها فى الخارج أقل مما هو فى مصر .

٣ – تطوير النظام الضريبى ورفع كفاءة الجهد الضريبى للتحصيل ، وذلك وصولا إلى الحصيلة الضريبية الممكنة وليست المحققة ، والحصيلة الممكنة أكبر من الحصيلة المتحققة ، إذ أن الأخيرة لا تصل إلى كل الدخول وكل الفئات الإجتماعية ، فضلا على سهولة تهرب من تشملهم الضريبة فعلا.

ولعل تحسين الأداء الضريبي من حيث كفاءة التحصيل والقضاء على المتأخرات الضريبية وترشيد الإعفاء الضريبي وجعله مرتبطا بعمليات الإنتاج ، يعتبر الطريق الأمثل لعلاج عجز الموازنة العامة دون مثالب تجربة أذون الخزانة . والأداء الضريبي فى الواقع وتطويره يحتاج إلى جهد يتعدى أبعاد النظام الضريبى إلى النظام الإقتصادى ككل من حيث إعادة هيكلته ليسير فى طريق تحقيق التنمية الشاملة والمستقلة . ومن نافلة القول أن النظام الضريبى المصرى يحتاج إلى أن يزيد من إعتماده على ضرائب الدخل أكثر مما هى عليه وهو ما يقتضىعودة الضرائب التصاعدية ، إذ جل إعتماده على الضرائب غير المباشرة بأنواعها المختلفة ، وبما تتميز به من عدم عدالتها وآثارها السلبية على دخول الفقراء ومحدودى الدخل وما يتبع ذلك من آثار نفسية تزكى الصراع بين أفراد المجتمع وطبقاته ، وتبرر العنف كظاهرة إجتماعية .

كما أن الإصلاح الضريبى لابد أن يأخذ فى إعتباره مقاومة التهرب الضريبة والحد منه ، ويجب ملاحظة أن التهرب الضريبى ليس سلوكا إجراميا بقدر ما هو سلوك نفسي يعتمد على العلاقة بين الحكومة والأفراد ، ففى الوقت الذى يشعر الفرد بأن الحكومة تتجاهله (مثل إنهيار الخدمات التى لا يحصل منها الفرد على خدمة معقولة) أو أنها تبتذه بفرضها لضرائب أو رسوم ليس لها مبرر حتى ولول كانت زهيدة (مثل رسوم تحويل الطلاب من مدرسة حكومية لمدرسة حكومية أخرى) ، فإن الإتجاه النفسى للأفراد يتحول إلى التهرب الضريبى . ومما لاشك فيه أن القضاء على الرشوة والفساد الذى تتفجر فضائحه على صفحات الجرائد من فترة لأخرى بلا إنقطاع ، إنما يحرك الأفراد نفسيا إلى عدم الثقة فى الحكومة فيتهرب من الضريبة ، سواء لثقته أن ما يدفعه سوف يضيع فى خضم هذه الإنحرافات ، أو تقليداًللسلوك المنحرف العام فى الوظيفة العامة .

٤ – عدم تخفيض الإتفاق العام ، إذ أن تخفيض الإنفاق العام يؤدى

إلى تخفيض الطلب الفعال وبالتالى إلى تخفيض حجم النشاط الإنتاجى وحجم الدخول والعمالة ، وهو ما يخفض الإيرادات العامة ويجعل معالجة عجز الموازنة أكثر صعوبة . هذا إلى جانب عدم تواجد الدولة بخدماتها التقليدية يفقدها هيبتها وإحترام وجودها من الأفراد ، ويضعف ولاء المواطنين لوطنهم الذى لا يقدم أدنى رعاية لهم ، وخاصة من الطبقات العريضة من الفقراء ومحدودى الدخل الذين يشكلون غالبية الشعب المصرى ، ومن ثم يسهل إغرائهم لمساعدة التطرف والإرهاب أو التعاطف معه ، وهو من أخطر العوامل المؤثرة على الإستقرار للتفرغ لعملية الإنتاج الإجتماعى والتنمية .

ولا يعنى ذلك إطلاق الإنفاق الحكومى ، إذ الحكومة مسرفة بطبيعتها ولكن الأمر يتعلق بعدم تخفيض الإنفاق الحكومى تخفيفا يخل بتقديم خدماتها عند مستوى مقبول . ومع ذلك فإن الإنفاق الحكومى يحتاج فى كل الأحوال إلى الترشيد والإنضباط ، ويحتاج إلى تخليصه من الأعباء الكاذبة التى فرضت عليه بإصدار أذون الخزانة وتحمله لأعباء فوائدها لتبلغ ما يقرب من خمس حجم الإنفاق العام الكلى . ويمكن أن يتم ضبط الحد الأعلى للإنفاق العام بحيث لا يزيد معدل نموه السنوى عن معدل زيادة الناتج المحلى الإجمالى .

٥ - من الواضح أن الإقتصاد المصرى قد تخلص من ندرة رأس المال النقدى ، سواء بالعملات المصرية أو بالعملات الأجنبية الحرة ، بل لقد أصبح لديه وفرة من العملات الحرة ، إلا أنه من الملاحظ أنه مع طرح أذون الخزانة ظهر إتجاه إلى إفتعال ندرة رأس المال على غير الحقيقة . وأهم أسبابها قيام البنك المركزى بشراء أذون خزانة لا تحتاجها الحكومة لسد عجز الموازنة والتى بررها البنك المركزى بإمتصاص فائض السيولة ، وهو ما خلق ندرة فى رأس المال النقدى بالجنيه المصرى ، واضطرت الحكومة الى التوسع فى الإصدار النقدى على غير ما أعلنت وغير ما هو مطلوب . كما أن البنك المركزى يقوم بشراء العملات الأجنبية وخاصة الدولار لإحتجازه

فى شكل إحتياطى على النحو السابق عرضه لكلا الحالتين ، مما يؤدى إلى زيادة ندرة الجنيه المصرى وتقليل قيمة الدولار مقوما بالجنيه بعد تخفيض سعر الفائدة عليه بشكل مبالغ فيه ، ويؤدى مجمل هذا الإفتعال لندرة رأس المال النقدى بالجنيه المصرى إلى إرتفاع قيمته صوريا وإرتفاع سعر الفائدة الدائنة والمدينة عليه بشكل غير عادى .

ويلاحظ أن الإقتصاد المصرى فى غمار هذه العملية ، وفى غمار حاجته إلى رأس المال النقدى المصرى فلا يجده إلا بتكاليف كبيرة (سعر الفائدة المرتفع) ، قد زادت معاناته من تعمق الكساد الموجود ، وزادت المعوقات للمشروعات الإستثمارية الموجودة بإرتفاع تكلفة رأس المال ، وإلى جانب ذلك فإنه رغم وفرة رأس المال بالعملة الأجنبية نجد الحكومة ترحب بالإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل مصر ، أو يكاد الإستثمار يعتمد جذريا على رأس المال الأجنبى على النحو السابق عرضه . ونرى أن التقليل من إستخدام رأس المال الأجنبى فى مصر أمر مطلوب لتخفيف حدة نزحه للفائض الإقتصادى المصرى إلى العالم الخارجى ، وأن يحل محله رأس المال الوطنى بالعملة المصرية أو بالعملات الأجنبية إذا كان ذلك مطلوبا ، وأن لا تلجأ الحكومة إلى الإستدانة من العالم الخارجى ، وأن تقترض من فائض رأس المال الوطنى بالعملات الحرة محافظة أيضا على الفائض الإقتصادى من الإنتقال إلى العالم الخارجى فى شكل فوائد للقروض تدفع للعالم الخارجى. وكما سبق القول فإن أدنى عائد تحققه هذه المشروعات الممولة برأس المال الوطنى بالعملة الأجنبية سوف يكون أعلى من عائد الإستثمار فى أذون الخزانة الأمريكية ، إلى جانب الميزات الأخرى المتحققة مثل تشغيل العمال وتخفيف حدة البطالة ، وعدم خروج الفائض الإقتصادى وتراكمه فى الداخل ، مع زيادة حجم الناتج المحلى .

٦ – بالنسبة لتمويل عجز الموازنة الذى يتوقع له أن يستمر حتى فى

ظل النظام الحالى لإصدار أذون الخزانة ، فإن يمكن أن يحل محلها إصدار سندات طويلة الأجل يصدرها البنك المركزى بأسعار فائدة أقل من سعر الفائدة المقترح نقطة واحدة ، وأن تصدر بالجنيه المصرى والعملات الأجنبية ، وذلك حتى لا تصبح منافسا للإستثمارات الجديدة فى جذب المدخرات إليها فتعوق الإستثمار . وفى ذلك الوقت فإن تقليل الإصدار النقدى سوف يكون ممكن بالنسبة للسلطات النقدية ، بعد أن إستحال عليها ذلك فى غمار إفتعال ندرة رأس المال السابق الحديث عنها ، ورغم إعلان الحكومة عن إلتزامها بضبط الإصدار النقدى وتقليله .

٧ - الإعتماد فى القضاء على التضخم ليس على الوسائل النقدية وتقليل السيولة وإنتهاج سياسة إنكماشية ، فلقد ثبت مما تقدم أن هذه الإجراءات جميعا لم تؤدى إلى تقليل التضخم بمعدلات ملموسة ، وأن الأهم من ذلك هو حجم الناتج المحلى الإجمالى ونصيب الوحدة من الناتج المحلى الإجمالى من النقود على حد قول ميلتون فردمان ، ولذلك فإن الإهتمام بعملية الإنتاج الإجتماعى ، وتوفير الإستقرار اللازم للعاملين عليها أمر هام فى مكافحة التضخم ، وكذلك توفير الظروف الملائمة ومتطلبات عمليات الإنتاج ، وأهمها رأس المال النقدى الوطنى بالعملات الوطنية والأجنبية بتكلفة معقولة تترك هامشا مجزيا من الربح ، هى حجز الزاوية فى محاربة التضخم بزيادة الناتج المحلى الإجمالى .

ويلاحظ فى هذا المجال أن الحكومة نجحت فى تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج التصحيح بضبط الطلب أو تخفيضه صراحة (وذلك برفع الأسعار بضريبة غير مباشرة هى ضريبة المبيعات على السلع والخدمات وزيادة الرسوم المدفوعة عن كل الخدمات التى تؤديها مع إبتداع رسوم جديدة) ، إلا أن ذلك لم يوقف التضخم ولم يخفضه ـ وذلك لأن العوامل الدافعة للتضخم فى جانب العرض زادت حدتها بإرتفاع سعر الفائدة الذى أدى إلى زيادة تكلفة رأس المال وإنعكس فى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم إرتفاع الأسعار والتضخم .

وقد أدت هذه الإجراءات لتخفيض الطلب مع إستمرار التضخم إلى زيادة الإنفاق الإستهلاكى كنسبة من الناتج المحلى الأجمالى وبمعدل كبير يصل إلى أضعاف معدلات الزيادة فى الخمس سنوات السابقة على برنامج التصحيح . ومن ثم يكون الضحية هو الإدخار عند الطبقات متوسطة الدخل من المجتمع المصرى على النحو الموضح فى الدراسة .

٨ - يقتضى أن تأخذ الحكومة بقدر من التخطيط المناسب للجمع بين التخطيط وقوى السوق ، بحيث يكون لها دور فى ضبط الأثمان ومنع المغالاة فيها ، نتيجة لسيادة الإحتكار (سواء إحتكار كامل أو إحتكار للقلة) ذلك أن إرتفاع الأثمان يجر بعضه بعض ، بحيث أن إرتفاع أثمان بعض السلع ينتهى إلى إرتفاع أثمان كل السلع التى ينتجها القطاع ، وينتقل الإرتفاع فى الأثمان إلى قطاع آخر . ويرجع ذلك إلى زيادة الطلب على بعض السلع نتيجة زيادة نصيب الفرد من هذه السلع ، مثل زيادة نصيب الفرد من منتجات قطاع البترول ، أو من بعض المنتجات الصناعية ، أو من بعض منتجات قطاع الزراعة ، وكذلك نتيجة إستمرار نمو السكان وإرتفاع الدخول وخاصة المتولدة من قطاع الخدمات أو العالم الخارجى ، ومع ظهور عجز فى عرض هذه المنتجات بما يدفع بأثمانها إلى الإرتفاع بمعدلات تفوق الإرتفاع العام فى الأسعار ، فإن هذه الزيادات فى أثمان هذه السلع مع عدم إنخفاض أثمان السلع الأخرى فى القطاعات المختلفة ، إنما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الإرتفاع ، سواء عن طريق قوى الإنتشار ، أو عن طريق غير مباشر من خلال علاقات التشابك القطاعى التى تعمل على نقل زيادات الأسعار من الأنشطة والقطاعات التى تستخدم تلك السلع لمستلزمات إنتاج وسيطة . وهو مايتطلب إستخدام التخطيط للتنسيق بين القطاعات الإقتصادية .

٩- من الواضح أن كل الإهتمام بمعالجة التضخم إنما ينصرف إلى معالجة التضخم النقدى ، ومن ثم كانت معالجته نقدية ، أى تقوم على الأساليب النقدية لمعالجة التضخم ، مع أن التضخم فى مصر له أسباب غير نقدية أهم نابعة من طبيعة الهيكل الإقتصادى الذى ساد فى الفترة الأخيرة بدأ

من منتصف السبعينات حتى الآن ، ومن ثم فإن التضخم فى مصر تضخما هيكليا أكثر منه نقديا وتلعب العوامل الهيكلية الدور الأساسى فى دفعه إلى أعلى (١) . وذلك ماأكدته دراسة الدكتورة هناء خيرالدين فى دراستها عن " العوامل الهيكلية فى التضخم " حيث تقول فى نهاية الدراسة " فمن الصعب تفهم هذه الظاهرة (ظاهرة التضخم) بالإكتفاء بالنظر إلى الجانب النقدى ، سواء كان العرض النقدى أو الإنفاق ــ كما هو الحال فى ظل التضخم الراجع إلى جذب الطلب ــ أو الأجر النقدى للمشتغل وسعر الواردات أو ثمن أى عنصر أخر من عناصر النفقة ــ كما هو الحال فى ظل التضخم المدفوع بالنفقة ــ وقد أوضحت التقديرات أيضا أنه مع أخذ عناصر الطلب و / أو النفقة فى الإعتبار ، ظلت العوامل الهيكلية سائدة فى تفسير التضخم . إلى جانب هذه العناصر غير الهيكلية ، هناك مؤشرات تشير إلى أن بعض هذه العوامل غير الهيكلية ليست مستقلة فى تفسير التضخم وإنما هى ذاتها يمكن أن تفسر ولو جزئيا بإرتفاع الأسعار .... لذلك ، فمن المهم التأكيد على ضرورة تجاوز العوامل النقدية وعناصر النفقة للوصول إلى دراسة التدفقات

---

(١) الإختلالات الهيكلية التى ترتبط بدفع التضخم هى ، إختلال علاقات النمو بين القطاعات الإقتصادية ، أى إختلال وتفاوت معدلات نمو القطاعات الإقتصادية وخاصة القطاعات ذات الإعتماد المباشر على بعضها البعض والإختلال الناجم عن تخلف قطاع الزراعة عن الوفاء بحاجة البلاد إلى الإنتاج الزراعى (مواد أولية ، منتجات غذائية) ، والإختلال الناجم عن عدم إستقرار حصيلة الصادرات أو نقص تمويل الواردات ، والإختلال الناشىء عن الإختناقات فى سوق العمل ، يضاف إلى ذلك ، الطبيعة الهيكلية للتخصص فى إنتاج المواد الأولية ، جمود الجهاز المالى للحكومة .

أنظر فى ذلك :

ــ دكتور رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣ ــ ١٠١ .

- C. L . schulz. Recent Inflention in the united states, study paper No. 1, Joint Economic commitee , in : study of Employment, Growth. and price Level . washinghton, D. C., 1959 .

العينية ، والأسعار النسبية ، والإختلالات القطاعية ، لتفسير مستوى الأسعار والتضخم فى مصر خلال فترة الدراسة " (١) .

ولذلك فإن معالجة التضخم بالإعتماد على الأساليب النقدية السابقة لن يؤدى إلى تخفيض معدل التضخم ، ولكن الأهم كما سبق القول إنما يرجع إلى الإهتمام بعملية الإنتاج الإجتماعى ، ودفع المجتمع المصرى إلى طريق التنمية المكثفة والمستقلة والقائمة على دعم الإعتماد على الذات .

١- دكتور هناء خيرالدين ، العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر من خلال الفترة ٧٤ ـ ٨٧، ١٩٨٨ ، ندوة آليات التضخم فى مصر ، مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والمالية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٩٢ ، ص ٩٧ .

المراجع

الكتب العربية

١ – دكتور رفعت المحجوب : الطلب الفعلى ، مع دراسة خاصة بالبلاد والأخذه فى النمو ، دار النهضة العربية – القاهرة ، عام ١٩٨٠ .

٢ – دكتور رفعت المحجوب ، المالية العامة ؛ دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٨٢ .

٣ – دكتور رمزى زكى ، مشكلة التضخم فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، عام ١٩٨٠ .

٤ – دكتور رمزى زكى ، الصراع الفكرى حول عجز الموازنة فى العالم الثالث ، دار سيناء للنشر ، القاهرة ، عام ١٩٩١ .

٥ – دكتور رمزى زكى، حوار الديون والإستقلال ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، عام ١٩٨٦ .

٦ – دكتور سعيد الخضرى ، السياسة المالية والتخطيط المالى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، عام ١٩٩١ .

٧ – دكتوره سهير معتوق ، سياسة التمويل التضخمى ومدى فاعليتها فى التسعينات ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس عشر للإقتصاديين المصريين ، (السياسات الإقتصادية لعقد التسعينات) ، القاهرة ، ١ – ٣ ديسمبر عام ١٩٩٠ .

٨ – دكتور على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الإقتصادية فى مصر (٥٢ – ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، عام ١٩٧٧ .

٩ – دكتور محمد دويدار ، الإتجاه الريعى للإقتصاد المصرى (٥٠ – ١٩٨٠) ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، بدون تاريخ .

١٠ – شركات توظيف الإموال ، الأسطورة ، الإنهيار ، الحل ، كتاب الإهرام الإقتصادى ، الكتاب الرابع ، يونيو عام ١٩٨٨ .

١١ – دكتور هناء خير الدين ، العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر خلال الفترة ٤٧ – ٨٧ /١٩٨٨ . مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية – وكلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٩٢ .

الدوريات العربية

١ – البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى للإعوام ٨٧ / ١٩٨٨، ٨٨/ ١٩٨٩ . ٨٩/١٩٩٠ ، ٩٠/١٩٩١ ، ٩١/١٩٩٢ .

٢ – البنك المركزى المصرى ، تقرير عن الإوضاع النقدية والائتمانية خلال السنة ٩٠/١٩٩٢ ، مقدم لمجلس الشعب (سرى) .

٣ – البنك المركزى المصرى ، تقرير عن أذون الخزانة خلال الفترة ٩١/١٩٩٢ (سرى).

٤ – وزارة المالية ، البيان الإحصائى عن مشروع الموازنة للدولة ، عام ٩٢/١٩٩٣ .

٥ – البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ، عام ١٩٨٨ .

- باللغة الإنجليزية :

1- Adam Smith, An Inquiry into the nature and causes of wealth of nations, New York , modern library, 1937 .

2- C. L. schnlz, Recent Inflation in the united states , stndy paper No . 1, Joint Economin Commitee, in :
stndy of Employment, Growth and price level, washing nton , D, C. , 1959.

3- J. M. Keynes, The General Theory of Employment , Interest and money, Macmillan , London, 1954 .

4- Mark Blang, Economic Theory in Retrospect, Heine mann Educational Books , London, 1977 .

5- Milton Friedman & Walter Heller, Monetary VS Fiscal polecy, A Dialogue, W. W. Norton & company, New York , 1969

6- Milton Friedman, The Role of Mouetary policy, . The American Emonomic Review, Lx III , No- 1 March, 1968 .

7- R. J- seph Monson & Kenneth D. Walters, Nationalized companies, A Threat to American Business, Mc Graw- Hill Book company, New York, 1983 .

8- S. Danziger, R- Haveman and plotnick, How Income Transfers effect work, savings, and Income Distribution,

